مصطفى أمين

لكل مقال أزمة



دار الشروق

لكلّ مقال أزمة

الطبعة الأولى

١٩٧٩

دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني هاتف : ٥١٢١٤ برقيا : شروق القاهرة

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ برقيا : داشروق

مصطفى أمين

لكلّ مقال أزمة

دار الشروق



الفصل الأول

لكل مقال أزمة .. وقصة !

أكتب كما أتنفس ، ولا أتوقف عن الكتابة إلا إذا وُضِعت يد على فمي وكتمت أنفاسي ! ولا أعرف وأنا أكتب إذا كان مقالى سوف يسعد الناس أو يشقيهم . ولا أعرف مقالاً لى أسعد كل الناس ، ولكنى أعرف مقالات لى أسعدت ناساً وأسخطت آخرين . وأنا أحاول أن أنقل أنفاسي على الورق لا أعرف ماذا ستكون الصورة النهائية للرسم ، فقد أبدأ أرسم زهرة فاذا بها تتحول إلى خنجر ، أو أبدأ أحيي صاحب نفوذ ، فإذا قلمى يقرن التحيات باللعنات ، وبعض الناس يحسب أننى أريد أن ألعنه وبعض الناس يتصور أننى قصدت أن أحييه ، وأنا لم أقصد أن ألعنه أو أحييه ، وإنما قصدت أن أكتب الحقيقة ، والحقيقة ليست سوداء أو بيضاء فإن فيها ألواناً كثيرة بين الأبيض والأسود . وأرسم أحياناً مقالاً باللون الرمادى ، فيجئ قراء ويؤكدون أنه أبيض ، ويجئ قراء آخرون ويقسمون أنه أسود ، ومن سوء الحظ أن كثيراً من أصحاب النفوذ والسلطان من المصابين بعمى الألوان يرون الأسود أبيض ، والأبيض أسود ... وكم من مقال كتبته وظننته شديداً فمر مرور النسيم ، ثم كتبت بعد ذلك مقالاً عاديًّا فأقام الدنيا وأقعدها ، وأحاطتنى العواصف والأعاصير ...

وكل مقال كتبته له قصة ، وأحيانا تبدأ القصة قبل كتابة المقال ، وأحيانا بعد كتابة المقال ، وأحيانا فى أثناء كتابة المقال !

وكم من المقالات كتبتها ولم تر النور. جاء قلم الرقيب وبطش بها ، أو حذف منها سطوراً . وأضاف اليها سطوراً !

ومن سخريات القدر أننى ما كتبت فى حياتى سلسلة مقالات وأتممتها ! فى كل مرة كانت تتدخل يد فتوقف السلسلة ، فتسكت شهر زاد عن الكلام المباح ، ولا يعرف القراء عادة ماذا حدث ؟ لماذا فقدت النطق فجأة . لماذا توقفت السلسلة مع أننى قلت فى نهاية المقال الأخير « البقية غداً » ولكن غداً لا يجئ أبداً !

فى سنة ١٩٤٤ نشرت سلسلة مقالات بعنوان « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد ؟ » عن الخلافات التى قامت بين الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ، رويت فيها أسرار الأزمات التى حدثت منذ حادث ٤ فبراير ..

وكانت هذه الخلافات تعتبر فى تلك الأيام من السياسة العليا التى لا يجوز أن يعلم الشعب بتفاصيلها ، وكان من رأيى أن من حق الشعب أن يعلم كل شئ ..

وكنت أعددت ٣٠ مقالاً عن هذه الأسرار والخبايا .

ونشرت منها فى أخبار اليوم ١٤ مقالاً ..

وفجأة أصدر الملك فاروق أمراً بمنع النشر.

وكانت الرقابة مفروضة فى تلك الأيام على الصحف ، فلم أستطع نشر المقال الخامس عشر ..

ولم أعرف لماذا منع الملك النشر ! قيل لى إن بعض حاشية الملك أفهموه أن الكتابة بهذه الصراحة عن خلاف رئيس الوزراء مع الملك فيها « تنزيل » لمقام الملك وجعله على قدم المساواة مع رئيس الوزراء !

ولكن لماذا انتظر الملك ١٤ أسبوعاً حتى يصدر هذا القرار؟!

وفى سنة ١٩٥٢ بدأت أكتب قصة فاروق كاملة مسلسلة فى الأخبار وأخبار اليوم.

وقبل أن أبدأ فى كتابة السلسلة تحدثت فى شأنها مع البكباشي جمال عبد الناصر فوافق على أن أبدأ بالنشر..

وكتبت بضعة فصول .. واتصل بى البكباشي عبد الناصر تليفونيًّا وطلب منى أن أوقف السلسلة لأن بعض زملائه فى مجلس الثورة اعترضوا عليها .. وأوقفت السلسلة!

ثم عاد البكباشي عبد الناصر وقال لى انه أقنع المعترضين من أعضاء مجلس الثورة أن لا مانع من استئناف السلسلة!

وعدت أستأنف كتابتها من جديد عدة أسابيع!

وطلبني البكباشي عبد الناصر فى بيته وطلب منى أن أوقف السلسلة لأن بعض الضباط يقولون إن الغرض منها تذكير الناس بفاروق. مع أن المطلوب أن ينساه الناس..

وأوقفت السلسلة وكان قد بقى منها حوالى ستين مقالاً!

وذات يوم طلبنى البكباشي جمال عبد الناصر وقال لى ان من رأيه أن أكتب قصة الثورة. وأملانى أسماء التسعة الذين يتألف منهم مجلس الثورة وروى لى تفاصيل الثورة وأسرارها.

وأخبرنى أن البكباشي أنور السادات سيجتمع بى فى داره بمنيل الروضة ليراجع كل مقال قبل نشره.

وراجع البكباشي أنور السادات المقال الأول وقرأته على البكباشي جمال عبد الناصر فى التليفون، فأقره، بعد أن عدل ثلاث كلمات!

ونشرت صورة جمال عبد الناصر وحده فى الصفحة الأولى.

ونشرت صورة باقى أعضاء مجلس الثورة الثمانية وهم جمال سالم وأنور السادات وعبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر فى صفحة داخلية مع بقية المقال.

ثم نشرت فى المقال التالى قصة ضم زكريا محيى الدين وعبد المنعم أمين وحسين الشافعى ويوسف صديق إلى عضوية مجلس الثورة.

ثم قصة ضم اللواء محمد نجيب وانتخابه رئيساً لمجلس الثورة بعد تنازل جمال عبد الناصر.

وماكادت الأخبار تنشر هذه السلسلة بعنوان «قصة التسعة» حتى قامت قيامة عدد كبير من الضباط الأحرار!

كان كل واحد منهم يتصور أنه عضو فى مجلس الثورة! ولم يكن جمال عبد الناصر أبلغهم بأسماء أعضاء مجلس الثورة!

واتصل بى جمال عبد الناصر تليفونيا وقال لى إنه أصدر أمره بالتحقيق معى لأن المقالات التى نشرتها سببت فتنة فى القوات المسلحة. وأنه سيرسل لى قائد الجناح جمال سالم للتحقيق معى فى هذه التهمة الخطيرة..

قالها جمال عبد الناصر جاداً، ولم يذكر تفصيلاً، وأنهى المحادثة بسرعة، على غير عادته، مما دلنى على أنه لم يكن وحده عندما أبلغنى هذا القرار العجيب..

وذعرت! فان تهمة إحداث فتنة فى القوات المسلحة عقوبتها الإعدام وخاصة فى بداية الثورة.

ثم إننى أعرف عنف جمال سالم فقد كان زميلى عندما كنت طالباً بالجامعة الأمريكية.

وجاء جمال سالم إلى مكتبى فى أخبار اليوم، وطلب منى بلهجة آمرة أن أغلق الباب!

وأغلقت الباب..

وإذا بجمال سالم يستغرق فى الضحك ويقول لى إنها مسرحية رتبها جمال عبد الناصر ليهدئ ثائرة الضباط الغاضبين على اختيار أعضاء مجلس الثورة . وأنه سيأمر بوقف المقالات .. وأنه مطلوب منى أن أخفى عن أى إنسان أن جمال عبد الناصر هو مصدر هذه المعلومات .

ولم أذكر هذه الحقيقة لأحد .. واليوم أذكرها لأول مرة !

وتوقفت سلسلة « قصة التسعة » !

وفى عام ١٩٦٠ قال لى الرئيس عبد الناصر :

— إن الناس لا تعرف قصة الرحلة الغامضة التى قمت بها أنت فى أثناء العدوان . لماذا لا تنشرها مسلسلة . وتذكر تفاصيل هذه الرحلة المثيرة . بشرط أن تقرأ لى بالتليفون كل مقال تكتبه قبل نشره .

واتفقنا على ساعة معينة فى صباح كل يوم أعرض عليه مقال اليوم التالى ..

وكان عبد الناصر يحذف من المقالات بعض ما لا يريد نشره . ويضيف معلومات يرى أن يعرفها الناس ..

وكان مهتمًّا اهتماماً عجيباً بهذه المقالات حتى انه طلب من الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء لشئون الاعلام أن تذاع كل مقالة ثلاث مرات كل يوم . مرة فى اذاعة البرنامج العام . ومرة فى اذاعة صوت العرب . ومرة فى إحدى الاذاعات الموجهة ..

وفجأة أمر الرئيس عبد الناصر بوقف المقالات . لأنه تلقى تقارير من بعض الأجهزة تدعى بأننى قصدت من هذه المقالات أن أقول إننى بطل حرب سنة ١٩٥٦ وليس الرئيس عبد الناصر !

والله يعلم أننى لم أقصد هذا المعنى من قريب أو من بعيد . ولم يخطر لى على بال ، فأنا

أعلم تماماً أن بطل حرب السويس هو عبد الناصر . وأن المجهود المتواضع الذى قمت به هو مجهود أى جندى شارك فى هذه المعركة ..

وقد فوجئت بأن الرئيس انتهز خلافاً وقع بين مجلس ادارة اخبار اليوم وبين الصاغ أمين شاكر مدير مكتبه الذى عينه عضواً منتدباً فى أخبار اليوم فأمر بحل مجلس الادارة . وأخرجنى أنا وعلى أمين وجلال الدين الحمامصى من عملنا كرؤساء تحرير أخبار اليوم والأخبار . وأبقانى أنا وعلى أمين فى بيتنا ستة أشهر راحت خلالها تحقق معنا لجنة من المخابرات والنيابة الادارية والرقابة الادارية فى مئات التهم ! وفصل جلال الحمامصى من أخبار اليوم لأنه كتب مقالاً ينتقد فيه حجم رغيف العيش !

ثم أصدرت لجنة التحقيق قرارها ببراءتى وبراءة على أمين واستدعانى الرئيس عبد الناصر لمقابلته بعد قطيعة دامت ستة أشهر..

وقلت له : يا ريس كيف يخطر ببالك أن أكتب سلسلة مقالات « الرحلة الغامضة » لأسلب منك بطولتك فى حرب العدوان ؟ هل نسيت أنك أنت الذى طلبت منى أن أكتب هذه المقالات عن رحلتى ، ولم أكن أنا الذى اقترحت هذه السلسلة . وقد بقيت أربع سنوات صامتاً لم أفتح فمى . ولم أشر بكلمة واحدة إلى هذه الرحلة . وهل نسيت يا ريس أننى كنت أقرأ لك كل مقال يومياً قبل نشره من أول المقال إلى آخره وكنت تعدل فيه وتغير كما تشاء .. وهل نسيت يا ريس أنك أمرت باذاعة كل مقال ثلاث مرات فى الاذاعة ..

وقال الرئيس عبد الناصر : الواقع أننى لم أشك فى هذه المقالات ، ولم أهتم بما تقوله الأجهزة المختلفة . ولكن الشكوك تجمعت عندى عندما قرأت مقالك فى الموقف السياسى عن « الكونغو » .. وعندما تلقيت تقارير بأن المقصود بهذا المقال هو القاهرة لا الكونغو !

وفتحت فمى فى دهشة ! الكونغو؟ أنا لا أذكر أننى كتبت شيئاً عن الكونغو إلا الاحتجاج على مصرع الزعيم الوطنى لومومبا ، وعلى ما يفعله صنائع الاستعمار الأجنبى بالوطنيين الأحرار الذين يرفضون العبودية ويقاومون الطغيان . وعدت إلى بيتى وقرأت المقال .

وهذا هو المقال :

,, إن القبض على لومومبا لن يكون نهاية معركة الحرية فى الكونغو . بل هو بدايتها ! لا يوجد قفص يكفى ليوضع فى داخله شعب الكونغو بأسره ! وتخطئ بلجيكا ويخطئ عملاؤها إذا توهموا أنهم سجنوا شعب الكونغو مع زعيمه فى زنزانة واحدة ! ذلك لأن قضبان أقفاص الحديد لا يمكن أن تحبس نسيم الحرية ! إن هذه الانفاس قادرة على أن تقتحم الأقفاص . وتتحول إلى زئير يهز حديدها . وإلى ريح تقتلع قضبانها .. !

فالحرية لا تخسر بالقبض على أحد زعمائها . فان أعمال القمع والقبض هى الوقود الذى يشعل نار الحرية .. إنها فى حاجة دائما إلى معونة الظالمين والطغاة .. ! فلولا الطغيان لما كسبت الحرية أكبر معاركها .. ! وكل ضربة يوجهها الطغيان للحرية تدفعها إلى الامام . وكل دم يراق فى سبيلها يزيد لهيبها . ويقرب يوم انتصارها .. !

إننا وقفنا بجوار شعب الكونغو لأننا بذلك نقف بجوار أنفسنا . لأن الحرية لا تعرف حدوداً . وكل معركة للحرية فى أى مكان فى العالم هى معركتنا .. وكل جرح يصاب به الأحرار فى افريقيا يصيبنا .. فنحن نؤمن بأن قارة افريقيا يجب أن تصبح قارة الأحرار . ونؤمن بأن أى نكسة للحرية فى أى مكان إنما تسئ إلى حريتنا وإلى استقلالنا .. ومن القاهرة ارتفعت الدعوة للحرية بكل لغات افريقيا وبكل لهجاتها ! وكانت القاهرة دائما معقل الأحرار الذين اضطهدهم الطغيان أو طاردهم الاستعمار .. وقد حاربنا فى كل معارك الأحرار فى افريقيا . وتحملنا راضين العقاب الذى أنزله بنا الاستعمار . لأننا أبينا أن نترك شعوباً فى قارتنا تناضل وحدها . دون أن نمد اليها أيدينا . ودون أن نقدم لها مساعدتنا . لتقف على قدميها ولتحطم المستعمرين الذين يضربونها بالسياط .. !

إن الحرية لن تموت فى الكونغو .. ! لن يستطيع البلجيكيون المستعمرون أن يسكتوا صوتها . أو أن يطفئوا لهيبها . أو أن يوقفوا تقدمها .. !

إن كل قبر حفره المستعمرون للأحرار دفنتهم الشعوب فيه .. !

كسروا الأقلام ... هل تكسيرها يمنع الأيدى أن تنقش صخرا ؟

قطعوا الأيدى ... هل تقطيعها تمنع الأعين أن تنظر شزرا ؟

أطفأوا الأعين ... هل إطفاؤها يمنع الأنفس أن تصعد زفرا ؟

أخمدوا الأنفاس ... هذا جهدكم وبه منجاتنا منكم فشكرا ..

ولم أكن أقصد على الاطلاق أن أتنكر خلف الكونغو لأصف الطغيان فى مصر..

ولكن كثيراً من المسئولين فهموا ذلك . وفهموا أننى أندد بحكم الاستبداد والجبروت فى بلادى !

وتذكرت يومها حادثا وقع قبل ذلك بثلاثين سنة عندما كانت حكومة اسماعيل صدقى باشا تحكم مصر بالحديد والنار..

يومها انتشرت الحكاية التالية :

مشى رجل أمام رياسة مجلس الوزراء يهتف بأعلى صوته :

— تسقط حكومة اللصوص .. تسقط حكومة الحرامية ..

وأسرع إليه جندى الشرطة ينقض عليه ويقبض عليه ..

وصاح الرجل :

— لماذا تقبض علىّ ؟ ربما أقصد حكومة عدلى باشا أو ثروت باشا أو زيور باشا .. أو نوبار باشا !

وقال له جندى الشرطة غاضباً :

أتريد أن تسخر منى ؟ لقد مضى علىّ فى خدمة البوليس ثلاثون سنة ولم تجئ حكومة

لصوص وحكومة حرامية إلا هذه الحكومة ! «انجر» معى على القسم !

وهكذا أراد هؤلاء المسئولون أن يعيد التاريخ نفسه !

الكاتب أحيانا يكتب مقالاً بريئا . ويجئ القراء ويضعون لكل كلمة نغمة . ولكل جملة معنى . ويقرأون ما بين السطور وبين الكلمات . ويضعون كلمات حذفها الرقيب . وكثيراً ما تكون كلمات القراء المضافة أشد قسوة من كلمات الرقيب المحذوفة !

وهكذا يصبح لكل مقال قصة !

الفصل الثاني

آداب السلوك فى مخاطبة الأمراء والملوك !

دق جرس التليفون فى مكتب الأستاذ محمد توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد . أوسع الجرائد المصرية الصباحية انتشارا فى تلك الأيام .

وقال المتحدث إنه محمود شوقى باشا السكرتير الخاص لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد .

وقال توفيق دياب : أهلاً وسهلاً !

وقال سكرتير الملك : إن جلالة الملك ثائر جداً وغاضب جداً لمقال نشرته الجريدة عن سفر ولى العهد إلى انجلترا لاتمام دراسته . وفيه تعريض لا يليق بولى العهد . وتدخل فى شئون جلالة الملك .

قال توفيق دياب : أنا قرأت المقال وليس فيه تعريض بولى العهد .. ولا فيه أى مساس بجلالة الملك .

قال سكرتير الملك : إن جلالة الملك يريد أن يعرف اسم كاتب المقال حتى نطلب من النائب العام تقديمه إلى محكمة الجنايات .

قال توفيق دياب : أنا مسئول عن هذا المقال . فاذا كان هناك من سيقدم إلى محكمة الجنايات فهو أنا !

وعاد سكرتير الملك يقول : إن جلالة الملك يعتقد أن كاتب المقال شيوعى . وأنه سبق أن كتب مقالاً حمل فيه على أصحاب السمو الأمراء ، مما يؤكد اتجاهه الشيوعى .

قال توفيق دياب : أنا أعرف كاتب المقالين جيداً وأعرف أنه ليس شيوعيا . وإذا كان هو شيوعيا فلابد أننى أنا شيوعى أيضاً !

وأنهى سكرتير الملك المحادثة بتحية مقتضبة .

وعندما علمت بأمر هذا الحديث عجبت من موقف توفيق دياب . كان قد خرج من السجن منذ وقت قصير . بعد أن أمضى تسعة أشهر مسجوناً فى سجن قره ميدان بتهمة إهانة رئيس الوزراء . وهو لم يقرأ مقالتى الأولى ولا مقالتى الثانية حتى يتحمل مسئوليتها أمام الملك . وهو فوق هذا كله لم يكن رئيس التحرير المسئول لجريدة الجهاد .. المسئول قانوناً عن كل ما ينشر فى الجريدة . فقد كان رئيس التحرير المسئول هو الاستاذ محمد فهمى حسين .

ولقد كتبت هذه المقالات بعد أيام من تعيين والدى وزيراً مفوضاً لمصر فى أمريكا .

ولو أن توفيق دياب ذكر اسمى لرفت من كلية الحقوق . ولقدمت لمحكمة الجنايات ولرفت أبى من منصب وزير مصر المفوض فى أمريكا قبل أن يصل إلى مقر عمله !

ولكن هكذا كانت شهامة رؤساء التحرير فى تلك الأيام ..

ولم يشأ الملك فؤاد أن يقدم توفيق دياب للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية فقد

كانت هناك هدنة بين الوفد والملك . وكانت جريدة الجهاد هى جريدة الوفد الأولى !

وكنت أوقع هذه المقالات بإمضاء مشاغب . وأنشرها يومياً فى الجهاد تحت عنوان مشاغبات .

وكان عمرى يومئذ ٢١ سنة .. ولم يكن أحد يعرف أنى كاتب هذه المقالات التى تنشر يومياً فى جريدة الجهاد وتستغرق عمودين كاملين .

وكانت جريدة الأهرام تنقل يومياً أجزاء من هذه المقالات وتنشرها تحت عنوان أقوال الصحف .

وكنت أعمل فى نفس الوقت نائباً لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة . وكان صاحبها الأستاذ التابعى يستعد مع الأستاذين محمود أبو الفتح وكريم ثابت لإصدار جريدة « المصرى » . وكنت أحلم بأن أعمل معهم فى الجريدة الجديدة . ولكن الاستاذ التابعى قال إنى لا أصلح للعمل فى جريدة يومية . وأننى خلقت لأكون كاتباً فى مجلة أسبوعية . وعبثاً حاولت إقناعه بأننى أصلح للعمل اليومى فتشبث برأيه . ورفض أن يضع اسمى فى قائمة محررى المصرى ..

ورأيت أن أقنعه عملياً بأننى أصلح لأن أكون كاتباً فى جريدة يومية . واتصلت بالأستاذ توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد وعرضت عليه أن أكتب باباً ثابتاً فى الجريدة بعنوان مشاغبات . يظهر يومياً . ويتألف من ثلاث أو أربع مقالات صغيرة فى حجم « فكرة » ..

ورحب توفيق دياب . وطلب منى أن أبدأ الكتابة فى نفس اليوم ! وكتبت مقالى الأول . ونجح الباب بين القراء ، وقرأه الأستاذ التابعى فأعجب به . وسألنى : من كاتب الباب الجديد ؟ فقلت : إنه قد يكون فكرى أباظه أو عبد العزيز البشرى ..

وذات يوم دعانى الاستاذ التابعى إلى مكتبه وقال إنه كان مجتمعاً بالاستاذين محمود

أبو الفتح وكريم ثابت شريكيه فى إصدار جريدة المصرى . واتفق رأيهم على أن يتعاقدوا مع كاتب المشاغبات فى الجهاد بأن يكتب الباب فى جريدة المصرى ، وأنهم اتفقوا أن يكلفونى بالتفاوض مع هذا المحرز للانضمام إلى هيئة تحرير جريدة المصرى ..

وأسقط فى يدى !

فالمطلوب أن أتفاوض مع نفسى !

وبعد يومين عدت إلى الأستاذ التابعى وقلت له إن كاتب المشاغبات اسمه «على النحاس» وهو محرر فى جريدة الجهاد ..

فطلب منى أن أتعاقد معه فوراً !

وعدت اليه بعد يومين وقلت له إن على النحاس هذا يطلب مائة جنيه فى الشهر . وكان هذا المبلغ مرتباً خيالياً فى تلك الأيام .

وإذا بالتابعى يطلب منى أن أتعاقد مع على النحاس بمائة جنيه فى الشهر .

وعدت أقول للتابعى إن على النحاس اعتذر عن عدم العمل معنا فى المصرى لأن عقده مع توفيق دياب ينتهى بعد عام ولا يرى من اللائق أن يفسخ تعاقداً وقعه بامضائه ..

وأعجب التابعى بخلق على النحاس !

كل هذا ولا يعرف على النحاس شيئاً مما كان يدور حوله .. وقد كان فى ذلك الوقت محرراً صغيراً فى الجهاد يتقاضى اثنى عشر جنيهاً شهرياً !

ولم يكن موقف توفيق دياب معى فريداً فى الصحافة المصرية ..

فقد كنت قبل ذلك نائباً لرئيس تحرير مجلة روز اليوسف ، وكتبت خبراً عن الملك فؤاد اعتبره القصر الملكى عيباً فى الذات الملكية .

واستدعى النائب العام السيدة روز اليوسف للتحقيق .

وأسرعت أقدم لها إقراراً بخطى أننى كاتب الخبر..

ومزقت السيدة روز اليوسف الورقة وذهبت إلى النائب العام وتحملت أمامه مسئولية هذا الخبر..

وحدث أن أعطى محمود فهمى النقراشى باشا خبراً للأستاذ التابعى نشره فى مجلة روز اليوسف .

واعتبره وزير العدل والنائب العام قذفاً فى حقها . وطلب المحقق من التابعى أن يذكر مصدر الخبر ليثبت حسن نيته . ووعده بحفظ التحقيق لو ذكر مصدر الخبر . ورفض التابعى . وقدم إلى المحكمة وحكم عليه بالسجن أربعة أشهر أمضاها فى سجن قره ميدان .

ولكن المقال الذى نشرته عن تعليم الأمير فاروق أثار الملك ثورة عارمة ! أوكما قال على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت لتوفيق دياب إن المقال مكتوب بقلة أدب وقلة ذوق !

وكان المقال فى رأيى فى منتهى الذوق والأدب ولا يستحق كل هذه الضجة ..

وهذا نص المقال المنشور فى جريدة الجهاد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ والذى اعترضت فيه على البرنامج الذى وضعه الملك فؤاد لسفر ابنه الأمير فاروق ولى العهد إلى انجلترا لإكمال دراسته :

«لى ملاحظات على سفر سمو الأمير فاروق إلى انجلترا أرفعها باحترام إلى من يهمهم الأمر . وقد يعدون عملى هذا تطفلا . أو تدخلا ليس من حقى ولا من شئونى . ولكنى أدعى أن هذه الأمور من أخص شئونى . وشئون الشعب كله . ولوكان لدينا برلمان لطلب الاطلاع على برنامج تعليم الأمير . وعلى السياسة المتبعة فى تربية سموه . لنناقشها حرفاً حرفاً ..

«كان أول ما ألاحظه أن صاحب السمو الأمير سوف يسافر إلى انجلترا لدراسة الشئون

الحربية فيها . وقد يكون هذا مفهوما فى الماضى يوم كان يشترط فى الملك أن يكون قائداً وغازياً وفاتحاً .. ولكننا اليوم فى عصر آخر . فى عصر لا يقوده الجنود . ولكن الساسة هم الذين يقودون الجنود ويوجهون الجيوش . فكم كنت أفضل لو أن الأمير يدرس العلوم السياسية والاقتصادية ، حتى يستطيع أن يعرف الأحوال العامة للشعوب المختلفة وشعبه على الخصوص .

ثم لماذا هذه الحاشية كلها ؟

نعم إن الأمراء المصريين الذين كانوا يسافرون قديماً لطلب العلم فى أوروبا كانوا يصحبون حاشية كهذه بل أكبر من هذه . ولكننا اليوم فى زمن الديموقراطية . فى زمن يجب أن يختلط فيه الأمير بالشعب . ويمتزج به . ويحيط بشئونه . ويدرس أمزجة العامة وآراءهم .. وأفضل ألف مرة لو سافر الأمير كتلميذ بسيط ليعرف روح العصر الذى نعيش فيه . وهو أمر لا يمكن أن يعرفه انسان . وهو جالس فى قصر واسع . ومحاط بحاشية ضخمة .. ولا يمكن له نظام الحياة التى سوف يعيشها من أن يقابل الزائرين . إلا نوعا مخصوصا منهم . وبتقاليد ومراسم كالتقاليد والمراسم المتبعة فى القصور الملكية الكبرى .

«انى كنت أفضل لو أن الأمير التحق بالجامعة المصرية . ودرس بها . لأنه سوف يحكم المصريين لا الانجليز .

ولكن ما دام الأمر قد تقرر وسبق السيف العذل كما يقال . فليفكر من بيدهم الأمر فى تغيير وجهة دراسة الأمير لتتلاءم مع روح العصر ومع العالم الحديث» .

ولقد علمت بعد ذلك من على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى أن هذا المقال أثار الملك فؤاد لأنها كانت هذه أول مرة يجرؤ فيها كاتب على التدخل فى مثل هذه المسائل . فالملك يعتبر أن تعليم ابنه مسألة عائلية ليس من حق أحد أن يتدخل فيها . بل إن جلالته وضع برنامج سفر ولى العهد وتعليمه دون أن يخطر رئيس الوزراء . ومجلس الوزراء

لم يبحث البرنامج . وكل الذى فعله الملك أنه أبلغ توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء بموعد سفر ولى العهد إلى انجلترا ليكون فى شرف وداعه .

وقال لى على ماهر باشا إن نوع دراسة الأمير فاروق والجامعة التى يلتحق بها كانت موضع مباحثات بين الملك وسير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى . بغير علم رئيس وزراء مصر . فملك انجلترا الملك جورج الخامس والحكومة البريطانية هما اللذان طلبا أن يسافر ولى العهد إلى انجلترا ليتعلم فيها . ووزير خارجية بريطانيا هو الذى اختار المدرسة التى يلتحق بها ولى عهد مصر.

وسألت على ماهر باشا : هل سيسافر سمو ولى العهد على حسابه أم على حساب الحكومة المصرية ؟

قال رئيس الديوان الملكى : طبعاً على حساب الدولة .

قلت : إذن كان لابد أن تعرض المسألة على مجلس الوزراء .

قال : لك حق .. ولو كان رئيس الوزراء رجلاً لاستقال . ولأسرع الملك بعرض البرنامج على مجلس الوزراء ، ولكن رئيس الوزراء لم يستقل لأنّ كل هذا حدث وراء ظهره . ولم يحتج واحد من الوزراء لتجاهل مجلس الوزراء المصرى فى مسألة خطيرة كهذه ..

وسكت على ماهر قليلاً : والذى أغضب الملك من المقال أكثر وأحس أن فيه إهانة . قول الكاتب بأنه كان يجب أن يدخل ولى العهد الجامعة المصرية ليعرف الشعب المصرى !

ولم أجرؤ أن أقول له أننى هذا الكاتب الوقح !

ومضى على ماهر باشا يقول :

إن الملك تصور أنها حملة مدبرة ضد القصر ، فهذا المقال ليس أول مقال للكاتب .

فقد سبقه مقال آخر فيه سخرية بالأمراء أعضاء البيت المالك . أنت تعلم أن رأيي فيهم سيئ. ولكن هؤلاء أقرباء الملك وأعضاء أسرته وأى إهانة لهم إهانة له ..

والملك قال لى إنه شم فى المقال رائحة الشيوعية .. وهو يعتقد أن كاتب المقال شيوعى وكاتبه اعترف فى مقاله أنه طويل اللسان أى قليل الأدب !

وسكت ولم أدافع عن كاتب المقال .

وعدت إلى مكتبي وقرأت مقال « الأمراء » الذى نشرته فى العدد الصادر من جريدة الجهاد يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٥ وقلت فيه :

« أنا رجل طويل اللسان . وقد تكون هذه هى فضيلتى الوحيدة فى زمن أصبحت الفضائل فيه بسعر التراب .

« وهذا الموضوع الذى أكتب فيه اليوم يعكر علىَّ صفائى ، وكان يزعجنى فى وحدتى ، وكان يثيرنى فى سكونى . وكلما استعذت بالله من الشيطان . ووسوسة الشيطان . وكلما وضعت على « الخبر » ماجور . وكلما تناسيت ونسيته ، كلما فعلت هذا اتهمت نفسى بأننى جبان ..

« إننا لا نرى أمراءنا ولا نسمع عنهم إلا ذاهبين أو عائدين من سباق الخيل . أو مسافرين أو قادمين من صيد وقنص . فى أواسط افريقيا ، فى رحلات تتكلف المئات والألوف من الجنيهات .

« إننا لا نحس أنهم يحاولون أن يعرفونا أو يتعرفوا علينا .

« إننا نحب من الأمراء أن يتصلوا بالشعب ، وأن يعيشوا مع الشعب وللشعب .

« ولهذا نرجو أن نراهم يهتمون بحركات شبابنا ، ويشتركون معنا فى جهادنا ، ويبذلون أموالهم لنصرة قضيتنا .

«إن عليهم أن يقتصدوا فى رحلاتهم . وفى بذخهم . وأن يسرفوا فى اهتمامهم بالأمة التى هم جزء لا ينفصل عنها » .

ومر على حديثى مع على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى فى قصر المنتزه بالاسكندرية ١٧ عاماً !

وفى أوائل اغسطس سنة ١٩٥٢ كنت أزور على ماهر باشا رئيس الوزراء فى مكتبه فى وزارة الخارجية .

وكانت الثورة قد خلعت الملك فاروق يوم ٢٦ يوليو وغادر الاسكندرية .

وجلس على ماهر باشا يحدثنى عن رأيه فى الأسباب التى أدت إلى سقوط فاروق ..

وقال على ماهر :

ـ أول هذه الأسباب أنه لم يتعلم ! كانت غلطة كبيرة إرساله إلى انجلترا ليتعلم فيها .. كان يجب أن يبقى فى مصر ويدخل الجامعة المصرية !

قلت له على الفور : تذكر رفعتك مقالاً نشرته جريدة الجهاد منذ ١٧ سنة عن أنه يجب أن يدخل الملك فاروق الجامعة المصرية .

وقال على ماهر باشا إنه لا يتذكر .

ورويت له ما جاء فى المقال .. قال : هذا حق !

ـ وأنا الذى كتبت هذا المقال !

قال على ماهر : لماذا لم تقل لى يومها !

قلت : خفت أن يقطع الملك فؤاد رقبتى !

قال على ماهر : المصيبة أننى أبحث بين أمرائنا لعلى أجد بينهم أميراً واحداً يصلح لأن يجلس على عرش مصر فلا أجد ! إن غلطتهم الكبرى أنهم لم يتصلوا بالشعب ، ولم يعيشوا مع الشعب !

قلت له : وهذا كان موضوع مقالى الثانى !

الفصل الثالث

الرقيب ... يحمي الحبيب ! !

ماتت الصحافة المصرية مرتين . مرة عندما أعلنت الرقابة الصحفية . ومرة عندما أممت الصحافة ! والصحافة الحرة هي تاج على رأس الشعب . والصحافة المقيدة هي حذاء في قدم الحاكم ! وعندما قامت الحرب العالمية الاولى فرضت بريطانيا الحماية البريطانية على مصر . وأعلنت الرقابة على الصحف ..

وكان أمين الرافعي بك يصدر جريدة (العلم) ... وما كاد يعلم بفرض الرقابة حتى أقفل جريدته ! ورفض أن يصدر عددا واحدا منها في ظل الرقابة ..

وكان صديقا لسعد زغلول . وحاول سعد أن يقنعه بأن يصدر جريدته . ويحاول أن يكتب رأيه . وقال له (لو حذف الرقيب لك مائة جملة . وبقيت جملة واحدة فهذا مكسب للحرية . وهذا نوع من المقاومة خير ألف مرة من أن تقفل جريدتك ولا يسمع أحد صوتك !)

ولكن أمين الرافعي أصر على إغلاق جريدته .. وكان سعد يروي القصة ويقول إنني كنت أقول له دائما «إن الصامتين لا صوت لهم» !

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ أصدر أمين الرافعى جريدة الأخبار . واستطاعت الجريدة أن تقوم بدور وطنى فى الثورة ، على الرغم من الرقابة الصحفية الصارمة .

وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلن صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء الرقابة على الصحف . وقال لى رئيس الوزراء وهو يبلغنى نبأ الأمر العسكرى الذى أصدره بن الرقابة ستكون صورية . وأنه اضطر لفرض الرقابة اضطرارا . وأن الرقيب لن يمنع إلا الأنباء العسكرية . أما الأنباء الداخلية . والنقد . والأخبار . والآراء فهى مصرح بها بطبيعة الحال ...

وجلست فى مكتبى فى مجلة «آخر ساعة» التى كنت رئيسا لتحريرها ، وانتهيت من تحرير العدد ، وأرسلت مواده للجمع . وحرصت على ألا يكون بين المقالات والانباء ما يتصل من بعيد أو من قريب بالاخبار العسكرية التى تهم الأعداء !

والاعداء فى ذلك الوقت كانوا الالمان ..

ثم دق الباب ودخل الرقيب . وطلب أن يطلع على أصول المقالات . ثم أخرج قلمه الاحمر . وراح يشطب . ويشطب ، ويشطب ! وبعد ساعة كاملة كان قد أجهز على كل ما فى المجلة ! شطب الصور الكاريكاتورية . وشطب النكت . وحذف الاخبار والتعليقات . وضرب بالقلم الاحمر على أخبار المسارح . واعترض على أنباء المجتمع . وحاولت أن أتفاهم معه ، فقال الرقيب : إن هذه تعليمات شعير بك ! وسألت من هو شعير بك ! ؟ قال : إنه صاحب العزة محمد شعير بك الذى اختاره على ماهر باشا رقيبا للنشر ! وأن التعليمات تتلخص فى انتهاز فرصة الرقابة لرفع مستوى الصحافة . ولمنع المهاترات . ولتوحيد كلمة الأمة . ولتحويل الصحف إلى ثقافة وعلم وأدب وفن لا إلى كلام فارغ ! ! قلت :

ولكنك شطبت صفحة الفن !

قال الرقيب : الفن المطلوب هو النحت والتصوير والموسيقى وليس أخبار أم كلثوم ونجيب

الريحانى ومحمد عبد الوهاب !

— لكن هؤلاء هم نجوم الفن المصرى !

قال الرقيب :التعليمات التى عندى لا أسمح الا بأنباء الفن الثقافى ! ونجيب الريحانى ليس فيه ثقافة ! قلت فى دهشة :

— وشارلى شابلن ؟

قال الرقيب :مهرج ! كيف تكتب جريدة عن شارلى شابلن فى الوقت الذى يقرر فيه مستقبل العالم !

وعبثا حاولت أن أقنع الرقيب بأن مستقبل العالم لن يتأثر بالكتابة عن شارلى شابلن وأن هذه صفحة فنية ، ومن غير المعقول أن أحولها فى يوم وليلة الى نقد لديوان ابن الرومى ! !

قال الرقيب : ومن هو ابن الرومى هذا ؟

قلت : شاعر !

قال : وهل تريد أن تنقده ؟

قلت : أنا أقترح أن أنقد ديوان شعره !

قال الرقيب : ان التعليمات المكتوبة لدى ألا ننتقد الحلفاء !

قلت : وهل ابن الرومى من الحلفاء ؟

قال الرقيب :طبعا .. أليس هو رومى ؟ إن التعليمات تقول ان دول الحلفاء التى لا تنتقد هى بريطانيا وفرنسا وتركيا واليونان !

وحاولت أن أفهم الرقيب أن ابن الرومى توفى الى رحمة الله من مئات السنين ، وأنه لا علاقة به بحكومة اليونان التى توجب التعليمات احترامها وتوقير جميع رعاياها .. ولكن الرقيب أبى أن يفهم !

واتصلت بالمدير العام للرقابة . واذا بمحمد شعير بك هذا لا يفهم شيئا فى الصحافة ، ويريد أن يحول الصحف والمجلات الى نسخ من « طوالع الملوك ودلائل الخيرات » واذا به لا يريد أن تنشر جريدة إلا النبأ الذى يصدر به بلاغ رسمى ، فاذا لم يصدر بالخبر بلاغ رسمى فهو خبر لا يجوز نشره لأن معنى ذلك أن الحكومة لا تريد أن تصرح به !

وأسقط فى يدى . وأسرعت إلى على ماهر فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء أقول له اننى قررت اعتزال الصحافة . فلا يمكن أن تصدر صحف ومجلات فى ظل هذه التعليمات !

وشاهد على ماهر ما شطبه الرقيب فلم يصدق عينيه . وقال انه سيصدر قرارا بتعيين صحفى مديرا للرقابة ... وأنه سيصدر هذا القرار بعد بضعة أيام !

قلت : إن معنى هذا ألا تصدر الصحف بضعة أيام !

فأسرع وكتب على ورقة قرارا بتعيين الدكتور محمود عزمى مديرا للرقابة عندما ذكرت له أن الصحفيين يؤكدون «أن على ماهر يقول» إن الصحفيين «حمير» وعلشان كده بعتنا لهم «شعير» ! !

وطلب منى على ماهر أن أتصل بالدكتور محمود عزمى لأطلب إليه أن يتولى الرقابة فورا . ولكن عزمى أراد مهلة كى يستعد لتولى هذه المهمة الخطيرة . ورحت أتوسل اليه أن يقبل فورا فإن حياة كل الصحف مهددة . وأن كثيرا من الصحف مضطرة إلى التوقف . وأن جريدة « الاهرام » فكرت فى أن تنشر الصفحة الاولى كلها مجموعة قصائد المسؤول . لأن الرقيب رفض أن يبيح أى خبر يستحق النشر . وأن جريدة « المصرى » بدأت تجمع سور القرآن الكريم لتضعها بدل الاخبار والمقالات المشطوبة ! وأن رقيب « المصرى » اعترض على بعض سور القرآن لأنه فهم أن فيها عبارات تهزئ وسخرية بدول الحلفاء ! !

وقال الدكتور محمود عزمى انه مستعد أن يقبل مهمة الرقابة بشرط واحد هو أن يوافق على ماهر على تعيين الاساتذة توفيق صليب وأحمد الصاوى محمد ومحمد شوقى رقباء معه ، لأنه لا يستطيع أن يعتمد على الرقباء الموجودين لأن عقلياتهم «منحطة» !

وكان هؤلاء الثلاثة من أكبر الصحفيين فى تلك الايام .

وعدت إلى على ماهر وكان قد انتقل الى مكتبه فى وزارة الخارجية وطلبت اليه أن يصدر قرارا بتعيين الفرسان الثلاثة ! واتصل على ماهر بحسين سرى وزير المالية وطلب إليه أن يوافق على تعيين الرقباء الثلاثة بالمرتب الذى اقترحه الدكتور محمود عزمى .. وصدر القرار فى الحال !

وتوهمت أننى استرحت . وعدلت عن قرارى باعتزال الصحافة ! ألم يصبح مدير الرقابة هو الصحفى الكبير محمود عزمى ؟ . ألم يصبح الرقباء ثلاثة من الصحفيين المعروفين الذين طالما انتصروا لحرية الفكر وهاجموا تعسف الحكومات !

واختار الدكتور محمود عزمى الاستاذ أحمد الصاوى رقيبا على مجلة آخر ساعة . ورحبت بهذا الاختيار . فالصاوى صديق لى وأنا الذى عملت على اختياره رقيبا وأنا الذى استصدرت القرار من رئيس الوزراء !

ودخل الصاوى الى مكتبى فى آخر ساعة .. وأسرعت أقابله بالأحضان ! ..ولكن « عزيزى » الصاوى لم يأخذنى بالأحضان . بل راح يصافحنى ببرود عجيب ! ثم جلس فى مقعده . وقال بشخط ونطر : أين البروفات !

وأسرعت أقدمها له فى احترام شديد !
وأخرج الصاوى قلمه الاحمر وراح يشطب !
ودهشت .. وبهت ! ولم أصدق عينى !

ظننت أن صديقى يمزح معى ! ولكن صديقى الصاوى قال : إن مهمتى أن أفتك ! لابد أن أفتك يا عزيزى ! ! الرقيب هو الجزار ! ومقالاتك الخرفان التى أذبحها ! لابد أن يسيل الدم ! .. والقلم الأحمر مهمته هى الذبح !

ثم راح يقول : . الله أكبر .. الله أكبر !

ثم يشطب المقال من أوله الى آخره ! ولم تنفع توسلاتى ولم ينفع صراخى ! وأنكر الصاوى أنه كان صحفيا فى يوم من الأيام . وقال أنه ولد جزارا وسيعيش جزارا وسيموت جزارا !

وانى أظلم الصاوى إذا قلت انه تغير ، أو أنه تحول من يوم وليلة من الكاتب العاطفى الرقيق الى المستبد الجبار . إن التعليمات التى كان الرقباء يتلقونها هى التى كانت تحولهم من صحفيين إلى جزارين ! وكان الصحفيون الشبان يقرأون عن الرقابة فى أيام السلطان عبد الحميد ، وكانوا يضحكون من النوادر التى يسمعونها من الصحفيين المخضرمين عن تصرفات «المكتوبجى» ـ وهو الاسم الذى كان يطلق على الرقيب فى تلك الايام ـ ولكن أحدا منهم لم يتصور أنه سيعيش أغلب حياته الصحفية فى ظل سيف الرقابة المسلول ! إننى لم أعش سنة كاملة منذ عام ١٩٣٩ بغير رقابة . إما رقابة رسمية أو رقابة خفية ! إما رقابة تحذف قبل الطبع ، أو رقابة تصادر بعد الانتهاء من الطبع ! أو رقابة رئيس التحرير ! أو رقابة رئيس الدولة شخصيا !

إن الرقابة على الصحف استمرت منذ عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤٦ بسبب الحرب العالمية الثانية ثم فرضت سنة ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين وبقيت مفروضة إلى عام ١٩٥٠ ثم حلت منذ عام ١٩٥٠ رقابة بعد الطبع . أنت حر تكتب ما تشاء والحكومة حرة تصادر الصحف وقتما تشاء ! وفى عام واحد صودرت أخبار اليوم ٢٢ أسبوعا خلال ٥٢ أسبوعا !

وفى سنة ١٩٥٢ أعلنت الرقابة بعد حادث ٢٦ يناير ، وبقيت مفروضة إلى أن ألغيت فى أول يناير سنة ١٩٥٧ ثم أعيدت مرة أخرى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفى أثناء إلغاء الرقابة رسميا كان رئيس الجمهورية هو الرقيب الفعلى على الصحف . أى أنه فى خلال ١٨ عاما لم تعش الصحافة المصرية الا بضعة أشهر بغير رقابة !

ولكن كيف تعمل الرقابة ؟

كيف تعمل الرقابة ؟

ترسل إدارة الرقابة إلى الجريدة أحد الرقباء . وعندما كنت رئيس تحرير مجلة آخر ساعة ثم مجلة الاثنين كان الرقيب يجلس فى مكتبى . وعندما كنت رئيسا لقسم الاخبار فى جريدة « الاهرام » كان الرقيب يجلس فى مكتبى أيضا ! وعندما يجلس الرقيب الى المكتب يفض غلافا مختوما يحوى تعليمات الرقابة اليومية . وليس معنى هذا أن الرقيب يلتزم بتعليمات كل ليلة فقط ، بل عليه أن يلتزم بجميع التعليمات التى صدرت فى الليالى السابقة ! فاذا استمرت الرقابة مثلا أربع سنوات كان على الرقيب أن يحفظ عشرات الالوف من التعليمات والتحذيرات والممنوعات ! ولهذا يجد الرقيب أن أسهل ما يفعله هو أن يحذف من الجريدة ما يثير الشكوك فى نفسه سواء كانت صدرت بها تعليمات أو لم تصدر !

واعتادت الرقابة أن تفضل الرقباء « الموسوسين » الذين يقرأون الخبر عشر مرات . ثم يوافقون عليه . ثم يطلبون مراجعته من جديد . ويشطبون ويحذفون ويغيرون فى ألفاظه ويرسلونه للمطبعة . ثم بعد ساعة يستعيدون الخبر مرة أخرى فيعيدون ما شطبوه . ويشطبون ما أضافوه ويجرون فيه تعديلات جديدة . ثم يرسلونه للمطبعة من جديد . وبعد ساعة أخرى يتخوفون من أنهم قد يكونون قد أباحوا ما يجب حذفه ، فيبدأون العملية من جديد . ثم يلعب الفأر فى عب الرقيب بعد كل هذه التعديلات والاضافات فيتصل بمدير الرقابة فلا يجده فى مكتبه . فيسأل عنه فى منزله فلا يجده ، فيسأل عن مساعد مدير الرقابة ويقرأ له الخبر ، ولا يستطيع المساعد أن يصدر قرارا فى مسألة خطيرة كهذه ! إن الخبر هو عن محصول البصل فى العام . ربما يكون هذا الخبر من الممنوعات ! ربما يكون له علاقة بالمجهود الحربى ! إن مسألة عويصة كهذه لا يستطيع أن يبت فيها مساعد مدير الرقابة ! يجب أن نسأل وزير الزراعة . ولكن وزير الزراعة كان قد نام لأن الساعة بلغت منتصف الليل . والرقيب لا يجرؤ أن يطلب من الخادم إيقاظ الوزير فى مثل هذا الوقت المتأخر .. فلنجرب إذن الاتصال بوكيل وزارة الزراعة ! إن وكيل الوزارة فى السينما ولم يعد بعد !

اذن فلنحاول أن نتصل بوزير التجارة ! إن محصول البصل يتعلق بالتجارة فلابد أن الوزير يعرف ما إذا كان من المصلحة نشر مثل هذا الخبر. وهل يؤثر على السوق ؟ وهل يضايق سياسة التصدير ! ولكن وزير التجارة يعتذر بأنه لا يستطيع أن يبت فى الموضوع قبل أن يرجع الى اللجنة الوزارية العليا للتموين . وهذه اللجنة مؤلفة من خمسة وزراء ، ولا يمكن أن نوقظهم فى الساعة الاولى صباحا لكى نسألهم سؤالا عن البصل . وهنا يرى الرقيب أن السلامة فى تأجيل نشر الخبر . فليكتب عليه «يؤجل» !

ويستدعى الرقيب سكرتير التحرير ويطلب بروفة صحيفة الأخبار التى سبق أن أقرها .. ويشطب على خبر البصل ويقول «يؤجل» ! ويقول سكرتير التحرير : إنه تم كبس الصفحة . وبدأ الطبع ! فيصاب الرقيب بالهلع ويسرع إلى رئيس التحرير يطلب إليه وقف المطبعة فورا ! لا يمكن أن يسمح بصدور الجريدة وفيها الخبر الممنوع الخطير عن البصل ! إن مثل هذا الخبر قد يثير الخواطر . وقد يعطل المجهود الحربى . وقد يؤدى إلى أن يخسر الحلفاء الحرب .

ويضطر رئيس التحرير المسكين أن يوقف المطبعة .. ويحذف الخبر المؤجل ! ولكن الرقيب يصر على ألا تترك الجريدة مكان الخبر المحذوف خاليا . إن التعليمات أن لا ينشر أى «بياض» فى الجريدة حتى لا يعرف القراء أن هناك رقابة وأنها تحذف الاخبار ! .. ومن هنا يجب أن تتعطل الجريدة حتى يتم جمع خبر آخر . ويجيزه الرقيب ، ويكبس من جديد ، وتبدأ المطبعة فى الدوران !

وقد يتأخر صدور الجريدة ساعة بسبب البصل . فيفوتها قطار الصحافة . وتفوتها بالتالى قطارات الركاب فى الوجه البحرى والوجه القبلى . وتضطر أن ترسل سيارات نقل مكان القطارات . وتخسر حوالى ثلثمائة جنيه فى اليوم ... كل هذا بسبب خبر عن محصول البصل ! ! !

الرقيب يحذف أخبارا لا يتصورها عقل ! مرة حذف الرقيب اسم اللواء محمد نجيب

رئيس الجمهورية السابق فى اعلان نعى وفاة ابنه ، لان التعليمات تقضى بعدم نشر اسم نجيب على الاطلاق بعد عزله من رياسة الجمهورية ! ومرة حذف الرقيب نعى محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى وجاءت التعليمات بأن النبأ ينشر فى صفحة الوفيات فى جريدة الاهرام وحدها دون أى جريدة فى مصر : على ألا يزيد النبأ عن سطرين اثنين وبغير عنوان ! وكان الصحفى الكبير محمود أبو الفتح هو الميت الوحيد الذى نشرت الاهرام نبأ وفاته فى سطرين فقط منذ إنشاء صفحة الوفيات إلى اليوم !

وأصبحت الرقابة تتناول الاعلانات وأخبار المسرح والسينما ! وعندما أحب المشير عبد الحكيم عامر كوكب السينما برلنتى عبد الحميد أصدر أمره بمنع نشر صورها فى الصحف والمجلات !

ولم تنشر صورتها الا بعد وفاته !

تعليمات الرقابة

وكان الصحفيون المخضرمون يضربون المثل بالرقابة فى عهد السلطان عبد الحميد ! إن أمامى الآن التعليمات التى كانت تصدرها الرقابة فى ذلك العهد وهذا هو نصها :

أولا : يجب على الصحف أولا اعلام الشعب عن صحة السلطان العالية . وبعدئذ يمكنها الكتابة عن الانتاج الزراعى وعن الرقى التجارى والصناعة الامبراطورية .

ثانيا : لا يجوز نشر أى مقال أو خبر قبل أخذ موافقة وزارة المعارف . ويستثنى من ذلك القضايا التى لا تتعارض مع الوجهة الاجتماعية .

ثالثا : ممنوع نشر المقالات الطويلة لاى موضوع أخلاقى أو اجتماعى .

رابعا : ممنوع استعمال عبارة «البقية تأتى» أو «يتبع» أو «للبحث صلة» أو البقية فى العدد القادم أو أى اشارة الى أن المقال غير كامل .

خامسا : ممنوع ترك فراغ فى الجريدة أو استعمال نقط بدلا من فقرات حذفتها الرقابة . لان فى ذلك تشويشا وتأويلات للرأى العام .

سادسا : لا يجوز انتقاد الشخصيات الكبيرة الرسمية . إذا اتهم حاكم بسرقة فلا ينشر شئ عن هذا . إذا اتهم برشوة فلا يشار إلى النبأ . اذا قتل الحاكم أو الموظف الكبير فيحذف أى تلميح بأنه مات بطريقة غير عادية . بل يكتفى بأن ينشر أنه توفى إلى رحمة الله .

سابعا : لا يجوز نشر أى شكوى من تصرفات أى كان من موظفى الحكومة . حتى ولا يجوز نشر أن هذه الشكاوى اتصلت بمعالم جلالة السلطان .

ثامنا : لا يجوز نشر أنباء عن ثورات فى داخل السلطنة أو عن ثورات تاريخية ضد أى ملك من الملوك .

تاسعا : لا يجوز نشر أى هزائم أصابت جيش السلطنة . ولا أى انتصارات انتصرها الاعداء . ولا يجوز تعظيم أى قائد من قوات الاعداء .

عاشرا : لا يجوز نشر اسم أعداء جلالة السلطان ولا الاشارة اليهم .

وقد يتصور القارئ العادى أنه من الممكن أن يكتب الصحفى بعد كل هذه التعليمات والتحذيرات والممنوعات ... ولكن الذى كان يحدث أن المكتوبجى ـ أى الرقيب ـ كان يتوسع فى تنفيذ هذه التعليمات

وكان لبنان فى تلك الايام تابعا للدولة العثمانية . وكانت الرقابة مفروضة على صحف لبنان !

جاءت برقية الى صحف بيروت بأن المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا قد اغتيل فى مدينة ليون بضربة خنجر من يد شاب اسمه «كازاريو» ..

ورفض الرقيب أن ينشر أن رئيس الجمهورية اغتيل وأصر على أن نشر مثل هذا الخبر يؤدى إلى افهام الناس أنه من الممكن اغتيال السلطان !

وطلب الرقيب من الجرائد الاكتفاء بالقول بأن فخامة رئيس جمهورية فرنسا انحرفت صحته ! .. واعترض المحررون كيف يقولون ان صحة الرئيس منحرفة بينما الرئيس موجود الآن فى السماء !

وأخيرا قبل الرقيب أن تنشر الصحف النبأ التالى : «الى جنان الخلد» «ساءت صحة فخامة رئيس جمهورية فرنسا بسبب تقدمه فى السن . فانتقلت روحه إلى بارئها»

وبدأت الصحف تستعد لنشر الخبر كما صرح به الرقيب .. وفجأة اتصل البوليس بجميع الصحف وطلب اليها أن توقف الطبع !

ان الرقيب عرض الامر على الوالى التركى .. واعترض الوالى على صيغة الخبر ! كيف يقال ان رئيس الجمهورية المسيحى ذهب الى جنات الخلد . والمفروض أن الجنة لا يدخلها

الا المسلمون ! ثم كيف يقال ان رئيس الجمهورية مات بسبب تقدمه فى السن ! ان جلالة السلطان عبد الحميد متقدم فى السن . فمعنى ذلك أنه ايحاء للرأى العام بأن السلطان ممكن أن يموت . وفى ذلك اثارة للخواطر واقلاق للامن العام !

ومن هنا يعيد الرقيب كتابة الخبر من جديد ... وتصدر صحف بيروت وقد نشرت الخبر التالى :

« انتقل فخامة رئيس جمهورية فرنسا إلى رحمة ربه »

وفهم الصحفيون أن نشر الخبر بهذه الصيغة قد أرضى ولاة الامور ... ولكن ما كادت الصحف اللبنانية تصل الى الباب العالى فى استانبول حتى قامت الدنيا وقعدت ! فان السلطان عبد الحميد رأى فى نشر الخبر بهذه الصورة اهانة للذات الشاهانية ! اذ كيف يسمى رئيس جمهورية بلقب صاحب فخامة ! ان الفخامة وحدها من حق السلطان !

وصدر أمر « المكتوبجى » إلى جميع صحف بيروت بالتعليمات التالية :

١ ـ لا يعطى صاحب الفخامة أو صاحب الجلالة أو صاحب العظمة الا للسلطان وحده دون سواه .

٢ ـ يلقب الملوك والامبراطوريون والسلاطين فى باقى أنحاء العالم بلقب « حشمتلو » .

وحدث أن أراد أحد الصحفيين أن يكتب عن ملكة انجلترا . وحار فى تسميتها ! إنه لا يجوز أن يسميها صاحبة الجلالة . ولا يستطيع أن يسميها « حشمتلو » فكتب يقول « حشمتلها » أى أنها مؤنث « حشمتلو » ! وقرأ المكتوبجى النبأ فغضب وثار وأصدر التعليمات التالية :

١ ـ لا يجوز تسمية ملكة الانجليز بلقب حشمتلها . ويكتفى بلقب « حضرة »

٢ ـ يلقب شاه العجم بلقب « شهامتلو » بصفة استثنائية نظرا لموقفه الودى من الحضرة العلية !

٣ ـ لا يسمح بتسمية سلطان زنجبار بأنه السلطان فلان بل يقال حاكم زنجبار . والسلطان الوحيد هو حضرة صاحب الجلالة السلطان عبد الحميد دون سواه !

ثم زادت حدة الرقابة فأصبحت تتناول الألفاظ نفسها ! لقد أصدر الرقيب مثلا ألا تنشر كلمة «جمهورية» لأن السلطان يخشى أن تقوم ثورة تعلن الجمهورية !

ولهذا اختفى اسم جمهورية أمريكا أو جمهورية فرنسا من الصحف ! فاذا أراد صحفى أن يشير إلى رئيس جمهورية أمريكا فيكتفى بذكر «رئيس أمريكا» أو «حاكم أمريكا» دون أن يشير إلى أنها جمهورية ! وتمادى المنع أكثر وأكثر .. وذات يوم صودرت جريدة لسان الحال فى بيروت لأنها نشرت إعلانا هذا نصه :

«نعلن للجمهور أن الخواجة جورج دباس قد فتح محلا لبيع الأحذية» !

وأصر الرقيب على ضرورة تغيير صيغة الإعلان وجعلها «نعلن للعموم أن الخواجة جورج دباس الخ ..» ذلك أن الجمهور يذكر الشعب بالجمهورية ! !

وانتقلت الرقابة الى الاغانى ..

وحدث أن ذهب المطرب المصرى المعروف عبده الحامولى الى الآستانه .. ودعاه السلطان إلى إقامة حفلة ساهرة فى القصر .. وقبل أن تبدأ الحفلة أسرع اليه أحد رجال الحاشية وطلب إليه أن يكتب فى ورقة الأغنية التى ينوى إنشادها .. وكتب عبده الحامولى أغنيته المشهورة :

غاب عن عينى مرادى
وانهمل دمعى صبيب
عز من يسقى فؤادى
عندما غاب الحبيب

وقرأ الوزير التركى الأغنية وارتعش وتلعثم وصرخ :

ـ مستحيل ! مستحيل ! أن تغنى هذه الأغنية فى حضرة السلطان !
ودهش المطرب عبده الحامولى وقال :
ـ لماذا ؟
قال الوزير : هذه دعوة للثورة !
وراح عبده الحامولى يؤكد له أن الأغنية غرامية !
وأسرع الوزير التركى الى الصدر الاعظم . وأسرع الصدر الاعظم واستدعى الوزراء الذين يعرفون العربية والذين لا يعرفون العربية !

وعاد الوزير التركى يلهث ويتوسل إلى عبده الحامولى أن يغيركلام الاغنية لأنه إذا سمعها السلطان فسوف يشنق الوزير لأنه هو الذى اقترح دعوة عبده الحامولى للغناء فى القصر !

ولم يفهم عبده الحامولى ماذا فى الاغنية من الممنوعات ! وقال الوزير إن كلمة « مرادى » هى التى تسبب كل هذه الاشكال ! فأنت تقول « غاب عن عينى مرادى ومراد هو السلطان مراد عدو السلطان ! فلا يجوز أن تذكر الناس به !

وقال عبده الحامولى : وماذا أفعل ؟
قال الوزير : احذف كلمة « مرادى » !
قال عبده الحامولى : ولكن البيت يصبح مكسورا !
قال الوزير : خير لنا أن نكسر بيت الشعر من أن يكسر السلطان رأسى ورأسك ورأس نصف مجلس الوزراء !

واضطر عبده الحامولى أن يغيركلمة « مرادى » بكلمة حبيبى .. وراح يغنى « غاب عن عينى حبيبى » وكان الوزراء يسمعون عبده الحامولى ويهزون رؤوسهم وهم يستحسنونها !

فان « حبيبى » هذه أنقذت رؤوس نصف دسته من أعضاء مجلس الوزراء !
ولكن تعليمات الرقابة فى مصر لم تكن أقل غرابة عن تعليمات الرقابة فى عصر السلطان عبد الحميد .. فان تاريخ تعليمات السلطان عبد الحميد ترجع الى عام ١٨٩٦ ولكن بعد

أكثر من أربعين سنة أى فى سنة ١٩٣٩ كان للرقابة المصرية طرائف وغرائب لا تقل عن طرائف «المكتوبجى» التركى !

ففى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تلقيت بصفتى رئيس تحرير مجلة آخر ساعة كتابا سريا من محمد بك شعير الرقيب العام هذا نصه :

وزارة الداخلية

مراقبة النشر

تعليمات للناشرين والمراقبين

أولا : ممنوع نشر أى شئ فى أى جريدة أو ملحقاتها أو أية مجلة أو نشرة قبل عرضه على مراقبة النشر . وختمه بخاتمها الدال على السماح بنشره ماعدا ما وافقت على نشره مراقبة الانباء السلكية واللاسلكية وكذلك الاعلانات الحقيقية الصريحة فانها تنشر بدون عرضها على مراقبة النشر . ولا تعفى من الرقابة العنوانات .

ثانيا : ممنوع نشر كل ما يتضمن بيانا صريحا أو إشارة يفهم منها عدد القوات المسلحة للدولة المصرية أو حلفائها أو وصفها أو مهماتها أو تنظيمها أو تحركاتها أو مراكزها أو حالتها .

ثالثا : ممنوع نشر كل الانباء الخاصة بتحركات السفن والطائرات التجارية المصرية أو التابعة للدول المتحالفة أو مراكزها أو حالتها .

رابعا : ممنوع نشر أى نبأ قد يساعد العدو على تكوين فكرة عن نظام القتال المتبع فى الدولة المصرية ، أو الدول المتحالفة ، أو قد ينطوى على أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للعدو .

خامسا : ممنوع نشر أى نبأ خاص بالاختراعات الجديدة وبأنواع السفن والطائرات والمواقع

والذخائر والغازات وغيرها من المواد الحربية وكذلك أى نبأ خاص بامكان انتاجها أو وضعها .

سادسا : ممنوع نشر كل ما يكشف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الخطط والاغراض الحقيقية أو ما يظن أنه خطط أو أغراض للقوات المصرية أو المتحالفة سواء كان ذلك خاصا بالدفاع أو الهجوم .

سابعا : ممنوع نشر كل نبأ مهما كان مصدره . صادر أصلا من العدو .

ثامنا : ممنوع نشر كل شئ يراد به الإساءة الى كفاية القوات المصرية أو قوات الحلفاء وروحها المعنوية أو نظامها وكل ما يراد به إنهاض روح العدو المعنوية أو بث الذعر أو اليأس أو التذمر أو الكراهية فى بلاد الدولة المصرية أو بلاد الحلفاء أو بين أى فريق من سكانها .

تاسعا : ممنوع نشر كل ما يتعلق بالاحوال المالية أو الاقتصادية فى الدولة المصرية أو بلاد الحلفاء . أو فى البلاد المعادية اذا كان المراد منه التأثير على الرأى العام تأثيرا سيئا فى الدولة المصرية أو فى دول الحلفاء أو إنهاض الروح المعنوية عند العدو .

عاشرا : ممنوع الاشارة بطريق مباشر أو غير مباشر الى اجراءات الرقابة . كما أنه محظور على الناشرين ايحاء ما من شأنه أن يلفت النظر الى تلك الاجراءات . سواء أكان ذلك بترك فراغ فى أعمدة جرائدهم أو مجلاتهم أو نشراتهم أو بأية طريقة أخرى .

الرقيب العام

شعير

ولم تلبث هذه الشروط العشرة أن أصبحت كشروط ناظر الوقف العشرة . فقد وسعت كل شيء . وأصبح كل شيء فى الجريدة ممنوعا أو فى حكم الممنوع !

فقد جاء يوم منعت فيه الرقابة فى عهد مصطفى النحاس نشر اسم مكرم عبيد . لأنه اختلف مع رئيس الوزراء وأقاله من الوزارة !

وأرادت مجلة المصور أن تنشر خبرا بأن مكرم عبيد احتفل بعيد ميلاده فحذفه الرقيب !

وكتبت مجلة الاثنين أسماء أعضاء الوفد الستة الذين نفاهم الانجليز الى سيشل فى سنة ١٩٢٢ . فشطب الرقيب اسم مكرم من بين الستة المنفيين !

بل لقد حدث أن توفى عم مكرم عبيد فى قنا . وجاء الرقيب وشطب اسم مكرم عبيد فى النعى من بين أسماء أقارب الفقيد !

وتحولت الرقابة الى الصور الفوتوغرافية ! فقد لاحظت حرم رئيس الوزراء أن الصحف تنشر صورا للرئيس وقد بدا «أحول العينين» فصدرت تعليمات للرقابة بألا تنشر للرئيس الا الصور «البروفيل» بحيث لا يظهر حول الرئيس للناس !

وتمادت الرقابة من حماية الوزراء الى حماية عشيقات الوزراء !

فقد حدث فى عهد احدى الوزارات الماضية أن كان أحد الوزراء على علاقة غرامية باحدى الممثلات ! .. واذا بالرقابة تمنع الصحف من الاشارة الى هذه الممثلة الا بعد أن يعرض المكتوب عنها على معالى الوزير !

وتطور تدخل غير المسئولين فى شئون الرقابة فى علاقات الصداقة التى تربط كبار رجال الدولة ببعض السيدات !

فى عام ١٩٤٢ كانت السيدة سعاد راشد تعتبر أجمل سيدة فى مصر ! وكانت مجلة الاثنين تنشر صورها .. وكانت سعاد ترسل هذه الصور للمجلة ! وإذا بالاستاذ محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ يتصل بى وكنت رئيس تحرير الاثنين ويطلب أن تمتنع «الاثنين» عن نشر صور سعاد راشد !

ولم أهتم بهذا الطلب .. وصدرت مجلة الاثنين فى يوم ٢٠ ابريل وفيها صورة السيدة

سعاد راشد ! وهاج رئيس مجلس الشيوخ واتصل بوزير الداخلية . واتصل بمدير الرقابة وطلب اليه منع نشر صورة سعاد راشد !

«واذا بي أتلقى في نفس اليوم خطابا عاجل جدا من مدير الرقابة هذا نصه :

... مصطفى أمين

رئيس تحرير مجلة الاثنين

أتشرف بأن أبين لحضرتكم أمرا لا شك أنكم تقدرونه وتعرفون الخطورة التي تنطوى تحته . وذلك أن الأسر المصرية تحرص كل الحرص على أن تكون خاصة أخبارها وصور سيداتها بمنأى عن أنظار الجمهور . وفى الحق أن نشر صور السيدات اذا لم يكن بموافقتهن أو موافقة آلهن أدى الى نتائج قد تكون ضارة بالأسر وسمعتها .

ولذلك أرجو أن تأمروا بالدقة فى تحرى أخبار الأسر والتحقق من موافقتها على ما ينشر من صور سيداتها .

٢٠ ابريل سنة ١٩٤٢ مدير رقابة النشر

امضاء

فكتبت اليه الرد التالى :

الاستاذ المحترم محمد القبانى

مدير ادارة النشر

تلقيت كتابكم المؤرخ فى ٢٠ ابريل . وأشكر لكم حرصكم على كرامة الأسر المصرية . وفى الوقت نفسه أؤكد لكم أننا لا نقل حرصا على رعاية هذه الكرامة . وأؤكد لكم أن الصور التى ننشرها للسيدات من الأسر المصرية لا ننشرها لا بموافقتهن . وفى بعض الأحيان لا ننشرها الا تحت الحاح منهن .

أما صورة السيدة سعاد راشد وهى سبب الضجة التى أثارها رئيس مجلس الشيوخ .

فنحن ندهش ما هى الصفة التى تجعل لسعادته أن يتكلم باسمها . فهو ليس زوجها . ولا قريبها . ولا ولى أمرها .

وصور هذه السيدة التى ننشرها كلها قد أخذناها منها . ونفس هذه الصورة قد نشرت قبل ذلك فى مجلة الاثنين فلم تحتج هى . ولم يحتج سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

وأحب فى الوقت نفسه أن أسجل استنكارى لأن تنزل الرقابة دائما على ارادة سعادة رئيس مجلس الشيوخ . فانه يريد أن يكون حاكما عسكريا وشيخا للازهر فى الوقت نفسه .

وهذا تدخل لم يسبق له مثيل . منذ فرضت الاحكام العرفية . فلم يسبق أن جعل سعادة رئيس الشيوخ هو وأصدقاؤه ومعارفه فوق القانون . وجعل ذاته مصونة لا تمس .

اننى أسجل هذا الاحتجاج باعتبارى رئيسا لتحرير هذه المجلة وكعضو فى نقابة الصحافة . وسأثير المسألة فى مجلس النقابة . وسأطلب اثارتها فى البرلمان .

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٢ — مصطفى أمين

وفى اليوم التالى تلقيت الكتاب التالى :

... مصطفى أمين

رئيس تحرير مجلة الاثنين الغراء

تلقيت ردكم المؤرخ فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٢ وأتشرف بابلاغكم سرورى وشكرى على إعرابكم عن الحرص على رعاية كرامة الأسر المصرية وهو ما ينتظر من مثلكم .

وأؤكد لحضرتكم أن الموضوع الذى أشرت اليه فى خطابى اليكم ليس لأحد دخل فيه . ولم يحتج أحد على الرقابة بشأنه وانما هو رأى كنا نراه دائما وأرجو أن تعتقدوا أننى المسئول عنه وحدى .

وأظنكم توافقون على أن أولى الأمور بالاعتبار فى الرقابة هى الناحية التى تعمل على السمو بالمستوى الخلقى للمجتمع . وان كان هناك اختلاف فى وجهة نظر الافراد فى هذا المستوى . فليس من العدل أن يتخذ للدعاية الى وجهة نظر لا تمثل الرأى العام المصرى .

وانى واثق من أنكم عاملون كل جهدكم للمساعدة على السمو المنشود فى مجلتكم الكبيرة التى طالما أدت أكبر خدمات للمجتمع المصرى .

وأما الصور التى يتقدم بها أصحابها بالحاح لكى تنشر فأظنكم توافقوننى على أنها اذا كانت مما يهبط بالمستوى المرغوب فيه كان الحكم فيه لضميركم وحرصكم على المصلحة العامة لا مجاراة الرغبات التى لا تتفق مع ذلك الغرض .

وأرجو مع قبول تحياتى أن تتأكدوا من عظيم اجلالى لشخصكم .

٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢ مدير الرقابة

امضاء

وفى نفس اليوم أرسلت اليه الرد التالى :

... الاستاذ المحترم مدير مراقبة النشر

تلقيت مع الشكر خطابكم الذى تقولون فيه أن أحدا لم يتدخل عند الرقابة لمنع صور السيدة سعاد راشد . وأحب أن أذكر لكم الوقائع التالية :

أولا : اتصل بى سعادة رئيس الشيوخ فى يوم ١٧ ابريل وقال انه سمع أن مجلة الاثنين ستنشر صورة السيدة سعاد راشد وطلب عدم نشر الصورة .

ثانيا : اتصل بى سعادة رئيس الشيوخ فى يوم ١٨ ابريل وقال انه لا يسمح بنشر صورة سعاد راشد .

ثالثا : اتصل معالى وزير العدل فى يوم ٢٠ ابريل وقال لى ان سعادة رئيس مجلس الشيوخ احتج لاننى خالفت تعلیماته ونشرت صورة سعاد راشد فى العدد الاخير

من الاثنين . وأن سعادته طلب من معالى وزير العدل تدخل الرقابة لمنع صور سعاد راشد !

رابعا : اتصل بى سعادة وكيل وزارة الداخلية وقال لى ان سعادة رئيس مجلس الشيوخ زاره فى مكتبه وطلب منه منع صور السيدة سعاد راشد وقد تم هذا الاتصال فى يوم ٢٠ ابريل أيضا .

خامسا : اتصل بى الاستاذ أنطون الجميل بك رئيس تحرير الاهرام والسكرتير البرلمانى لمجلس الشيوخ فى ٢٠ ابريل أيضا وقال ان سعادة رئيس مجلس الشيوخ طلب من الوزراء التدخل عندكم لمنع نشر صور سعاد راشد !

وكل هؤلاء الشهود أحياء . ويمكنك أن تتصل بهم واحدا واحدا واحدا ... فاذا كان هذا كله يؤيد قولكم بأنه «ليس لأحد دخل فيه ولم يحتج أحد على الرقابة بشأنه . وانما هو رأى كنا دائما نراه» فانى أشكر الصدف السعيدة التى حققت «توارد الخواطر» هذا بينكم وبين سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

ان الرقابة لم تفرض لتحقيق رغبات و نزوات رئيس مجلس الشيوخ . وقد طالعت بنفسى الامر العسكرى الصادر بفرض الرقابة فلم أجد أن فى امكانكم رغم ذكائكم أن تجدوا مبررا فيه لنشر أو منع نشر صورة سيدة ليست زوجة ولا قريبة ولا نسيبة سعادة رئيس مجلس الشيوخ !

وأخيرا أحب أن أضع أمام حضرتكم حقيقة غريبة وهى أن زوج السيدة نفسه كتب على الصورة أنه موافق على نشرها ! وأنه كتب الينا يشكرنا على نشر الصورة !

ومن العجيب أن الزوج يوافق ويشكر ورئيس مجلس الشيوخ يمانع ويعترض !

انني أعرف أن من حق رئيس مجلس الشيوخ أن يرعى مصلحة أعضاء المجلس ويحافظ على كرامتهم . ولم أعلم أنه صدر مرسوم ملكي بتعيين السيدة سعاد راشد عضوا بمجلس الشيوخ . وأنا بحكم مهنتي أتابع ما تنشره جريدة الوقائع المصرية من مراسيم وقرارت !

فاذا كان قد صدر مثل هذا المرسوم فالرجا التفضل بابلاغي عنه . واذا كانت المصلحة العامة قد اقتضت عدم نشر هذا المرسوم باعتباره من أسرار الدولة العليا فأكون شاكرا كذلك لو نبهتموني الى هذا الأمر حتى نراعي في المستقبل أن لا ننشر صور السيدة سعاد راشد قبل استئذان سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

وأرجو أن تقبلوا تحياتي واجلالي

٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢

رئيس تحرير مجلة الاثنين

مصطفى أمين

ولم يرد مدير الرقابة على هذا الخطاب . وانما اتصل بي طالبا سحب الخطاب ولكني رفضت أن أسحبه . وبعد سنوات عرف العالم السر المختفي !

لقد طلقت السيدة سعاد راشد من زوجها . وتزوجت سرا من سعادة رئيس مجلس الشيوخ ! ولكن لماذا رفض رئيس الشيوخ أن تنشر الاثنين صورة السيدة !؟ لسبب بسيط وهو أنه كان يهواها . وكان يغار اذا رأى صورتها في المجلات !

ولم يكن هذا شيئا غريبا فى تاريخ الحب والغرام . ولكنه كان غريبا حقا فى تاريخ الرقابة أن يتدخل رئيس مجلس الشيوخ . ويجعل الرقابة تمنع نشر صورة الفتاة التى يحبها !

الفصل الرابع

سجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ !

استعملوا الرأفة معه .. واسجنوه ثلاث سنوات مع الشغل فقط لا غير !

ذهب محمد محمود باشا رئيس الوزراء السابق والشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وعلى الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى إلى قصر المنيل . وقابلوا صاحب السمو الملكى الأمير محمد على ولى عهد المملكة المصرية .

وقال الشيخ المراغى : نحن نعرف لسموكم الملكى أيادى بيضاء فى العفو والرحمة وسعة الصدر والغفران .

وكان الأمير محمد على يهز رأسه من فوق إلى تحت علامة أن هذا صحيح ومضبوط ..

واستطرد الشيخ المراغى وقال : وقد جئنا نسترحم سموك الملكى أن تعفو عن ولد ضال . طائش . زل قلمه . وهو مصطفى أمين رئيس مجلة آخر ساعة المتهم بالعيب فى سموكم الملكى ..

وتجهم وجه ولى العهد واهتزت لحيته البيضاء غضباً .

وأسرع محمد محمود باشا يقول : إن عذره أنه صغير السن ! عمره ٢٤ سنة وهذا أول مقال يوقعه فى حياته !

وقاطعه الأمير قائلاً : وكيف تسمحون لعيّل أن يكون رئيس تحرير .

وتدخل على الشمسي باشا وقال :

ـ إننا جئنا لأننا نعرف أسرته . فهو من أسرة سعد زغلول . ونحن نعرفه وهو طفل صغير . وتنازل سموكم الملكى عن هذه القضية يزيد الناس إيماناً برحمتكم وغفرانكم .

وتأثر ولى العهد وقال :

ـ سعد باشا كان صاحبي . وأنا أعرف أباه وأعرف أمه . وقد قابلتهما كثيراً فى بيت سعد باشا عندما كنت أزوره . ولهذا السبب ومن أجل خاطركم . ونظراً لصغر سنه . ولأنه تاب . فأنا أوافق أن يحكم عليه فقط بالسجن ثلاث سنوات . أما محمد التابعى فيحكم عليه بالسجن على طول !

وصاح محمد محمود باشا :

ـ يا أفندينا ! إن أقصى عقوبة فى القانون فى تهمة العيب فى ولى العهد هى سنتان .. فكيف تريد أن يحكم على مصطفى أمين بثلاث سنوات علشان خاطرنا !

وثار ولى العهد . وانتصب غاضبا وقال :

ـ عقوبة شتيمة أفندينا ولى العهد سنتين بس ؟ هذا ليس قانون عقوبات ! هذا قانون فوضى ! إنى سأذهب الآن إلى الملك وأطلب منه تعديل هذا القانون فوراً ! أنا لا أقبل أن أكون ولى العهد إذا كان الذى يشتمنى يحبس عامين فقط !

وتوسل إليه الوسطاء الثلاثة أن لا يذهب إلى الملك .

وأصر ولى العهد أن يذهب إلى الملك فوراً !

وانقلبت المهمة . فبعد أن كانت مهمة وسطاء الخير الثلاثة أن يعفو ولى العهد ويتنازل عن القضية اقتصرت محاولتهم على رجاء ولى العهد أن يترك القضاء يقول كلمته !

وتشبث ولى العهد . وخرج من الصالون ليذهب إلى قصر عابدين . تاركا ضيوفه فى الصالون !

وأسرع محمد محمود باشا يحاول اقناعه . ولكن الأمير الغاضب رفض ان يسمع أى كلام عن القانون الذى يسمح بإهانة افندينا !

وذهب الأمير محمد على إلى قصر عابدين وطلب مقابلة الملك فوراً وتمت مقابلة الملك بعد دقائق ..

وطلب ولى العهد تشديد قانون العقوبات ..

ووعده الملك بأنه سيبلغ هذا الطلب إلى على ماهر باشا .

وقال على ماهر باشا للملك :

ـ ان هذا معناه تعديل قانون العقوبات . ولكى نعدل القانون يجب أن نعرضه على مجلس النواب والشيوخ . ولا أتصور أن أعضاء البرلمان سيوافقون على تشديد عقوبة العيب فى ولى العهد . ولو فرض ووافق البرلمان على هذا القانون فلن ينطبق على مصطفى أمين .. فان جريمته وقعت قبل صدور القانون !

وكانت كل هذه الضجة بسبب مقال كتبته فى مجلة آخر ساعة سنة ١٩٣٨ .

وكان أول مقال وقعته بامضائى طوال حياتى ! فقد بقيت عشر سنوات كاملة أنشر مقالاتى بغير توقيع . أو بامضاء مستعار .

وكان الأمير محمد على يلعب فى تلك الأيام دوراً هاماً فى السياسة المصرية ..

وكانت آراؤه تصدم شبابنا . كان رجعياً متزمتاً . يرفض الجديد . ويحارب التقدم . وكان يؤمن ايماناً عجيباً بالاحتلال البريطانى . ويتصور أن المصريين لا يستطيعون الحياة إذا خرج الانجليز من مصر . وكانت آراؤه القديمة وتصريحاته العلنية تثير ثورة كل المؤمنين بالحرية والديموقراطية والتقدم وجلاء الانجليز عن البلاد ..

وكتبت مقالاً فى مجلة آخر ساعة قلت فيه أنه عندما كان الملك فاروق ولياً للعهد عينت له الحكومة رائداً هو أحمد حسنين باشا . فلماذا لا تعين الحكومة رائداً لولى العهد الحالى الأمير محمد على ؟ !

وكان عمر الأمير محمد على وقتئذ سبعين سنة !

وكان معى هذه الجملة أن الأمير محمد على طفل يحتاج إلى من يشرف على تربيته وتعليمه !

وقرأ الأمير محمد على المقال وطلب مقابلة الملك . وعرض عليه المقال . ومقالات أخرى هاجم فيها محمد التابعى الأمير الكبير..

وكان من بين ما كتب التابعى أن الأمير محمد على أصبح ينسى . وأنه كان فى نادى محمد على ورأى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فقال له «أهلا .. شعبان باشا» !

وأبلغ الملك فاروق الأمر لعلى ماهر باشا رئيس ديوانه . فاتصل فوراً بالنائب العام .

وحقق النائب العام معى ومع التابعى وأحالنا إلى محكمة الجنايات بتهمة العيب فى ولى العهد .

وحكمت محكمة الجنايات برياسة عبد الوهاب فهمى بك وعضوية احمد فؤاد أنور بك ومحمود منصور بك المستشارين بمحكمة الاستئناف بحبس « محمد التابعى أفندى وعمره ٣٩ سنة وصناعته صاحب جريدة آخر ساعة . ومصطفى أمين أفندى وعمره ٢٤ سنة وصناعته صحفى . بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . وأمرت بايقاف تنفيذ هذه العقوبة بالنسبة لهما لمدة خمس سنوات وتعطيل جريدة آخر ساعة الاسبوعية لمدة ثلاثة أشهر . واعدام نسخ المجلة المذكورة بأسباب هذا الحكم التى ضبطت فيها أو التى تضبط فيما بعد » !

وقالت محكمة الجنايات فى حيثياتها أن الواقعة التى تقوم عليها التهمة الموجهة إلى المتهم مصطفى أمين افندى هى أنه بصفته رئيس التحرير المسئول لمجلة آخر ساعة نشر بمدينة القاهرة فى أيام ٧ أغسطس و ٢١ منه و ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بالمجلة المذكورة عدة مقالات تتضمن عيباً علنيا فى حق صاحب السمو الملكى الأمير محمد على رئيس الوصاية وولى عهد المملكة المصرية .

وقالت المحكمة فى حيثياتها أن المقالين تضمنا العبارتين الآتيتين (الحمد لله اللى خلصنا من مجلس الوصاية وقرف مجلس الوصاية . دى كانت حالة لا تطاق) . (وإذا كان الأمير عاوز رائد مفيش عندنا مانع) . وهاتان العبارتان فيهما عيب صريح فى حق صاحب السمو الملكى ولى العهد . فان العبارة الأولى واضحة فى أن الكاتب يرمى مجلس الوصاية بأنه كان مرذولاً . ولا يطاق بقاؤه . ولا شك أن هذا طعن عليه . والطعن عليه يتضمن العيب فى حقه . وهو صاحب السمو الملكى الأمير محمد على . لا .. بل ان سياق المقال يدل بجلاء على أن الطعن على مجلس الوصاية انما اتخذ وسيلة للطعن على سمو رئيسه . فان المقال لم يكتف أن يذكر مجلس الوصاية بتلك الكلمات التى ذكرها . بل تحدث طويلا عن سمو الأمير بعبارات لاذعة . مما يثبت فى الذهن أن الكاتب يرمى بكل ما كتبه إلى تسديد الطعن إلى سموه ـ بدليل أن كل ما صرح به عن سمو الأمير لم يكن إلا بيانا لأسباب السخط على مجلس الوصاية والتشفى فيه لزوال عهده . وكذلك الحال بالنسبة للعبارة الثانية فان فيها عيبا

صريحاً فى حق سموه . لما تضمنته بطريق التعريض بأنه فى حاجة إلى من يرشده .

وقالت محكمة الجنايات فى حكمها أن قصد العيب متوافر لدى مصطفى أمين من نفس العبارات التى صيغت بها المقالات المكونة للجريمة . إذ أنه ذكر عبارات تفيد حاجة سمو الأمير ولى العهد إلى رائد تعرضا بأنه ناقص الأهلية .. ! !

وأغلق الحكم مجلة آخر ساعة !

ولكن مجلة آخر ساعة لم تتوقف أسبوعاً واحداً . بل صدرت فى نفس يوم موعد صدورها التالى . بنفس المحررين . وبنفس الشكل والترتيب باسم «المصرى افندى» !

وكان الباعة ينادون على «المصرى افندى» باسم آخر ساعة !

وجن جنون الأمير محمد على لأننا تحدينا قرار محكمة الجنايات ولكن لم يكن فى قانون العقوبات مادة تمنع إصدار مجلة بنفس صورة وتوضيب مجلة أخرى صدر حكم بمنعها من الصدور لمدة أربعة أشهر !

ولم ينقص توزيع مجلة المصرى افندى عن توزيع مجلة آخر ساعة المعتاد . بل الغريب أن توزيع المجلة الجديدة تضاعف .. ذلك أن حكم محكمة الجنايات قام بدعاية كبيرة لنا بين القراء الذين لا يقرأون آخر ساعة !

ولكن الحكم بسجننا ستة أشهر مع ايقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات بقى معلقا كالسيف فوق رؤوسنا !

فمعنى هذا أنه إذا حكم على أى واحد منا بالسجن مع النفاذ لمدة أسبوع واحد فى أى قضية صحفية . فسنحبس على الفور لمدة ستة أشهر وأسبوع !

وبقى هذا الحكم معلقاً فوق رأسى سنوات !

إلى أن صدر عفو عنى !

ومن العجيب أن الحكومة التى طلبت إصدار العفو عنى هى حكومة مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٤٢ .

وكنت أعارض هذه الوزارة بشدة .

وفوجئت بأن صبرى أبو علم باشا وزير العدل وضع اسمى بين أسماء الذين طلب العفو عنهم فى الجرائم السياسية .

ودهشت وعجبت وقابلت صبرى أبو علم وزير العدل وأبلغته دهشتى وعجبى .

قال صبرى أبو علم :

أنا أعلم أنك تنتقد الوزارة .. وقد تكتب أشياء تستدعى إحالتك إلى محكمة الجنايات .. ولكنى لا أستطيع أن أحرمك من حقك فى العفو !

عندما يذكر الكاتب أسماء رجال كانوا كباراً فى خصومتهم السياسية يحس أن السياسة هبطت باختفاء مثل هؤلاء الرجال !

لقد كنت على خلاف فى الرأى مع محمد محمود باشا والشيخ المراغى وعلى الشمسى باشا ..

وقبل ذلك كتبت وعارضتهم وقسوت عليهم فى بعض الأحيان ! ومع ذلك ذهبوا إلى الأمير محمد على يطلبون العفو عنى ! دون أن أطلب منهم أن يفعلوا ذلك .. ودون أن أنتظره !

وعندما شكرتهم غضبوا .. وقالوا إنهم كانوا يحاولون إنقاذ ولى العهد من جنونه .

الفصل الخامس

الذين طلبوا من الملك أن يكون «اشتراكيا» قبل الثورة !!!

فى منتصف شهر يونيو سنة ١٩٤٥ رفعت الرقابة عن الصحف لأول مرة منذ إعلان الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

عشت ست سنوات فى رقابة مستمرة بالليل والنهار !

وما كادت ترفع الرقابة عن الصحف حتى اشتبكت الصحف وراحت تتبادل الشتائم والاتهامات . لا تكاد تفتح جريدة حزبية حتى تجدها أفردت صفحاتها للهجوم على خصومها والتنديد بهم . كلهم لصوص وكلهم خونة وكلهم مرتشون ! ما من زعيم فى البلد نجا من الهجوم والاتهام !

وكاد الناس يكفرون بالحرية . وتصوروا أن الرقابة هى التى علمت الصحف الأدب طوال هذه السنين . فما كادت ترفع يدها عن فم الصحافة حتى نطقت بالألفاظ النابية !

والواقع أن هذه الشتائم المتبادلة كانت نتيجة الكبت الطويل ... فأنت إذا وضعت يدك على فم إنسان سبع سنوات ثم رفعتها لاتتوقع منه أن يبدأ النطق بالحكم والأمثال والأدب الرفيع .. لابد أنه سيبدأ بالصراخ والعويل ولعن الذين أخرسوه وكمموه ! وبعد

وقت قليل سيعود ويتكلم كما يتكلم الرجل العادى الذى لم توضع على فمه كمامة لمدة سبع سنوات !

ولم أشأ فى تلك الأيام أن أدخل فى مباراة الشتائم بين الأحزاب بل انتهزت رفع الرقابة على الصحف فجلست وكتبت مقالى الأول الذى أطالب فيه بالقضاء على الإقطاع فى مصر !

ففى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ كتبت فى الموقف السياسى فى «أخبار اليوم» مقالاً هذا نصه :

„ نادت (أخبار اليوم) بالاستقلال السياسى لوادى النيل . وستنادى به دائما مهما غضب الاقوياء . ولن يضيرنا أن تغضب الدول الكبرى . ولا أن يغضب الافراد الكبار . فليست وظيفتنا أن نرضى أحدا على حساب الحق . ليست وظيفتنا أن ندافع عن الحكومة فان لهارجالها . وليس رائدنا أن نتهم أو ندفع الاتهام . فان هناك جرائم سرقة واختلاسات قوية هى فى نظرنا أهم ما يشغل الناس فى هذه الأيام . سرقة القوى للضعيف واختلاس الغنى من الفقير !

إننا ندافع عن بلادنا وندفع عنها كل أنواع الاحتلال . وفى سبيل هذا فليغضب من يغضب مادمنا قد أرضينا ضمائرنا .

ولقد طالبنا بالاستقلال السياسى . وطالبنا بجلاء القوات الانجليزية عن بلادنا . وتحريرنا من رق الاستعمار الذى يسمونه معاهدة الشرف والاستقلال .

ونحن اليوم نطالب بالاستقلال الاجتماعى . نطالب بجلاء الفقر والمرض والجهل والجوع عن بلادنا . نطالب بتحريرنا من الاستعمار الاجتماعى ، الذى يسمونه كذبا . احترام ملكيات الغير !

إن فى مصر ١٢ ألف أسرة تملك ٨٠ فى المائة من الارض . على حين أن ١٧ مليونا من

السكان لايملكون الا ٢٠ فى المائة من الارض . واذا كان فى الهند نظام المنبوذ الدينى فان فى مصر نظام المنبوذ الاجتماعى .

لقد أمضينا خمسة وعشرين عاما نتكلم ونصيح . والذى يتكلم عن الفلاح هو الذى يملك عشرة آلاف فدان . والذى يسمى نفسه زعيم الفلاحين هو الذى يملك رقاب آلاف الفلاحين الجائعين المرضى الجهلاء الحفاة العراة !

إن الذين فى أيديهم مصير السياسة المصرية هم زعماء الأحزاب فى مصر . ومجالس إدارات الأحزاب تتكون غالبا من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المزارع الواسعة ! هؤلاء هم الذين يتكلمون باسم الشعب . ويعدون إخراجهم من الحكم اعتداء على حقوق الشعب ! ومن هو الشعب ؟ هو مائة أو مائتان من الاغنياء يتبادلون مقاعد البرلمان . يحكمون ويسقطون . ويتشاجرون ويتصالحون . ويذهبون ويجيئون . ويبقى الشعب كما هو فقيرا محروما مظلوما ! فلوفرضت ضريبة تصاعدية على ذوى الدخل الكبير . ولو استعملت حصيلة هذه الضريبة لمصلحة الطبقات الفقيرة . أمكننا أن نحول هذا الفقر المدقع إلى رخاء نسبى . وأن نحول المقابر والكهوف التى يسكنها الفقراء الى بيوت يعيش فيهاالاحياء . واذا ضاعفنا ضريبة التركات ووضعنا حدا أعلى لما يرثه الانسان . أمكن أن نجعل عدد الذين يملكون شيئا أكثر من عدد الذين يملكون كل شئ . وأمكن أن نخفض مستوى الغنى الباذخ . ونرفع مستوى الفقر المدقع . وأمكن أن نفتح المدارس لجميع أفراد الشعب بالمجان . وأمكن أن نضع مشروع تأمين صحى يجد فيه المريض الدواء والعلاج . وأمكن أن يكون للعامل بيت نظيف وحياة مريحة ومستقبل مأمون .

ولايصح أن نضطرب ونقول هذه شيوعية أو اشتراكية متطرفة . وانما هى العدالة بعينها . العدالة التى ستجىء يوما . ولن يؤخرها أن تتحد الأحزاب لمقاومتها وأن يضع النحاسى يده فى يد السعدى .فى يد الدستورى . فى يد الكتلى ، فى يد الحزب الوطنى . مادام الغرض من هذا الاتحاد مقاومة توزيع الثروة . ومقاومة فرض ضرائب على الاغنياء . ومقاومة تحرير مصر من الاستعمار الاجتماعى ؟

مطلوب منا أن ننتظر حتى انتهاء حرب اليابان لنعدل المعاهدة السياسية . ثم نطالب باستقلالنا السياسى . وسيطلب منا كذلك أن ننتظر انتهاء حرب الاحزاب لنطلب استقلالنا الاجتماعى . ولكن هذا الاستقلال الاجتماعى هو أحد أهداف الجيل الجديد . وهو الوسيلة الوحيدة لبعث هذا الشعب من جديد ..

إننا نهيب بأغنيائنا أن يفهموا الموقف على حقيقته . وأن يعرفوا أن العالم اليوم اتجه نحو العدالة الاجتماعية . وأن تلك الايام الذهبية ولت ولن تعود . وأن الاستعمار الاجتماعى آن له أن يزول . وأنه خير لنا أن نعقد معاهدة شريفة بين الذين يملكون كل شئ . والذين لا يملكون شيئا . بدلا من أن نترك الريح تعصف بأولئك الذين يفضلون أن يفقدوا كل شئ . على أن يعطوا المحروم جزءا من كل شئ ! . .

وتوقعت أن تقوم الدنيا وتقعد على هذا المقال . وأن يغضب الملك . ومر يوم السبت . ولم يحدث أى شئ !

ومر يوم الأحد . ولم يتحرك أحد !

وفى يوم الاثنين ٣ يوليو اتصل بى أحمد حسنين باشا رئيس ديوان الملك من بيته وقال لى :

بختك من السماء ! الملك كان مشغولاً يوم السبت فلم يفتح أخبار اليوم ! لو كان الملك قرأ مقالك الذى دعوت فيه إلى تحديد الملكية لقطع رقبتك !

ولكن لحسن حظك لم يقرأ الملك المقال ! كان كل اهتمامه منصباً على أنك شتمت صديقه الدكتور النقيب مدير مستشفى المواساة . وأنه طلب منك أن تعتذر له فعدت تشتمه من جديد !

وكانت حكاية الدكتور النقيب غريبة ..

ففى ذات يوم فى شهر يونيو سنة ١٩٤٥ جاء إلى مكتبى فى أخبار اليوم طبيب شاب اسمه

الدكتور الخشن . كان يائساً ! لافائدة من الحياة فى هذا البلد !

الظلم فيه هو صاحب الجلالة والمظلوم يسحق بالأقدام !

انه طبيب فى مستشفى المواساة المشمول بالرعاية الملكية . واختلف هو وأربعة من الأطباء الشبان على جبروت وطغيان الدكتور النقيب ومخالفته للقانون ..

وإذا بالدكتور النقيب يفصل الأطباء الخمسة بغير تحقيق !

وذهب الأطباء الخمسة إلى الصحف يطلبون منها أن تحتج على هذا الإجراء الظالم .

قالوا لها : فى الماضى كنتم تحتجون بالرقابة المفروضة على الصحف والآن ما عذركم بعد إلغاء الرقابة !

ورفضت صحف الحكومة أن تتكلم !

ورفضت صحف المعارضة أن تفتح فمها !

ورفضت الصحف المستقلة أن تتدخل فى هذا الموضوع الشائك !

وجلست وكتبت ..

«نطلب تحقيقا واسعاً ..»

. اتصلت بنا أنباء تصرفات عجيبة وقعت فى مستشفى الملك فؤاد الأول للمواساة بالإسكندرية . وهى تصرفات تتطلب تحقيقا شاملاً واسعاً . ولايكفى فيها بلاغ من وزارة الشئون الاجتماعية . والمسألة أو المأساة . كما عرفناها . أخطر من أن يبت فيها موظف فى وزارة الصحة . بل يجب أن تتولاها لجنة برلمانية . لقد فصل خمسة من أطباء المستشفى الممتازين واستقال أربعة من أطباء المستشفى الأكفاء .

وانقطع وكيل المستشفى عن العمل احتجاجا على تصرفات الدكتور أحمد النقيب باشا مدير المستشفى .

إن المرسوم الملكى بانشاء المستشفى ينص على تأليف مجلس إدارة وقد صدر المرسوم فى سنة ١٩٣٩ ولم يجتمع مجلس الإدارة إلى اليوم مرة واحدة !

إنها مأساة خطيرة تتطلب تحقيقا دقيقا . وإجراء حاسماً . فيجب أن يعلم الجميع أن أحداً لن يحمى من يثبت عليه الإخلال بواجبه . أو التهاون فى عمله مهما كان ..

إن خروج تسعة أطباء من مستشفى كبير بدون تحقيق . وتضحية هؤلاء التسعة من أجل طبيب واحد . ليس بالأمر الذى يمكن التهاون فيه . وخاصة أنه كان من نتيجة هذه المأساة أن قل الاقبال على المستشفى . فى الوقت الذى لايوجد فيه مكان خال فى المستشفيات الأخرى ..»

وناولت الورقة التى كتبها للدكتور على الحشن فقرأها مذهولا وهو يقول :

هل هذا سينشر فى «أخبار اليوم»؟

قلت : نعم !

قال : هذا غير معقول !

قلت : إن أخبار اليوم ستقف الى جواركم !

قال الدكتور علي الحشن : أحب أن أنبهك إلى أن الملك قال انه يؤيد الدكتور النقيب فى هذه التصرفات .

ونشرت أخبار اليوم هذه الكلمة فى العدد الصادر فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٥ وكان نشرها أشبه بدوى القنبلة .

وأنا أنقل من صفحات مذكراتى ماحدث فى تلك الأيام

السبت ٢٣يونيو سنة ١٩٤٥

هاجمت [illegible] ليوم» الدكتور النقيب باشا مدير مستشفى المواساة .كان الأطباء يظنون أننا لانستطيع أن ننصفهم لأن الدكتور النقيب من أطباء الملك . عندما نشرنا هجومنا حدثت ضجة كبرى . وعلم بعض الذين لايعلمون أن أخبار اليوم جريدة حرة .

[illegible] ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٥

إتصل بى حسنين باشا (رئيس ديوان الملك) وأخبرنى أن جلالة الملك غاضب كل الغضب على مقالى ضد الدكتور النقيب . ويريد أن يعرف اسم كاتب المقال !

قلت : إنى أنا كاتب المقال . وأنا أعتقد أن تصرفات النقيب تثير الأطباء . وأن الملك إذا حمى هذه التصرفات فسوف يتحمل نتائجها أمام الشعب .

قال حسنين انه يوافقنى على ذلك وانه طالما نصح الملك بالإقلاع عن الدفاع عن الأشخاص المكروهين . والذين يستغلون اسمه . ويرتكبون باسمه الحماقات .

وقال لى حسنين ان الملك كلمه فى التليفون ثلاث مرات فى هذه المسألة . وطلب منه فى ختام المرة الأخيرة أن يتصل بالنقراشى (رئيس الوزراء) ويطلب منه قفل «أخبار اليوم» وقال حسنين إنه لم يبلغ ذلك للنقراشى . ويعتقد أن هذا كلام فارغ . وأنه لم يكن يريد أن يخبرنى بما حدث . ولكنه أراد أن يخبرنى فقط للعلم .

الاثنين ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٥

طلبنى مرادمحسن باشا(ناظر الخاصة الملكية) فى التليفون وقال لى ان جلالة الملك يريد أن يقابلنى فى الساعة الثالثة . وان البولك (الجناح الملكى) سيتصل بى فى هذا الشأن .

بعد ذلك اتصل بى البولك . وقال ان مولانا يريد منك أن تشرف الساعة الرابعة بعد الظهر .

أبلغت حسنين باشا ماحدث .

فقال ضاحكا : اذهب وستأخذ دوشاً !

ذهبت وقابلني الملك فى مكتبه بالدور الأرضى . كان غاضبا وساخطاً .

قال لى الملك : إنك شتمتنى فى جرنالك !

قلت : أنا لم أشتمك مطلقاً .

قال : إنك مادمت شتمت النقيب فأنت تشتمنى . أنا والنقيب واحد .

قلت له : النقيب شخصية مكروهة والأطباء ينسبون إليه انه ديكتاتور . وهو يستغل اسمك . وهذا يجعل الذين يكرهون النقيب يكرهونك .

قال : أنا لايهمنى

ثم قال لى : هذا أمر لك أن تكتب مقالاً تمدح النقيب فى العدد القادم من أخبار اليوم .

قلت : لا أستطيع ذلك .

قال : إنك تخالف أمراً ملكيا !

قلت : إننى لا أحب أن يقال انك تحمى رجلاً مكروها .

قال : مالكش دعوه ! هذا أمر ملكى !

وتركنى الملك فى الغرفة وانصرف !

الثلاثاء ٢٦يونيو سنة ١٩٤٥

قابلت حسنين باشا الساعة الواحدة صباحاً . رويت له الحديث الذى جرى بينى وبين جلالة الملك .

قال : وماذا تنوى أن تفعل ؟

قلت : وماذا تنتظر منى أن أفعل !

قال : هل تستطيع أن تكون عندك الشجاعة لأن تؤدى واجبك .

قلت : أعتقد أننى أستطيع ..

قال : إذن أد واجبك . واذا شعرت أن واجبك أن تهاجم الملك وتهاجمنى ، فليس حسنين الذى يقف فى طريقك . بل إنه يشرفنى أن يكون أحد أصدقائى يستطيع أن يقول للملك «لا» .. ! لقد أتيت بكثيرين وعرفتهم بالملك ، وأقسم لك أن كل الذين قدمتهم للملك كانوا رجالاً قبل أن يعرفوه ! ولكنه فض بكارتهم ! ولم يلبثوا أن تحولوا إلى أغوات ! ان عمر فتحى (كبير الياوران) مثلاً كان مثال الرجل قبل أن يعرف الملك ، وكان يعتز بكرامته ، وكان لايعجبه الحال المايل . وكثيراً ماكان ينتقد مخالفات صغيرة يرتكبها الملك . ثم قربه الملك إليه ، فماذا كانت النتيجة ؟ كانت أنه أصبح يسكت على ما أعتبره أنا جرائم ومخالفات . ولقد كنت أنا أحد الذين ارتكبوا جريمة تعريف على ماهر (رئيس الوزراء السابق) للملك . وكان الملك معجبا بعلى ماهر ، وكان يخاف منه فى أول الأمر ، ثم مالبث أن أصبح على ماهر فرخة لأنه يريد أن يصبح رئيس الوزراء . ولو كان على ماهر لايريد رياسة الوزارة لبقى قويا أمام الملك ، ولما استأسد الملك عليه . ولما قال لى الملك مرة انه هو الذى خلق على ماهر ! وأنه يستطيع أن يخلق عشرة مثل على ماهر !

ولما قلت له ان على ماهر كان موجوداً قبل أن تتولى الملك ، فى عهد المغفور له الملك فؤاد .

قال لى الملك : اقرأ التاريخ كويس ياحسنين ! يظهر انك ما تعرفش تاريخ .
قلت له ضاحكا : يظهر أننى أعرف جغرافيا بس !

السبت ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥

صدرت «أخبار اليوم» كان الملك يتوقع أننا سنعلن توبتنا . سوف نعتذر لصديقه الحميم الدكتور النقيب باشا على وقاحتنا وقلة أدبنا !

وكتبت «أخبار اليوم» فى صفحتها الأولى تقول بالحرف الواحد :

«اليوم يستطيع كل مدير مصلحة . أو كل مدير مستشفى حكومى . أن يتخذ من إدارته العامة داراً خاصة . وأن يحسب مصلحته ضيعته أو عزبته . وأن الذين يعملون

لحساب الدولة يعملون لحسابه الخاص . ولكنه مهما زعم هذا فسوف يصطدم بالصالح العام . وسوف يصطدم بكرامة المهنة . وسوف يكلفه هذا الاصطدام أكثر مما يتصور . فقد انتهى عهد الدكتاتورية والدكتاتوريين . ولقد رأينا مصارعها ومصارعهم . لذلك يروعنا أن نجد رجلاً مثل الدكتور النقيب باشا يفصل بجرة قلم خمسة أطباء فى يوم واحد . عقب تقديم شكوى من جميع أطباء المستشفى للذود عن كرامتهم .

ولو أنه كان على صواب ، وكانوا على خطأ مطلق . لما وجد من زملائهم من ينبذ عمله . ويستقيل تضامنا معهم . ولم تعد المسأله مسألة النقيب باشا وبضعة أطباء ، ولكنهامسألة أن يفوز استبداد الفرد بما يشاء متى يشاء كيفما شاء . دون رقيب ولاحسيب . فى دار تأسست بمال الأمة المصرية . وتدعمها هذه الأمه نفسها . قبلما تتحرك الدولة للإحسان خطوة ..

وليس أعجب من تصرف الدكتور النقيب إلاتصرف نقابة الأطباء فأين جمعيتها العمومية . ولماذا لم تعقد حتى الآن ؟ ولماذا . وفيها أطباء أذن وأنف وحنجرة . قد جعلت لنفسها أذنا من طين وأذنا من عجين ! !

أليست هذه النقابة ، هى التى ثارت ثائرتها . وقامت قيامتها . إذ ظن بعض أعضائها يوما أن بعض رجال النيابة قد اعتدوا على حقوقهم . وانتقصوا من كرامتهم ؟

فلماذا إذن لاتثور هذه النقابة اليوم . ولماذا لاتثور وتحمى المرءوسين من رئيسهم ؟ إنما نحن نريد إظهار الحق فى هذا النزاع الخطير.. نريده سريعا ونريده كاملاً ..

انتهى مانشرته «أخبار اليوم» فى صفحتها الأولى .

وتوقعت أن تقوم قيامة القصر.. وأن يثور الملك ثورة عارمة.!

ولكن القصر لم يفتح فمه ..

والملك لم يتحرك !

وكل ما علمته أن الملك أبدى استياءه لحسنين باشا . ولم يطلب مرة أخرى إقفال

« أخبار اليوم »

ولكن الذى أدهشنى أن الملك لم يثر عاصفة ضد مقالى عن ضرورة تحديد الملكية !

وقال لى حسنين باشا ان الملك انتهز فرصة لقائه بالنقراشى باشا رئيس الوزراء وأشار إلى ما تكتبه الصحف عن الاشتراكية وتحديد الملكية فقال له النقراشى باشا هذا هو رأى البلد يامولانا !

وسكت الملك ولم يقل شيئاً !

وفى مذكراتى

الأربعاء أول أغسطس سنة ١٩٤٥

« تحدثت مع النقراشى باشا (رئيس الوزراء) طويلاً فى شأن سياسة . وقلت له إننى أرى أن العالم الآن يتجه اتجاها اشتراكياً .

فقال لى : انا متفق معك على ذلك .

وتحدث معى النقراشى فى شأن أطيان الأسرة المالكة . وأنه يضرب ضربة فى شأن منع أن يملك شخص واحد قرية بأسرها . وقال لى انه مقتنع بهذه الفكرة . وان الأمير محمد على (ولى العهد) قال له ... هذه شيوعية

فقال النقراشى : إذا كانت هذه شيوعية فانا إذن شيوعى لأننى مقتنع بها .

وقال لى النقراشى انه قابل حسنين (رئيس الديوان الملكى) أثناء مرضه . وتحدث معه فى هذا الشأن . فوجد أن حسنين متحمس لهذا . وقال له انه يخشى إذا لم نذهب الى الثورة فى منتصف الطريق . فستأتى لنا الثورة عند الباب . وتكتسح الأبواب . وقال حسنين للنقراشى انه متحمس جداً لمشروعات العدالة الاجتماعية .

وقال لى النقراشى ان حسنين قال له انه ينصحه بألاّ لايفاتح الملك فى هذه المشروعات وأن يتجه بها فوراً إلى التنفيذ . وأن يورط الملك فيها . بمعنى أن يقول انه استوحاها من

توجيهات الملك ! وبهذا يضع الملك أمام الأمر الواقع .

وقال لى النقراشى أنه لايوافق على رأى حسنين ، بل يريد أن يقابل الملك ويشرح له الفكرة ، ويقنعه بها . ويقول له ان الحالة الاجتماعية الحاضرة خطيرة جداً ، وأنه يعتقد ان الشعب لايمكن ان يتحمل اكثر مما تحمل ، وان الحرب الكبرى غيرت الآراء . وأن المبادئ التقدمية هى التى يجب أن تسود .

وقال لى النقراشى باشا ان الدكتور أحمد ماهر كان هذا رأيه (عندما كان رئيساً للوزارة) ولو أنه عاش لتزعم هذه الحركة . وقال انه يعتقد أن العدالة الاجتماعية أهم من الجلاء ، وأنه يرى الجلاء ضرورة وطنية ، ولكن العدالة الاجتماعية هى وحدهاالتى ستحفظ استقلال البلاد .

وتحدثت مع النقراشى باشا عن الضرائب التصاعدية وضرائب الميراث فأبدى استعداده لتنفيذ هذا ، وقال انه يعتقد أن الخلاص لايكون إلاباشتراكية ، وان هذا هو المستقبل ، ولايجوز أن نعيش فى المستقبل بعقلية ما قبل الحرب ..

الأحد ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥

قال لى حسنين باشا انه قابل الملك بعد انتهاء المقابلات الأخيرة وتحدث معه عن انتهاء الحرب ، وأنه يجب أن نستعد لما بعد الحرب ، وان انتهاء الحرب ادخلنا فترة جديدة من التاريخ .

وأن الملك أراد أن يهرب من الحديث ، ولكنه أبقاه ، وقال له : انى أريد ان أتكلم معك فى مسائل جد . ويجب أن تضع برنامجا للمستقبل . ولقد كان يجب أن نخرج من الحرب دولة اخرى ، ولكنى أعتقد أن مصر لم تستفد من الحرب شيئاً وكل هذه الأموال التى كسبها تجار السوق السوداء ، وكسبها الفلاحون ، لم تفعل شيئاً هاما ، بل على العكس أفسدت الأخلاق ، وجعلت الشعب وزعماءه يتجهون اتجاها ماديا . واننى أرى أن يكون

برنامجك روحياً ، فإن الشعوب سوف تثور بعد الحروب على الحياة المادية ، ولهذا فأنا أرى أن تبدأ وتتنازل عن عشرين ألف فدان ، نقسمها كل قسم عبارة عن ثلاثة أفدنة ، ونعطيها للفلاحين يزرعونها ، وننشىء لهم جمعيات تعاونية تستأجر لهم الآلات ، وتشترى السماد . وبذلك تبدأ أنت نهضة ضخمة اشتراكية .

ولكن الملك لم يعجبه هذا الاقتراح . وقال لى : يعنى عاوزنى أفلس ؟! إن فلوسى لاتكفينى !

قلت له : إن فلوسك لاتكفيك ، لأن الذين يديرون لك أعمالك يسرقونك .

وأنا أعتقد أنه إذا أدار لك هذه الأطيان والأملاك شخص يفهم فى الزراعة والشئون الاقتصادية فستدر عليك أضعاف هذه الأموال .

وفى الوقت نفسه سيشعر الشعب انك فعلت له شيئا .

قلت : تساوى ١٠ مليون جنيه

قال الملك : تساوى أكثر !

قال لى الملك : هل تعرف كم تساوى هذه العشرين ألف فدان ؟

ومضى حسنين باشا يقول لى :

ـ وبقيت مع الملك أقنعه بهذه الفكرة حتى قال لى انه اقتنع ، وخرجت مسروراً

وبعد ذلك استدعى الملك مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية وقابله ، ثم سمعت بعد ذلك من الذين حول الملك أنه قال لهم : حسنين بدأ « يخرف » .. ربنا يشفيه !

ترى ماذا كان يحدث لو أن الملك لم يصدق أن رئيس ديوانه « بدأ يخرف » .

الفصل السادس

أوقعها .. والعنها

فى سنة ١٩٤٦ سافر اسماعيل صدقى باشا إلى لندن لاجراء مفاوضات مع مستر ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانية للجلاء عن مصر والاعتراف بوحدة مصر والسودان .

واتصل بى صدقى باشا تليفونيا ودعانى للسفر معه الى لندن .

وتصورت أنه اختصنى وحدى بهذا الامتياز . دون غيرى من الصحفيين . ولكنى ما كدت أصل إلى مرسى الطائرة المائية التى سوف تستقلها فى روض الفرج حتى ذهلت عندما وجدت ان رئيس الوزراء صحب معه أربعة صحفيين آخرين ...

وقبل أن تتحرك الطائرة . وزعوا على كل راكب صندوقا كبيرا مليئا بقطع السكر هدية من أحمد عبود باشا رئيس مجلس ادارة شركة السكر ..

وكان السبب فى هذه الهدية الغريبة أن السكر كان يوزع فى تلك الايام فى انجلترا بالبطاقات . وكان نصيب المواطن قطعة واحدة من السكر فى اليوم !

وأقمنا فى فندق كلاردج مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكان ابراهيم عبد الهادى

باشا . ولاحظت انني كلما اقتربت من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أستفسر منه عن خبر تبعني زملائي الصحفيون الأربعة . وكلما سألت سؤالا دوّنوا إجابته . وكلما أردت أن أنفرد بأحد المسئولين لأفوز بخبر تبعوني كظلى ..

وأحسست أنني سوف أفشل في الحصول على نصر صحفي لجريدة أخبار اليوم التي تعودت أن تنفرد كل أسبوع بخبر هام ! وندمت أنني تسرعت في قبول دعوة صدقي باشا . ولمت نفسي على أنني لم أسأل قبل أن أقبل الدعوة إذا كانت مقصورة على أم أنها مفتوحة لجميع الصحف والمجلات ..

وعلمت أن فتاة انجليزية من وزارة الخارجية البريطانية تحضر كل يوم إلى الفندق وتكتب محاضر المفاوضات على الآلة الكاتبة ..

وفي اليوم التالي وقفت الى جانب المصعد . وعندما أتمت عملها خرجت من غرفة الفندق واتجهت الى المصعد . ودخلت خلفها ..

وحييتها وحيتني ..

وسألتها الى أين هي ذاهبة ؟ فقالت انها ذاهبة لتناول الغداء في مطعم قريب .. وعرضت عليها أن أدعوها لتناول الغداء معي فقبلت الدعوة ببساطه .. وحرصت أنا أن يكون الغداء خارج الفندق حتى لا يرانا أحد من رجال الوفد المصرى أو الصحفيين.

وتناولنا الغداء ولم أحدثها بكلمة واحدة أثناء تناول الطعام عن المفاوضات ..

بل كان الحديث عن الجو وروايات المسرح وأفلام السينما والكتب الجديدة .. وعرفت أنها مغرمة بالقراءة فجلسنا نتحدث عن كتب مارك توين وشكسبير وراسين ورينان ومارتن لوثر وسكوت وهكسلي وهوميروس وشيلر وفولتير ..

ولا كلمة عن المفاوضات أو اسماعيل صدقي أو مستر بيفين.. وانتهى الغداء وجاءت

القهوة . وقدم الجرسون فنجان القهوة ومعه قطعة سكر لا يتجاوز حجمها ربع قطعة السكر العادية .

ولاحظت أنها لم تضع قطعة السكر فى فنجان القهوة . وانما فتحت حقيبة يدها . وأخرجت كيس نقودها . ووضعت فيه قطعة السكر . وبدأت تشرب القهوة سادة !

وقدمت لها قطعة السكر التى بجوار فنجانى . وبدت عليها السعادة وقالت :

ــ هل صحيح أنك لا تريدها ؟

قلت : لا أريدها ! هل تحبين السكر ؟

قالت : ان ابنتى مريضة وتحتاج إلى السكر . وبطاقتنا لا تعطينا أكثر من قطعة سكر فى اليوم . ولهذا فأنا أحرص أن أحتفظ لها بأى قطعة سكر تقدم لى !

قلت : وماذا تعطينى إذا أعطيتك صندوقا فيه أكثر من ألفى قطعة سكر .

وتهلل وجهها وقالت : أعطيك حياتى ! أعطيك كل ما تريد !

قلت لها ضاحكا : إننى لا أريد حياتك . ولكنى أريد منك أن تقابلينى هنا بعد انتهاء عملك كل يوم و تخبرينى بما كتبت على الآلة الكاتبة .

قالت : لا أستطيع ذلك . لأننى عندما أكتب على الآله الكاتبة انقل رسم الحروف ولا أقرأ الكلمات . وبسبب السرعة لا أعرف ماذا كتبت ..

قلت : إذن احضرى لى صورة من كل ما تكتبين ..

قالت : انى أجلس فى غرفة فى الفندق ومعى أحد أعضاء الوفد المصرى وهو يسلم لى المحضر . وورقتين . وبعد أن أنتهى من الكتابة أسلمه الورقتين فيعطينى ورقتين جديدتين وهكذا ..

قلت : أنت تستعملين ورقة كربون لتكتبى النسخة الثانية

قالت : نعم

قلت : استعملى كل مرة ورقة كاربون جديدة . واحتفظى بورق الكربون . وأعطيه

لى فى نهاية كل يوم .

قالت : اتفقنا !

وهكذا أصبحت أعرف يومياً تفاصيل أدق أخبار المحادثات السرية حرفاً بحرف !

وكان يحدث أن أدخل عند صدقى باشا بعد نهاية الاجتماع ويتبعنى الصحفيون

ويبدأ الصحفيون فى سؤاله .

وأقول لهم : فلنترك الباشا يستريح فهو مرهق جداً من الاجتماع !

وكان صدقى باشا يشكرنى على اهتمامى بصحته . ولم يكن يتصور أننى سأعرف كل كلمة جرت فى الاجتماعات !

وعدنا إلى القاهرة .. وبدأت أنشر فى أخبار اليوم وآخر ساعة أسرار المحادثات !

وجن صدقى . وسألنى من أين تجىء هذه الأخبار؟ وقلت له إنها من مراسلنا الخاص !

وكان صدقى يرى أنه من المصلحة السياسية إخفاء بعض أجزاء من المحادثات عن الشعب .

وكان من رأيى أن من حق الشعب أن يعلم كل شئ !

وثارت الحكومة البريطانية على النشر . واتهمت صدقى باشا بأنه هو الذى أفشى أسرار المفاوضات !

والواقع أن الأسرار تسربت من الجانب البريطانى .. بفضل قطعة سكر !

واختلف الرأى العام فى أمر هذه المعاهدة ..

وكانت أغلبية المفاوضين ضدها ... لاكراهة فى الاتفاق وإنما كراهة فى شخص صدقى باشا !

وكان من رأى كثيرين : كيف نعطى اسماعيل صدقى الذى وقف ضد الشعب فى الماضى الفرصة لأن يكون بطل الاستقلال اليوم !

وكانت أغلبية كبيرة فى الرأى العام ضد الاتفاق .

وكنت أقر الاتفاق كخطوة مرحلية .

ورأيت ألا تؤيد «أخبار اليوم» الاتفاق . بل تترك الحرية لكتابها أن يبدوا رأيهم .

فكان كامل الشناوى يهاجم الاتفاق بعنف فى أخبار اليوم وآخر ساعة .

وكان السياسيون وزعماء الاحزاب يطالبون بأن نقطع المفاوضات وأن نلجأ إلى مجلس الأمن .

وكانوا يؤكدون جميعا أنه لو لجأت مصر الى مجلس الأمن لأمر بالجلاء فوراً عن مصر والسودان وحقق كل مطالب مصر !

وكان من رأيى أن مجلس الأمن لن يفعل لنا شيئا !

وكتبت مقالا فى مجلة آخر ساعة يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ قلت فيه بالحرف الواحد :

" انى أومن أن مشروع صدقى ـ بيفين ملئ بالعيوب . فمن عيوبه أن الجلاء فيه بعد ثلاث سنوات . وأنا أريده جلاء ناجزا . ومن عيوبه أن فيه لجنة دفاع مشتركة . وأنا أريد أن تتحرر بلادى من لجنة الدفاع ومن المحالفة العسكرية ومن كل قيد يمس الاستقلال . ومن عيوبه أنه يجعل الحكم فى السودان غامضا مبهما . وأنا أريد وحدة كاملة بين مصر والسودان . وأخيرا من عيوبه أن الانجليز يخرجون من مصر ويبقون فى شرق الأردن وفلسطين والسودان وأنا أريد أن أحرر هذه البلاد من الاستعمار اللعين .

ولكنى فى الوقت نفسه لا أومن بمجلس الأمن . فانى أرى أغلبية المجلس جماعة من قطاع الطرق السلميين . ما أعطوا لصاحب حق حقه . وانما كانوا يقتسمون الشاة التى

تلجأ إلى مائدة الذئاب . إنى ألف بناظرى إلى أعضاء مجلس الأمن فلا أجد بجانبى سوى سوريا .. أما بريطانيا فهى ليست معى وإنما هى خصمى . وروسيا قد تقف إلى جانبى ولكنها قد تحاول أن تحتل تركيا لتغمض عينيها عن احتلال مصر . وفرنسا لن تقف الى جانبى لأنها تحتل تونس والجزائر ومراكش والصين واستراليا تتبعان انجلترا . وبلجيكا تحتل الكونغو وتربط نفسها إلى حذاء الانجليز .. وأمريكا نصحتنا بأن نسوى أمورنا مع انجلترا بالحسنى ومندوبنا الدائم فى مجلس الأمن نصحنا بأنه لا فائدة من الالتجاء إلى مجلس الأمن ..

قد تقول : ولماذا لا نجرب مجلس الأمن . فلعلك أعلم بخباياه وأسراره أكثر مما يعلم رجل كحافظ عفيفى باشا أو كمحمود فوزى بك المندوب الدائم أو كعبد الحميد بدوى باشا ... فأقول لك : إنى لا أتوقع النجاح هناك . لقد التجأت أندونيسيا الى مجلس الأمن فخذلها . والتجأت اليه ايران فمزقها . والتجأت اليه تريستا فأهملها ... ولقد طلب مجلس الأمن الى سوريا ولبنان أن يتفاوضا مع فرنسا .. والفضل فى هذا يعود الى انجلترا وامريكا اللتين رأتا ضرورة اخراج فرنسا من الشرق الأوسط لأسباب يعلمها جميع الناس ...

وقد تحاول أن ترد على حجتى الضعيفة بحجة قوية وهى : وماذا يحدث لو رفضنا مجلس الأمن ؟

فلنعد وكأننا لم نخسر شيئا ..

فأجيب بأنى أرى أن خيبة الأمل هى شر ما يصيب شعبا من الشعوب ... انك لا تذكر أننا قبل سنة ١٩٠٤ كنا نعلق آمالنا على فرنسا كما يعلق فريق منا آماله اليوم على مجلس الأمن . كانت فرنسا فى نظر المصريين هى حامية الحريات . وصديقة الضعفاء . وعدوة الانجليز فى مصر . وكانت صحف فرنسا تتحدث إذ ذاك بنفس الحماسة التى يتحدث بها اليوم راديو موسكو عن احتلال مصر ... ثم جاءت انجلترا وعقدت معاهدتها المشهورة بمعاهدة سنة ١٩٠٤ وبها أطلقت انجلترا يد فرنسا فى شمال أفريقيا وأطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر ..

وماتت الزغاريد لفرنسا على شفاه المصريين . واحتبست أصواتهم وطعنت حركة مصطفى كامل بخنجر مسموم ... ومات الزعيم مصطفى كامل محسورا مقهورا من نذالة فرنسا التي باعت حرية مصر لتشترى استعباد مراكش ..

وكانت خيبة الأمل هذه سببا فى أن تضعف الحركة الوطنية وتتضاءل فتموت بموت مصطفى كامل . وتبعد عن الميدان السياسى بإبعاد محمد فريد ... واحتاجت مصر إلى ١٥ عاما لتحول يأسها الى أمل . وتسليمها الى جهاد .. وفى هذه الخمسة عشر عاما نفسها تحولت اليابان الى امبراطورية ... وفى أقل من ١٥ عاما مثلها حطم هتلر قيود ألمانيا المهزومة وجعلها من أعظم أمم العالم .

انى ألعن هذه المعاهدة ولكنى أوقعها ... أوقعها كما وقعت ارلندا معاهدتها مع انجلترا . كان مندوبوها يبكون وهم يوقعونها ! واستطاعت ارلندا بجهادها أن تتحرر من كل قيد فى المعاهدة حتى أصبحت أمة حرة . لا تسير وراء بريطانيا . وهى الصغيرة بسكانها الضعيفة بجيشها . بل لقد تحدت بريطانيا وتحدت العالم فكانت الدولة الوحيدة التي أعلنت الحداد ونكست الأعلام حزنا على وفاة هتلر .. ولم يمنع موقفها هذا أن انجلترا تحيط بها من جميع الجهات . وأنها ضعيفة وخصمها قوى ... ولكن كان فيها زعماء رجال أحرار لا يرهبون بطش المستعمرين ! !

انى أوقع المعاهدة لأنى أعلم أنه بعد خروج الانجليز من مصر سينتهى عصر الزعماء القديسين . وعصر الساسة المحترفين . وعصر الكلام الأجوف ... وانى أعذر هؤلاء الساسة فانهم يعلمون أنهم ضعفاء لم يستطيعوا فى ماضيهم ان يقولوا للانجليز لا ... فكيف يقولون لهم لا فى مستقبل الأيام ! .

لم يقولوا لا للانجليز يوم وقعوا معاهدة ١٩٣٦ ولم يقولوا لا للانجليز يوم رضوا بتدخل السفير البريطانى .. ولم يقولوا لا للانجليز يوم انتهزوا فرصة الحرب وجعلوا البنك الأهلى

يعطى المصريين ورقا مزيفا فى مقابل البضائع المصرية فكانت نتيجة هذا أن أخذت انجلترا منا ٥٠٠ مليون من الجنيهات . وأصبح هذا المبلغ دينا علينا تحاول مصر أن تسترده منها ...

إنى ألعن هذه المعاهدة .... لأنى أعلم أنها بصورتها الراهنة ليست معاهدة شرف واستقلال . وليست انتصارا لجيش غالب على جيش مغلوب .. وانى أوقعها لأنها ستحقق لنا خروج الانجليز من بلادنا وأنا أومن بأنه سيخرج معهم مركب النقص الذى يجعل ساستنا يعتبرون نصيحة الانجليزى أمرا يستوجب الطاعة والخضوع ....

ان الذين قالوا عن هذه المعاهدة انها نصر كبير كالذين قالوا عنها انها خذلان وتسليم . كل منهم يفكر فى نفسه أكثر مما يفكر فى بلده .

اننا نقول ان هذه المعاهدة خطوة .. خطوة واحدة نحو هدف عظيم ..

ولكن هذه الخطوات التالية لا يستطيع أن يخطوها الشعب الا اذا تحرر من قيود الاحتلال العسكرى والاحتلال الاقتصادى والاحتلال الاجتماعى ..

وهذه المعاهدة تحقق لنا التحرر من أثقال هذه القيود .. ولهذا أوقعها ... ولكنها لا تحطم جميع القيود ولهذا ألعنها ..

وهوجم المقال بعنف فى الصحف والمجلات . وكتب مكرم عبيد باشا حكمة فى جريدة الكتلة يقول فيها ان من يؤيد الملعون ملعون !

ووضعت قنبلتان أمام باب «أخبار اليوم» حيث كان مقرها سطح العمارة رقم ٤٣ شارع الفلكى .

وقطع النقراشى المفاوضات ولجأت مصر الى مجلس الأمن ولم يقرر لنا مجلس الأمن اى شئ .

وقال لى الرئيس عبد الناصر بعد ذلك بسنوات انه كان من رأيه قبول المعاهدة ، حتى نتخلص من الاحتلال البريطانى والنفوذ البريطانى ولكن الأغلبية فى الجيش كانت ضد

المعاهدة . وكان الاعتراض الأكبر على المعاهدة أن الجلاء يتم فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن مدة المعاهدة ٢٠ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥٦ .

ورفض الشعب المعاهدة .

وقطع النقراشى المفاوضات والتجأ الى مجلس الأمن وحاول النحاس ثم على ماهر ثم نجيب الهلالى ثم حسين سرى استئناف المفاوضات وفشلت المحاولات

ووقع الرئيس عبد الناصر معاهدة فى سنة ١٩٥٤ ولم يتم الجلاء إلا فى يونيو سنة ١٩٥٦

ثم حاول الانجليز احتلال مصر من جديد بعد ذلك بأربعة أشهر عندما قاموا بالعدوان على بور سعيد بالاشتراك مع فرنسا واسرائيل ! وانتهز عبد الناصر فرصة العدوان وألغى المعاهدة ولم يكن هذا مستحيلا كما تصور بعض معارضى المعاهدة سنة ١٩٤٦ .

واليوم أتساءل : هل كان فى مصلحة مصر أن توقع معاهدة صدقى ـ بيفين أم لا ؟

هل لو اننا كنا اتفقنا فى ذلك الوقت . أكنا استطعنا تسليح الجيش المصرى من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٨ ومنعنا قيام دولة اسرائيل ؟ !

هل كانت بريطانيا ستمضى فى قرارها بالانسحاب من فلسطين تاركة العرب المجردين من السلاح تحت رحمة اليهود المدججين بالسلاح والذخائر والمزودين بالمدافع والدبابات !

هل كنت مخطئا أم كنت على حق ؟

لست أدرى ؟ !

الفصل السابع

أخرج أيها الوزير الصغير

ما أعظم الفرق بين أسلوب الرأى السياسى فى ظل حرية الصحافة وأسلوبها فى قيودها وأغلالها . كانت الصحافة الحرة أعلى صوتاً ، وأكثر جرأة ، وأطول لساناً . وكانت الصحافة المقيدة تهمس ولا تتكلم ، تومىء ولا تشير ، إذا خافت سجدت وإذا تشجعت ركعت ..

ولو أعدنا نشر ما كان يكتبه الدكتور طه حسين ضد سعد زغلول ، وما كان يكتبه عباس محمود العقاد ضد الأحرار الدستوريين لوجدنا فرقاً كبيراً بين الصحافة الحرة «المتوحشة» والصحافة المقيدة «المستأنسة» !

كان السياسيون فى عهد حرية الصحافة يتحملون النقد والهجوم . قيل فيهم أكثر مما قاله مالك فى الخمر . وكان من بين الأبواب المشهورة فى المجلات فى الثلاثينات باب اسمه «حقائق وقاذورات» و «من بئر قذر» تنشر فيه المجلات الفضائح الشخصية للساسة والوزراء ، ونشر الأستاذ العقاد مرة مقالاً يهاجم فيه حزب الأحرار الدستوريين بعنوان «يا شراميط» ! ونشرت مجلة الكشكول مقالاً عن النحاس باشا عنوانه «الرئيس الجليل

يطرطر فى شارع الأهرام » وصدرت مجلات تخصصت فى الشتائم والسباب مثل « السيف والمسامير » كانت النسخة منها تباع بمليم واحد !

وفى أول الأمر أقبل الناس على هذا النوع من الردح السياسى ، ثم انحسر هذا الأسلوب بفضل انتشار التعليم ، وأصبح القارئ المصرى يضيق بالشتائم ، ويكره السباب ، وظهر أسلوب النقد المؤدب العف يتزعمه عبد القادر حمزه فى جريدة البلاغ ، ثم أسلوب النقد الساخر يتزعمه محمد التابعى فى مجلة روز اليوسف .

ومن أعنف الكتاب الذين ظهروا فى العشرينات سليمان فوزى وحسين شفيق المصرى ومحمد ابراهيم هلال ومحمد الههياوى وحسن الشريف وأحمد وفيق وأحمد فؤاد فى مجلة الكشكول وفى جرائد السياسة والاتحاد واللواء والصاعقة .

وكانت جريدة الكشكول أول جريدة تطاولت على الزعيم سعد زغلول ، ووجهت إليه أشنع التهم وانهالت عليه بالشتائم والسباب ، وهزأت به وسخرت منه ، وقالت عنه أنه سيسلم البضاعة للانجليز ، ونشرت الأكاذيب عن زعماء الوفد فلم تترك واحداً منهم إلا ومزقته شر ممزق !

وحاول الوفديون أن يخرسوا المجلة الوقحة ففشلت كل محاولاتهم ، وأصدر أحمد حافظ عوض مجلة فكاهية اسمها «خيال الظل » ينافس بها مجلة الكشكول ولكن مجلة الكشكول بخفة دمها هزمت مجلة خيال الظل التى تؤيدها أغلبية الشعب .

وبعد وفاة سعد زغلول استمرت الكشكول تهاجم الوفد ، إلى أن انبرى الدكتور سعيد عبده ، وكان طالباً فى كلية الطب ، وقام بحملة عنيفة على الكشكول وصاحبه سليمان فوزى فى مجلة روز اليوسف .. وكانت مجلة روز اليوسف توزع عشرة آلاف نسخة .. وكانت مجلة الكشكول توزع ثلاثين الف نسخة اسبوعيا .

واخطأت الكشكول خطأ قاتلاً ، فقد بدأت ترد على مجلة روز اليوسف ومضى سعيد عبده فى حملته الشعواء الضارية .

وفى كل اسبوع يزيد توزيع روز اليوسف ويقل توزيع الكشكول إلى أن أصبح توزيع مجلة روز اليوسف ثلاثين ألف نسخة فى الأسبوع ، وتوزيع مجلة الكشكول ثلاثة آلاف نسخة !

ومنذ ذلك اليوم لم تقم قائمة لمجلة الكشكول !

ولقد كانت الصحف تتفنن فى إطلاق الألقاب والصفات على المشتغلين بالسياسة .

وأطلق محمد التابعى لقب وزير المصارين على ابراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال ، لأنه استقال من وزارة النحاس باشا الأولى بحجة مرض مصارينه ثم دخل فى اليوم التالى وزارة محمد محمود باشا !

وأطلق على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بعد ذلك لقب وزير الأذية وقطع العيش لأنه كان مشهورا بالشدة وبالبطش بالموظفين الذين يعملون تحت ادارته .

وأطلقت على أحمد على باشا وزير العدل لقب وزير الفاصوليا ، لأننى علمت أنه يحب الفاصوليا ويفضلها على كل أنواع الخضراوات .. وقد اشتهر هذا اللقب ، حتى أنه حدث ان كان رئيس الوزراء فى ذلك الحين اسماعيل صدقى باشا جالساً مع بعض وزرائه ، ونادى سكرتيره الاستاذ ابراهيم رشيد وقال له :

ـ اعطنى وزير الفاصوليا !

وضحك الوزراء الحاضرون .

واستدرك صدقى باشا وقال : أقصد وزير الحقانية !

وعندما انشق اعضاء الوفد الثمانية على النحاس أطلقت عليهم حزب السبعة ونص . إشارة إلى على الشمسى الذى اتخذ موقفاً وسطا . فكان مع النحاس ومع الأعضاء المنشقين معاً !

ولصق هذا الاسم بالحزب الجديد ، حتى أن أعضاء الوفد المنشقين كانوا إذا تحدثوا عن أنفسهم قالوا نحن السبعة ونص !

ولكن الكتاب كانوا عادة أقل قسوة من رجال السياسة أنفسهم ، فقد كان سعد زغلول يسمى حزب الأحرار الدستوريين «برادع الانجليز» !

وقال محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين فى خطاب علنى عن وزارة اسماعيل صدقى باشا «هذه حكومة لا ترضاها أمة من البغايا» !

واشتدت الحملات الصحفية بين صحف الأحزاب ، وتناولت الأمهات والزوجات والأخوات !

حتى أن مجلة روز اليوسف نشرت موالاً تحت صورة سليمان فوزى صاحب مجلة الكشكول تقول فيه :

أبوك وأمك مجال .. ماحناشى فرسانه
الراية لك فيه .. ووش البركة ميدانه !
والراجل كمان .. والبيت وجدعانه !
حلفت لاغسل قذارتك بالسليمانى
واخليك تقول ياالله نعيد الحظ من تانى !

وحدثت معارك صحفية عنيفة بين توفيق دياب صاحب الجهاد وعبد القادر حمزة صاحب البلاغ فى الثلاثينات .

ومعركة عاصفة بين عباس محمود العقاد ومكرم عبيد .. فى ١٩٣٥

ومعركة أخرى بين توفيق دياب ومكرم عبيد فى عام ١٩٣٨ .

وقامت جريدة السياسة فى الثلاثينات بحملة ضد وزيرين من وزراء اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا اتهمتهما بالرشوة واستغلال النفوذ .

وابلغ الوزيران النيابة ..

وتحمل حفنى محمود رئيس التحرير المسئولية ، بينما كان كاتب هذه المقالات هو الدكتور محمد حسين هيكل ، وقدمت النيابة حفنى محمود إلى محكمة الجنايات .

وكانت مرافعة الدفاع فى هذه القضية هى وثيقة اتهام ضد حكم صدقى باشا والملك فؤاد ..

وحكمت محكمة الجنايات ببراءة حفنى محمود .

وكانت هذه القضية تسمى قضية نزاهة الحكم ، وهزت القضية الحكم كله ..

وفى سنة ١٩٤٩ ألف حسين سرى باشا أول وزارة قومية فى تاريخ مصر !

واشترك فيها عدد من زعماء الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى والمستقلين ..

وذهل الناس عندما قرأوا أسماء الوزراء وهم أساطين الأحزاب والسياسة فى تلك الأيام ووجدوا بينهم محامياً صغيراً غير معروف هو الدكتور محمد هاشم وقد عين وزيراً للدولة .

وعرف الناس أن سبب تعيين الدكتور محمد هاشم هو أنه زوج ابنة حسين سرى باشا رئيس الوزراء !

ولم يستطع الوزراء الاعتراض على هذا التعيين مجاملة لرئيس الوزراء . ولم تستطع صحف الأحزاب الاعتراض ، لأن وزراءها مشتركون فى الوزارة .

وفى يوم وليلة أصبح محمد هاشم أهم وزير فى الوزارة ، فاعطاه حموه حسين سرى باشا كل السلطات ، وكل الاختصاصات وجعله أشبه بنائب رئيس الوزراء ، إذا أراد وزير أن يتصل برئيس الوزراء فعليه أن يتصل بالدكتور هاشم . وإذا أراد رئيس الوزراء أن يبلغ وزيراً شيئاً طلب من الدكتور هاشم أن يبلغه للوزير !

وجعله المسئول عن رقابة الصحف .. وإذا به يفرض على الصحف رقابة شديدة ، بينما رئيس الوزراء يعلن فى الصحف أنه أمر باطلاق حرية الصحافة !

وفى يوم ٢١ سبتمبرسنة ١٩٤٩ كتبت فى مجلة آخر لحظة المقال التالى بعنوان «اخرج أيها الوزير الصغير» :

من نكد الدنيا أن صاحب المعالى الأستاذ محمد هاشم أصبح وزيراً فى هذا البلد . لا

لأنه كفاية ممتازة ، ولا لأنه نائب بارز ، ولا لأنه قطب من أقطاب الأحزاب ، ولكن لأنه زوج بنت رئيس الوزراء ! ويا ويل أى رئيس وزارة يتولى الحكم بعد اليوم ، ولا يختار زوج بنته وزيراً ، فان الطريق الى الوزارة أصبح ـ بعد تعيين الاستاذ هاشم وزيراً ـ طريقا سهلاً ميسوراً بفضل عقد يكتبه المأذون !

وهكذا بعد خمس سنوات ، حاربنا فيها المحسوبية والمحاسيب ، وكافحنا فيها الاستثناءات ، تتألف الوزارة القومية وعنوانها المحسوبية الكبرى والاستثناء الكبير فى شخص زوج بنت رئيس الوزراء !

ولا عجب أن أطلق الناس على الدكتور هاشم اسم (الكونت شيانو) فان ما فعله حسين سرى باشا بزوج بنته ، هو نفس ما فعله موسولينى بزوج بنته .. مع فارق واحد ، هو الفارق بين موسولينى وسرى .. مع أن موسولينى لم يرتكب هذه الحماقة الا بعد أن تولى حكم ايطاليا عشرين عاما رفعها من دول الدرجة الثالثة الى دول الدرجة الاولى ، ثم رأى أن يكافىء نفسه بتعيين شيانو وزيراً للخارجية !

ولكن سرى باشا فعل ما لم يفعله موسولينى ، فقد اختار (شيانو) بعد دقيقة من اختياره رئيساً للوزارة !

وفى ثوان اكتشف سرى باشا فى زوج بنته مواهب لم يكتشفها أحد سواه ، فرفعه فوق رؤوس الوزراء ، وقدمه على الزعماء والاقطاب ، وآثره بمسائل السياسة العليا ، وجعله

حكما فى الخلافات ، وملجأ للشفاعات ، وملاذا للضعفاء ، ومقصداً للبائسين .. !

وفى ثوان ، أصبح (شيانو المصرى) هو الحاكم بأمره ، يعز من يشاء ، ويذل من يشاء ، يقسم الدوائر بالبرجل أو بالمسطرة ، ويعد كل حزب بما يحب ويهوى ، ويصرح بأنه هو وحده ، الذى يدرس هل تكون مدة مجلس النواب بالدورات أو بالسنوات .

ويجلس فى الداخلية يتصرف تصرف الوزير ، يراقب الصحف ويصادرها ، ويهددها ويتوعدها .

باسم من تحكم أيها الوزير الصغير ! انك لا تمثل أحدا فى هذا البلد . لا هيئة ولا حزبا ، ولا فكرة ، ولا رأيا عاما ، ما أنت الا صهر رئيس الوزراء ! كل صلتك بالدولة ، هى هذه الصلة ! فكأنه مطلوب منا أن نحنى رؤوسنا لرجل كل كفايته أنه تزوج ابنة رئيس الوزراء !

اننا نجد فى معالى الاستاذ هاشم نوعاً عجيباً من الوزراء . لقد ذهب معاليه إلى معالى مكرم باشا ، وقال له : اعتبرنى ممثل الكتلة فى الوزارة . وذهب إلى السعديين ، وقال لهم : اعتبرونى الوزير السعدى الخامس فى الوزارة . وذهب إلى كل من الدستوريين والوفديين يؤكد لهم أنه وزيرهم المخلص الأمين ! ولم يبق الا الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة .. ولا نعرف هل زارهما الوزير الصغير أو لا يزال فى الطريق !

ويتلفت كل واحد من هؤلاء ، فيجد أن الوزير الصغير يظن أن السياسة هى أن يوهم كل فريق أنه رجله الوحيد ! ! وهو ليس الا فقاعة من فقاعات السياسة ، أو طفلا من أطفال الحكم ، ألبسوه بنطلونا طويلا ، وأعطوه سيفا يلعب به ليهوش الناس ، ويهددهم بقطع الرقاب !

ولكن فليتأكد الاستاذ هاشم ودولة حميه أن الرقاب لا تقطع بسيوف من خشب أو من

صفيح ، وأن (شيانو) وموسوليني لو بعثا من القبر لما استطاعا أن يحولا عقيدة أو يزعزعا ايمانا !

لقد هددنا الوزير الصغير بأننا إذا لم نسر فى ركاب الوزارة فسيصادر (أخبار اليوم) و(آخر لحظة) مرة ، ومرتين ، وثلاث مرات ، وأربع مرات !

فلما قلنا أن الأمر ليس فى يده ، وإنما فى يد القضاء ، أجاب اجابة سوف نقولها أمام القضاء ! وإن كان معاليه قصد النيل من القضاء ، فليعلم أننا نجل القضاء ونثق بعدالة القضاء ..

ولكن هذا التهديد والوعيد لا يخيفنا ، فالحقيقة فى أيدينا أقوى من السيوف وأفعل من الديناميت ! اننا نردد ما يقوله الشعب فى كل مكان :

اخرج أيها الوزير الصغير.. فقاعد الوزراء لم تخصص الا ليجلس عليها الكبار ! ان مكانك يا صاحب المعالى فى بيت حميك . لا فى مجلس الوزراء . ان صلة النسب لا يجوز أن تكون مؤهلا فى بلد ناهض ، ان مصر كلها تتساءل : أى معنى لاختيارك وأى مبرر لتقدمك الصفوف ، إلا أن يكون المطلوب من هذا البلد أن يحنى رأسه لرئيس الوزراء وأصهار رئيس الوزراء !

لا يا صاحب المعالى ! سيبقى فى مصر رجال يرفضون هذا الهوان ، ولا يحنون رؤوسهم الا للكفاية والتضحية والرجولة والشجاعة والإقدام !

أما صلات القرابة والمحسوبية وصلات النسب ، فليس مكانها دواوين الحكومة ومقاعد الحكام ، وليست مصر ضيعة لأى وزير أو زعيم يملؤها بالاصهار والأقارب والمحاسيب . انما هى دولة المصريين جميعا ، وليس لرجل فيها حق أكثر مما لسواه من المصريين ..

وأخيراً فليعذرنا القارئ إذا شغلنا وقته ووقتنا بمسائل صغيرة . فلقد طلب رئيس الوزراء

من الوزراء أن ينحوا جانبا المسائل الكبيرة . التى تكون موضع خلاف ويبحثوا فقط المسائل الصغيرة . التى ليست موضع خلاف !

وبعد ..

أخرج أيها الوزير الصغير..»

وقرأ الرقيب المقال وفزع !

واستنجد بالدكتور محمد هاشم الوزير المشرف على الرقابة . وحار الدكتور هاشم ماذا يفعل . إذا حذف المقال فمعنى ذلك أنه استعمل الرقابة لحماية نفسه ، وإذا أباح المقال جعل نفسه سخرية بين الرأى العام .

واتصل الدكتور هاشم بعد منتصف الليل بحميه يسأله ماذا يفعل ؟

وقال رئيس الوزراء : ينشر المقال !

وأمر الدكتور هاشم بنشر المقال !

وأحدث المقال ضجة ! ولكنه لم يخرج الدكتور هاشم من الوزارة !

فقد إنتهز حسين سرى باشا أول فرصة ورقاه من وزير دولة وجعله بعد بضعة أسابيع وزيراً للداخلية !

ويومها أحدث هذا المقال ضجة ..

ومرت سنوات ...

وفى سنة ١٩٥٥ فيما أذكر حدث خلاف شديد بين الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الوزراء والصاغ صلاح سالم وزير الارشاد ، وكانت أغلبية مجلس الثورة تقف ضد صلاح سالم ..

ودق جرس التليفون فى مكتبى .. وقال لى عبد الناصر :

فاكر مقالك «اخرج أيها الوزير الصغير» عن الدكتور محمد هاشم ؟ !

قلت : نعم !

قال عبد الناصر : نفسى تكتب مقال عن صلاح سالم بعنوان «اخرج أيها الوزير الصغير» ! !

ولم أكتب هذا المقال لحسن الحظ ..

فبعد شهور تصالح جمال عبد الناصر مع صلاح سالم وأصدر له جريدة الشعب اليومية ، وبعد ذلك أسند اليه رياسة مجلس ادارة الجمهورية التى تصدر صحف الاجيبشيان جازيت والبروجريه وغيرها !

وبعد ذلك بسنوات اختلف معه مرة أخرى !

ثم مات صلاح سالم ..

وأصدر الرئيس عبد الناصر قراراً باطلاق اسم صلاح سالم على أكبر شارع فى مدينة القاهرة !

الفصل الثامن

البحث عن قائد

فى صيف سنة ١٩٥٠ كان الجو السياسى ينذر بثورة . يئس الشعب من اصلاح الفساد . كلما ارتفع صوت يطالب بالاصلاح خنقته عصابات استغلال النفوذ . كلما امتدت يد لتعدل الحال المائل بترها خصوم الحكم النظيف . يا ويل الشعب عندما يصبح الفساد أطول قامة من الاصلاح ، فاذا بها معركة غير متكافئة بين قزم وعملاق . بين سلطان الأقوياء وضمير الضعفاء . بين الدولة صاحبة الجبروت وبين الشعب المقيد صاحب الحق !

وكلما اتجه الشعب إلى واحد من أبنائه يتمنى الخلاص على يديه التهمه الفساد أو أكله الطغيان أو ابتلعه الطاغوت !

وبدأ الشارع يهمس ثم يتكلم ، ثم يصرخ ، ثم يزأر ! وانتشر السخط فى كل مكان ، وأصبح الناس يتساءلون من الذى ينقذ البلد من هذا القرار السحيق ..

وشاع أن بعض الوزراء ساخط على الحالة ، فكان هؤلاء الوزراء أشبه بقشة يتعلق بها الغريق !

وكتبت فى يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى أخبار اليوم أقول :

,, ليست مهمة مجلس الوزراء التعيينات والترقيات وحدها ، وإنما مهمته أن ينظر فى المسائل الكبرى للدولة . المسائل التى يتحدث عنها الناس فى الشارع ولا يتحدث عنها الوزراء فى مجلس الوزراء !

إن الوزراء واحدا واحدا ، يؤكدون أنهم لا يوافقون على كذا ، ولا يرضون بكيت ، ولكن مجلس الوزراء ينعقد وينفض دون أن يتعرض لأهم مسألة يتحدث عنها الناس اليوم .

إن كل شئ فى مصر يعود الى الوراء ، وكل مصرى يضرب كفا بكف عندما يسمع ما يروى وما يقال ، وواجب الوزراء أن يتنبهوا الى ما هناك ليعلموا أن مصر كلها جالسة فوق بركان ، ويفهموا أن تحت الرماد نارا ، وأن مدرسة السخط أصبح لها تلاميذ فى كل مكان ! ويا ويلنا يوم يتخرج هؤلاء التلاميذ !

كل من تقابله فى الطريق يستوقفك ليسألك : ما هو الحل ؟ كيف النجاة مما ينتظرنا ! كيف الخلاص مما نحن فيه ؟ متى يستيقظ الغافلون ؟ متى يجد اللاهون !

اننا لا نريد أن نيأس مع اليائسين ، فاننا نرى دائما شعاعا باسما من النور فى الظلام الكئيب ! ولكننا نعترف بأن الحال فى مصر لا يفيده تغيير رئيس وزارة أو تغيير وزارة أو تغيير برلمان . لا . إن المسألة تتعلق بطريقة الحكم ، ومبادئ الحكم ، لا بأسماء الحكام . نحن لا نرضى بأن نبدل ساسة وإنما نريد تبديل سياسة ! نحن نفضل أن يحكمنا خصومنا حكما نزيها دستوريا ، على أن يحكمنا أصدقاؤنا حكما فاسدا طاغيا . والذى نريده اليوم عهد جديد . عهد يشعر فيه الشعب بأنه راض عن حكامه ، مقر لتصرفاتهم الخاصة وتصرفاتهم العامة .

إننا لا نشارك المتشائمين فى أنه لا أمل فى اصلاح الفاسدين ، وانما نرى أننا اليوم على مفترق الطرق ، وأن واجب حكامنا أن يصلحوا أنفسهم ليستطيعوا إصلاح بلادنا .

هذا هو الحل الوحيد ، بل الحل الاخير ! !

«إن الدنيا تغيرت . وشعوب ألف ليلة وليلة ليست شعوب هذا الزمان . إن الشعب اليوم يحس كل شىء . ويعرف كل شىء . وصحيح أن هناك مبالغات ، وأن هناك أكاذيب يصدقها الناس كالحقائق ، ولكن الوعى الشعبى أصبح دقيقا كجهاز الرادار ، يستطيع أن يسجل عن بعد ما لا تستطيع تسجيله مطابع الصحف وأجهزة الراديو .

وواجب الحكام أن ينزلوا الى الشارع ليسمعوا ما يقوله الشعب ، فان من الخطر أن يصبر الحكام حتى تتحول الهمسات إلى صيحات ، ويخطئ الساسة الذين يفكرون بعقليات قديمة متعفنة عندما يتصورون أن كل شىء مقبول فى مصر ، وأننا شعب يخاف ولا يختشى !

إن مصر الآن تغيرت كثيرا عما كانت عليه ، والذى يسير فى قراها وفى مصانعها وفى أكواخها يسمع ما لم يكن يسمعه الا فى نادى محمد على أو نادى السيارات !

فلننظر الى الشعب كأنه رقيب متيقظ ، لا كأنه كم مهمل ، ولنعلم أن الشعب قد يغلق عينيه ولكنه لا ينام ! »

ولكن هذه الصيحة وغيرها لم توقف اللصوص ، ولم توقظ النائمين .. بقى اللصوص يسرقون أكثر ، وبقى النائمون غارقين فى سبات عميق . وهمس الناس قائلين ان النجاة فى يد الجيش ! وكان كثيرون يشكون أن الجيش قادر أن يتحرك .

إن قواده الكبار من رجال الملك ، وقد اختارهم واحداً واحداً ، ولا يمكن أن يفكر واحد منهم فى القيام بثورة .. وكبار ضباط الجيش غمرهم الملك بالمرتبات الضخمة

والعلاوات الكبيرة والامتيازات المتوالية ... وغير معقول أن يقوم واحد من هؤلاء بانقلاب ضد الملك .

وكان الأمل فى صغار الضباط . فانهم جزء لا يتجزأ من الشعب ويحسون بآلامه ، ويشاركونه حنقه وغضبه واستهجانه لما يحدث فى البلاد .

وفكرت فى أن اللواء أحمد فؤاد صادق قائد الجيش فى فلسطين ، أصلح من يتولى مثل هذه الثورة .

ولم أكن أعرفه شخصيا ، ولكنى كنت أعرف أن الضباط الشبان يحبونه ويثقون به ..

وحدث أن اقترح إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء تعيين فؤاد صادق باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى . ووافق الملك على هذا التعيين .. وأبلغ ابراهيم عبد الهادى باشا اللواء أحمد فؤاد صادق باشا بترشيحه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش ، وبأنه سيرسل الأمر الملكى بتعيينه الى الملك ليوقعه !

وحدث فى ذلك اليوم بالذات أن حسنى الزعيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى قام بانقلاب عسكرى ، وعزل رئيس الجمهورية شكرى القوتلى ، وتولى السلطة مكانه !

وما كاد هذا النبأ يصل الى الملك فاروق حتى اتصل تليفونيا بابراهيم عبد الهادى باشا وقال له :

ـ أوقف تعيين فؤاد صادق باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .
ـ لماذا ؟
ـ ألم تقرأ البرقيات ! ان رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى قام بانقلاب عسكرى وعزل رئيس الجمهورية .
قال إبراهيم عبد الهادى : إن فؤاد صادق أصلح الموجودين

قال الملك : مستحيل أوافق على فؤ د صادق ... إننا لو عيناه اليوم فسيقوم بانقلاب غداً !

وكان أن تقرر تعيين الفريق عثمان المهدى باشا ياور الملك رئيسا لهيئة أركان الحرب لأنه ضابط «مضمون». لا يمكن أن يفكر فى أن يقوم بانقلاب ..

ولم أعرف يومئذ أن بعض الضباط الأحرار اقترح أن يكون اللواء فؤاد صادق قائداً للثورة .. وكان الصاغ صلاح سالم أشد المتحمسين لهذا الاختيار ، وعرض الفكرة على الصاغ جمال عبد الناصر فرحب بها وكلف صلاح سالم بأن يذهب ويعرض على فؤاد صادق قيادة الثورة .

ورفض فؤاد صادق وقال كما روى لى صلاح سالم و جمال عبد الناصر فيما بعد : إننى أقسمت اليمين بالولاء للملك ولا يمكن أن أحنث فى اليمين الذى أقسمته !

وقد دهشت من هذه الرواية وسألت فيها اللواء فؤاد صادق فقال انه شك فى العرض ، وخاصة أن أحد الذين تحدثوا اليه كان الصاغ عبد الحكيم عامر ، وكان يعلم أنه قريب وابن عم الفريق محمد حيدر باشا ، وأنه صديق حميم لصلاح سالم ..

وتصور فؤاد صادق أن هذا العرض هو أشبه بكمين يدبر للايقاع به لمصلحة حيدر باشا ولهذا رفض العرض !

وعندئذ كان الاتجاه إلى اللواء محمد نجيب .

ولا أعرف هل كان رفض اللواء فؤاد صادق لمصلحة الثورة أم لمصلحة الضباط الأحرار ؟

الذى أعرفه من شخصية فؤاد صادق أنه كان رجلاً عنيفاً ، ولو اختلف مع ضباط قيادة الثورة لأمر باعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ..

وهذا هو الفرق الكبير بينه وبين اللواء محمد نجيب .

وبعد أن رفض الملك تعيين فؤاد صادق باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش أمر بأحالته إلى المعاش .

وأصبح فؤاد صادق عاطلاً !

وخطر ببالى أن أعينه مراسلاً حربياً لأخبار اليوم بمرتب وزير ..وقبض فؤاد صادق نصف مرتبه لمدة عام . وأعلنا هذا الخبر فى الصفحة الأولى فى «أخبار اليوم» وبدأ فؤاد صادق ينشر صفحة من مذكراته فى أخبار اليوم .

وقامت القيامة !

ثار الملك ، وقال ان الغرض من هذا «التلميع» هو تسليط الأضواء على فؤاد صادق ، وأن تعيينه محرراً عسكرياً مقصود به أن يبقى على اتصال بالضباط ، مع أن الغرض من اخراجه من الجيش هو قطع اتصاله بالضباط .

وفى اليوم التالى استدعى النائب العام فؤاد صادق للتحقيق واتهمه باذاعة أسرار عسكرية .. وطلب عدم نشر أى شىء فى الموضوع إلى أن ينتهى التحقيق ! ولم ينته التحقيق حتى الآن !

وصدر أمر إلى رقابة الصحف بأن تمنع نشر أى مقال يكتبه فؤاد صادق باشا ... حتى ولو كان مقالاً دينياً !

وهكذا تقاضى فؤاد صادق من «أخبار اليوم» ألفا وخمسمائة جنيه ثمنا لمقال واحد !

وهو أغلى ثمن دفعته «أخبار اليوم» فى مقال واحد !

وقبل ذلك فكرت فى اسم ضابط آخر ليكون زعيماً للثورة وكان هذا الضابط هو أحمد عبد العزيز ..وكان ضابطا شابا متحمساً ..

وكان أول ضابط مصرى يتطوع فى حرب فلسطين ، وقد حصل على اذن من وزير الحربية بذلك ، فسافر ومعه عدد من الضباط الشبان ولمع اسمه فى المعارك .. ولعب دوراً فى إقناع الملك بأن يدخل الجيش المصرى فى فلسطين وعندما قامت الحرب قام بدور رائع فى المعارك .. والتف حوله الضباط الأحرار ..

وطلبت من محررى صحف أخبار اليوم وآخر ساعة وآخر لحظة أن يسلطوا الأضواء على هذا الضابط الشاب .

وكان يقابلنى كلما عاد الى القاهرة ، وكان مليئا بالحماس لمصر ومستقبلها ، مؤمنا بما يستطيع الشباب أن يفعله لمصر ..

وعندما وقعت الهدنة كان متحمساً لضرورة استئناف القتال .. وأوقفت الأمم المتحدة إطلاق النار

وذات ليلة كان يركب سيارة جيب فى طريقه إلى المعسكر المصرى وفجأة انطلقت رصاصة من داخل المعسكر وقتلته ! ولم يعرف أحد على وجه التأكيد من الذى أطلق هذه الرصاصة .. قيل يومها ان الحارس الديدبان هو الذى أطلق هذه الرصاصة لأنه سأله فى الظلام : قف من أنت ؟ فلم ينطق أحمد عبد العزيز كلمة السر .. ولهذا أطلق الجندى المصرى عليه النار وقتله !

وهذا غير معقول ! فهل معقول أن أحمد عبد العزيز وهو قائد كبير فى الجيش يجهل كلمة السر ؟ وهل معقول أن الجندى لا يعرف أحمد عبد العزيز !

وقيل أن الضباط الشبان فى تلك الأيام أحاطوا به ، وانه نال شعبية ضخمة فى صفوف

الجيش بسبب بسالته فى المعارك ، ولهذا السبب رأى الذين يريدون أن يبعدوه عن الزعامة أن يبعدوه برصاصة فى الظلام ..

وقيل من ناحية أخرى ان اليهود هم الذين أرسلوا من تسرب داخل الخطوط المصرية ، وأطلق هذه الرصاصة ، للتخلص من الضابط المصرى الذى كان متحمساً لاستئناف القتال .

كل هذه اشاعات وتخمينات تحتمل الصدق والكذب ، وللأسف لم يحدث بعد مرور ثلاثين عاماً تحقيق حقيق فى هذا الحادث الغريب .. ولم يجب أحد على السؤال : من الذى قتل الضابط أحمد عبد العزيز؟

فى صيف سنة ١٩٥٠ كان الشعب يهمس فى كل مكان بانه لابد من ثورة !

وفى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ كتبت فى الموقف السياسى مقالاً بعنوان «البحث عن قائد» هذا نصه :

„ الشعب يبحث عن قائد . قائد يقوده من الهزيمة الى النصر ، ومن اليأس الى الأمل ، ومن العدم الى الحياة ! قائد يرفع الشعب ، ولا يرتفع على رأسه ، يتقدم ولا يهاب . يتكلم ولا يخاف . يزأر فى الغافلين أن استيقظوا ، ويصرخ فى العابثين واللاهين أن ارفعوا أيديكم !

الشعب يبحث عن قائد يمتلئ صدره بالايمان لا بالنياشين ! يحاول أن يرفع الشعب ولا يغتنى على حساب الشعب ! قائد يعلم أن قيادة الشعوب ليست مغنما ، الا للصوص ، وليست عضوية فى ادارة شركة تدر الذهب على المديرين والرؤساء !

الشعب يريد قائدا لا يثرى ويزداد الشعب فقرا ، ولا يلعب القمار ، والشعب يريد كل وقته للعمل ..ولا يعتبر مصر ضيعة يستغلها أو بقرة حلوبا يستنزف لبنها .

الشعب يريد قائدا يعتبر المصريين جميعا أنسباءه وأصهاره ، وأقاربه ومحاسيبه ، ويعتبر

خزائن الدوله حراما عليه وعلى من يلوذ به . نريد رجلا يبنى للفقراء بيوتا ، لا أن يبنى لنفسه قصورا . نريده أن يهتم بمضاعفة دخل العمال والفلاحين ، لا أن يضاعف دخله الشخصى على حساب العمال والفلاحين !

الشعب يريد قائدا له ارادة ، لا رجلا مسلوب الارادة يسيره من حوله ، يريده رجلا قويا لا يضعف للمال ، ولا يحنى رأسه للسلطان ، ولا يشترى الدنيا بالآخرة .

ان العلم اليوم ملقى على الأرض فنذا الذى يتقدم لحمله ؟ اذا تقدم رجل واحد سارت وراءه الملايين ، واذا نادى رجل واحد ، لبى الشعب النداء .

اننا على أبواب تطور جديد ، فالآراء اليوم تصهر فى بوتقة الزمن ، والافكار الجديدة تتوثب لتخرج الى الناس ، وهى فى حاجة الى رجل يتبنى هذه الآراء والافكار ، ويعيش لها ، أو يموت فى سبيلها .

وان الزمن الذى كانت تسير فيه الشعوب على غير هدى قد انتهى ولن يعود ، فلابد من رجل وبرنامج ، ولابد من قائد مؤمن برسالة هذا الشعب ، الذى يريد أن يبعث من جديد .

ان كل انسان تجتمع معه اليوم يقول لك «أين الرجل الذى يقودنا ؟» فنحن أشبه بجيش مستعد فى حاجة الى حامل البوق ينفخ ايذانا بالابتداء ، فليتقدم الرجل ، أى رجل ، ولينفخ فى البوق صيحة النداء ، وليعلم أن هذه الصيحة ستأخذ سبيلها الى آذان الملايين .

نريد ذلك القائد أيا كان ، لا يعنينا ، ان كان صديقا أو خصما ، لا يعنينا ان كان فى أرفع المناصب أو فى أحقرها ، لا يهمنا ان كان حاكما أو محكوما ، انما كل ما نريده أن نجد رجلا شجاعا مؤمنا بحق هذا الشعب فى أن يحكم حكما شريفا عفيفا وطنيا قوميا .

فى سنة ١٩١٨ وجدت مصر ثلاثة رجال يقولون لأقوى دولة فى العالم : اخرجى من بلادنا .

قالوها دون أن يفكروا فى عاقبة هذا النداء ، قالوها ووقفوا فى مكانهم لا يخشون الطغيان والجبروت .

قالوها ولم يفكروا فى أملاكهم ، ولا زوجاتهم ، ولا مستقبلهم السياسى ، وكان تعداد مصر حينئذ ١٤ مليونا . واليوم نحن أكثر من عشرين مليونا .

ولسنا فى حاجة الى ثلاثة رجال ... بل الى رجل واحد » .

هذا هو نص مقالى «البحث عن قائد » وقد قال لى الرئيس جمال عبد الناصر عقب الثورة ان هذا المقال أثر فيه تأثيراً خطيراً ، عندما قرأه يوم صدور أخبار اليوم ، وأضاف أنه تأكد منه انه اشارة واضحة إلى أن البلد مستعدة للقيام بالثورة . وأنه جلس وقرأ هذا المقال أكثر من عشر مرات ، وراح يعلم بالقلم الرصاص تحت فقرات منه ، ثم دعا بعض زعماء الضباط الأحرار إلى الاجتماع ، وقرأ عليهم المقال ، وشرح لهم السطور التى وضع تحتها خطا ، وقال : معنى هذا المقال ان البلد مستعد الآن للقيام بثورة ، وانها سوف تقبلنا وتؤيدنا ، رغم أننا ضباط صغار وغير معروفين

ثم قال الرئيس جمال عبد الناصر : بدأنا نبحث عن قائد للثورة تشترط فيه الشروط المكتوبة فى المقال ، واستبعدنا بعض الأسماء ، واتجهنا إلى أسماء الفريق عزيز المصرى واللواء أحمد فؤاد صادق واللواء محمد نجيب

ورفض الفريق عزيز المصرى

ورفض اللواء فؤاد صادق

وقبل اللواء محمد نجيب

وقال الرئيس عبد الناصر انه مكث عدة أيام يقسم المرشحين على خانات الصفات المطلوبة ...

وحدث أن عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعاً عقب تأميم الصحافة لرؤساء تحرير

الصحف والمجلات وقال لهم ان مقال « البحث عن قائد » أثر فيه كثيراً قبل قيام الثورة !

ولم أكن أنا وحدى الذى أدعو الى الثورة .

الوف غيرى كتبوا اقوى مما كتبت ، ونادوا باكثر مما ناديت ، وضحوا وسجنوا وعذبوا وماتوا ..

فالثورة هى قرار شعب وليست قرار رجل واحد ولا عدد من الضباط . ولقد كنت فى شبابى أبحث عن هذا الرجل الذى يقود ثورة مصر الجديدة ورشحت بينى وبين نفسى أسماء كثيرة ، ولكنها كانت لا تثبت أمام التجربة ، وعندما أستعيد هذه الأسماء التى فكرت فيها أجد نفسى أننى كثيرا ما كنت أخطئ فى الاختيار أو أتعجل فى حكمى على الناس !

لقد فكرت فى وقت من الأوقات أن يكون على ماهر زعيم الثورة لأنه اصطدم بالانجليز فى أثناء الحرب . كان يعجبنى فيه سرعته وانطلاقه وإيمانه بالشباب ، و باتصالى المستمر به وجدت انه يؤمن بنفسه و لايؤمن بالشعب . يريد أن يجمع كل السلطات فى يده . لا يثق فى أحد و لايطمئن إلى أحد . كثير الشك فى الناس حتى فى أقرب الناس اليه !

وقبل ذلك فكرت فى عزيز المصرى باشا وكان صديقا لوالدى يتردد عليه ، وكنت أجلس أمامه وأنا شاب مبهوراً وأنا أسمع مغامراته فى تركيا واليمن ، وكان فى ذلك الوقت مديراً لكلية البوليس ..

وحدث يوم حصلت على شهادة البكالوريا أن كان يزور والدى .. وسمع منه بالنبأ فهنأنى وسألنى أى مدرسة عليا سأدخل .

قلت : الحقوق !

قال بجزم : لا .. أنت تدخل البوليس !

قلت : لا أريد دخول البوليس !

قال : الا تريد أن تحكم مصر؟ ان كل تلاميذى فى مدرسة البوليس سيحكمون مصر !

قلت : إني لا أريد أن أحكم مصر ، أريد أن أشتغل بالصحافة ولهذا سأدخل الحقوق ! وهزأ عزيز المصرى من كلية الحقوق !

وهزأت أنا من أفكار عزيز المصرى !

ولكننى كنت على خطأ فقد اكتشفت بعد ثورة ٢٣ يوليو أن أغلب أعضاء مجلس الثورة كانوا من تلاميذ عزيز المصرى ومريديه !

الفصل التاسع

سأستقيل من الوزارة بسببك !

قال لى نجيب الهلالى باشا رئيس الوزراء فى بيته بالمعادى :

إننى قررت أن اقدم استقالتى من الوزارة .

وسألته : لماذا ؟

قال : بسبب مقال الموقف السياسى الذى نشرته فى «أخبار اليوم» اليوم !

قلت له : ليس فى المقال أى شىء ضدك !

قال : رئيس الوزراء : ان كل المقال ضدى ! أنا أعرف أنه لم يهاجم فؤاد سراج الدين أحد وهو وزير للداخلية فى وزارة النحاس أكثر منك ، وأعرف أنه صادر صحف أخبار اليوم ، وأعرف أنه أحال شقيقك على أمين الى محكمة الجنايات ، فاذا اعتقلته جئت أنت دون الصحفيين جميعاً تهاجمنى وتدافع عنه ..

قلت له : انى لم أدافع عن سراج الدين إنما دافعت عن الحرية ؟

قال : وهل فؤاد سراج الدين هو الحرية ؟ هل نسيت ان حكومة الوفد هى التى أعلنت الأحكام العرفية .. إن كل ما حدث انى طبقت الأحكام العرفيه التى أعلنها فؤاد سراج الدين على فؤاد سراج الدين !

ولم أر نجيب الهلالى فى حياتى غاضباً وثائراً ومحتداً كما رأيته فى ذلك اليوم . كان نجيب الهلالى صديقاً لى ، وكنت معجباً به منذ كان سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، ووضع تقريراً ممتازاً عن التعليم فى مصر عدّد عيوبه بصراحة ، واقترح أفكاراً جديدة لإصلاحه . ثم عرفته وزيراً للمعارف والتجارة فى وزارة توفيق نسيم ، كان أصغر الوزراء سناً ، وما لبث أن أصبح أقواهم جميعاً وكان يمتاز عنهم بأنه كان شاباً وهم عجائز . وكان مجدداً وهم محافظون . وكان صريحاً وهم مغلقون ، وكان قوياً وهم ضعفاء ، وكان يحفظ شعر بيرون وشكسبير ، وكانوا يحفظون القانون المالى ولوائح المعاشات !

وكنت أجلس معه فى سنة ١٩٣٥ فأجده يفكر بعقلية سنة ١٩٤٥ ، وكان خفيف الدم ، حاضر النكتة ، قادراً أن يسخر من نفسه قبل أن يسخر من الناس ، ومن كلماته التى لا انساها «ان الوزير يفقد نصف عقله عندما يدخل الوزارة ويفقد نصف عقله الباقى عندما يخرج من الوزارة » !

ولم أقابله بعد ذلك إلا بعد ١٧ عاماً !

وكانوا قد عهدوا إليه بتأليف وزارته الأولى !

وذهبت فوجدت رجلاً آخر غير الذى أعرفه !

الرجل القديم كان جريئاً مندفعاً والرجل الجديد أصبح خائفاً متردداً ! الرجل القديم كان يؤمن بالشباب والتجديد ، والرجل الجديد كان يحرص على اختيار وزرائه من العجائز وأرباب المعاشات ! الرجل القديم كان متفائلاً والرجل الجديد أصبح متشائماً يرى المستقبل من نظارة سوداء !

ولم أعرف سر ما حدث فى الرجل من تغيير ، هل هو لا يزال واقفاً كما كان فى عام ١٩٣٥ والدنيا تقدمت وتخلف هو عنها ، أم أن السبعة عشر عاماً التى ابتعدت فيها عنه غيرتنى ، وأصبح الرجال الذين يصلحون للقيادة فى عام ١٩٣٥ لا يصلحون لها فى عام ١٩٥٢ . أم أننا نغير آراءنا مع الأيام . فالساسة الذين يبهروننا ونحن شباب لا يبهروننا ونحن

رجال ، ويفقدون لمعانهم ونحن شيوخ ! هل عيوننا تضعف ونحن نكبر سناً ، أم أن العكس هو الصحيح وهو أننا ونحن شباب لا نرى بالوضوح الذى نرى به ونحن أكثر تجربة وممارسة للحياة !

كان نجيب الهلالى بمستوى رجال تلك الأيام رجلاً ممتازاً وسياسياً محنكاً وكفاءة فذة ، ولكن لم يبهرنى وهو رئيس وزراء عجوز ، كما بهرنى وهو وزير شاب مبتدئ !

واستشارنى فى أسماء وزرائه الذين قرر ترشيحهم للوزارة . ووافقته على وزيرين أو ثلاثة وزراء ، واعترضت على الوزراء الباقين !

واقترحت عليه أسماء بعض الشبان ..

وقال نجيب الهلالى باشا : ولكن هؤلاء عيال !

قلت له : ولكن أنت نفسك كنت فى هذه السن عندما دخلت وزيراً لأول مرة فى سنة ١٩٣٥ .

ولكن نجيب الهلالى هزأ من رأيى ، وأصر أن تكون وزارته كما اختارها .. وكان أصغر الوزراء سنا الذين اختارهم هو الدكتور أحمد حسين .. وفوجئ به يرفض دخول الوزارة !

وتضايق نجيب الهلالى ان الدكتور أحمد حسين الذى يعتبره كابنه يرفض دخول الوزارة !

وكان أحمد خسين يقول أنه يدخل الوزارة إذا كان أول هدف لها اخراج جميع اللصوص من القصر الملكى !

وفهم نجيب الهلالى أن المقصود بهذا الشرط .. اخراج الملك طبعاً !

وكان نجيب الهلالى باشا يؤمن بالتطهير البطىء ، وكان على ماهر باشا قبله يؤمن بالتطهير «بالقطاعى» ..

ولم يكن أى واحد منهما يتصور أن التطهير إذا تقدم متراً تقدم الفساد كيلو مترا ، وأن التطهير إذا تم «بالقطاعى» تم الفساد بالجملة !

وقد ناقشت طويلاً على ماهر باشا وهو رئيس للوزارة قبل الثورة ، وبعده نجيب الهلالى باشا فى هذا الأمر.

ورأيتهما يؤمنان بالتطور المدروس خطوة خطوة ، ويقولان أن فساد عشرات السنين لا يمكن القضاء عليه فى عشرة أيام !

وكان من رأى على ماهر «ان ما فات مات» ونبدأ من جديد صفحة بيضاء ، ونحاسب الناس من الآن..

وكان من رأى نجيب الهلالى أنه يجب اقناع الملك أن مصلحته فى التطهير ، وأن يعرف أنه إذا لم يطهر الحاشية التى حوله فسوف يفقد العرش كله..

وعندما أحست حاشية الملك بنوايا نجيب الهلالى باعته للمليونير عبود باشا بمليون جنيه..

ودفع عبود باشا المليون ليتخلص من الوزارة التى كانت تطالبه بأن يدفع ضرائب قدرها ستة ملايين جنيه !

وكنت فى تلك الأيام أكتب آرائى فى الإصلاح ، ففى يوم ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ كتبت مقالاً فى الموقف السياسى بعنوان «الشعب يريد تطهيراً» قلت فيه :

«الشعب يريد تطهيراً كاملا . فلا يجوز أن تقصر يد العدالة عن الذين أثروا من الاتجار فى قوت الشعب ، بل يجب أن يعلم الناس أن نظامنا الديموقراطى لا يسمح برشوة أو فساد ، ويجب أن يعلم الناس أن الرجل الذى يسرق مليون جنيه ، لا يعفى من العقاب ، ما دام الرجل الذى يسرق قرشاً واحداً يقدم إلى القضاء.

«الشعب يريد إصلاحاً كاملاً . إصلاحاً حقيقياً لا مشروعات على الورق . يريد تحديداً للملكية الزراعية ، أو على الاقل فرض ضرائب تصاعدية يستحيل معها أن يملك شخص واحد آلاف الأفدنة.

«الشعب يريد عهداً جديداً . يرتفع الرجل فيه بكفايته وعلمه وخبرته ، لا بحسبه ونسبه ولا بأنه يقبل أن يقوم بأعمال حقيرة يأنف منها الرجال الشرفاء !

«الشعب يريد حرية كاملة ، فالأحكام العرفية ليست نظاما طبيعيا ، بل هى نظام شاذ قام فى ظرف شاذ ، والحرية غير الفوضى . ولهذا فكل حرية يحصل عليها الشعب تقوى الحاكم العادل ولا تضعفه ، وترفع حكمه ولا تقوض قوائم هذا الحكم .

«الشعب يريد عدالة سريعة .. لا يجوز أن يبقى برئ واحد ساعة واحدة داخل السجون ، ولا أن يبقى مجرم واحد خارج السجون .

«الشعب يريد أن يتقشف الحكام ليسعد المحكومون ، وكل مليم ينفق فى الترف والبذخ والكماليات ، يقتطع من قوت الفقراء والجائعين . الشعب يريد أن تكون معركة التحرير مع الاجنبى معركة تحرير حقيقية ، لا معركة تحرير على صفحات الجرائد ، كما شهدنا فى العهد الماضى .

«الشعب يريد إصلاحا اجتماعيا تضيق به المسافة بين الطبقات ، فنأخذ من الكبير لنعطى الصغير ، ونقتطع من الغنى لنطعم الفقير ، ونجعل لكل مصرى أملا فى حياة حرة جديدة ، لا طغيان فيها ولا استبداد ولا محسوبية ولا رشوة ولا فساد !

«الشعب يريد كل هذا . وسيحصل الشعب على ما يريد» .

ثم عدت فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٢ وكتبت فى الموقف السياسى كلمة بعنوان «ما هو المخرج» جاء فيها :

«ما هو المخرج من الأزمة التى تجتازها البلاد؟ .. نحن لا نريد استبدال طغيان بطغيان .. ولا حزبية بحزبية .. ولا فساد بفساد ..

«انما نحن ندعو إلى عهد جديد ، تكون فيه كلمة الشعب هى العليا حقاً وفعلاً ..

تكون فيه الدولة فى خدمة الشعب قولا وعملا .. وتكون فيه المساواة التامة بين العشرين مليوناً من المصريين ..

«نريد أن تكون سياستنا سياسة الواقعيين لا الحالمين .. وان تكون اهدافنا بالعمل لا بالكلام .. وان يكون الاصلاح حقيقة واقعة لا مشروعات على الورق ..

«نريد اشتراكية عادلة تحدد أقصى دخل للفرد فى الدولة ، وان تؤمن لأفراد الشعب حياة عادلة .. وان ترفع القيود عن حرية الرأى ، وان توقف مظاهر الاسراف والترف فى الدولة .. وان تساعد الصناعة على أن تنتعش وتزدهر .. وان يوضع حد أقصى للملكية الزراعية ، وان يمنع شخص واحد من امتلاك قرية بأسرها .

«كل هذه مبادىء يستطيع أن ينفذها أى رجل .. ما دام يؤمن بها » .

وأحسست فى تلك الأيام بأن حرباً فى الظلام شنت ضد التطهير ، وقد كان يتزعم هذه الحرب إلياس اندراوس باشا المستشار الاقتصادى للملك والعضو المنتدب لبنك مصر ، وكان يحاول أن يجعل التطهير مقصوراً على وزير أو وزيرين من حزب الوفد . ثم يوقف التطهير . وكان يقول للملك بأن استمرار التطهير قد يصل إلى الملك شخصياً ويمسه . ولا يجوز أن ننتظر حتى يصل السيف إلى رأس الملك . بل يجب أن نوقف حركة التطهير قبل أن تمتد إلى المناصب العليا .

ولم تكن دوائر القصر تحس بالثورة التى تملأ النفوس ضد الفساد واستغلال النفوس ..

وفى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٥٢ كتبت فى اخبار اليوم أطالب باعلان الحكم الاشتراكى وقلت :

«نحن مثلاً نؤمن بالتطهير ، ونعتقد أن أى تهاون فيه هو لعب بالنار ! وأن التطهير الكامل هو الأمل الوحيد ، ولا نؤمن بأن نصف تطهير خير من لا تطهير ! فان نصف التطهير فى رأينا هو فساد كامل ! فالتطهير الذى نادى به الشعب ليس المقصود به وزيراً أو

وزيرين من حزب معين ، وانما الذى نريده أن يشمل التطهير الجميع ، وألا يقف عند الصغير ويتجاوز الكبير.

«نحن نرحب بتطهير اكسبريس يقف فى المحطات الكبرى ، ولكننا لا نرحب بتطهير قشاش يقف فى المحطات الصغيرة وحدها . ويمر فى استحياء أمام المحطات الكبيرة .

«ونحن مثلا نؤمن بالحكم الاشتراكى ، وننتظر بفارغ صبر ، البرنامج الكامل لإزالة الفوارق الضخمة بين الطبقات ، وتحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية ، واعادة بناء الدولة على أساس ديموقراطى شعبى صحيح ، فتعديل قانون الانتخاب وحده لا يكفى لإعادة انشاء الدولة . ان العيب ليس عيب النواب وحدهم ، فالعيب أضخم من هذا وأفدح . العيب هو عيب النظام السياسى كله . عيب الاستهتار والعبث فى ادارة شئون الدولة . عيب اخفاء الحقائق عن الشعب . عيب حرمان الشعب من مباشرة سلطاته .

«ان الشعب يريد تحريراً كاملاً ، وتطهيراً كاملاً ، وإصلاحاً كاملاً ، واشتراكية كاملة عادلة » .

وفى تلك الأثناء بدأ الذين حول الملك يوسوسون فى أذنه بأن الطريق للخلاص من الأصوات التى تطالب بالاصلاح ، هو اتخاذ اجراء جذرى ..

وكان الملك يشعر بذعر حقيقى منذ حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فنى ذلك اليوم فكر فى أن يركب طائرة ويهرب من مصر !

وكان من أكبر أسباب ذعره أن تليفونات كانت تدق فى القصر تقول أن الجماهير الثائرة الغاضبة فى طريقها إلى قصر عابدين لتحرقه !

ثم انتهى الحريق بأن اعلنت وزارة النحاس باشا الأحكام العرفية ، وبعد ساعات من اعلانها اقالها الملك ، وعين على ماهر باشا رئيساً للوزارة ..

ولم تنجح تجربة على ماهر.

ولم تنجح تجربة وزارة نجيب الهلالى بعد أن بدأت تشتغل بالتطهير!

وهنا جاءت فكرة أن يؤلف الملك وزارة عسكرية برياسة الفريق حيدر باشا ، وأن يكون كل وزرائها من العسكريين ، وأن تكون مهمة هذه الوزارة تعطيل الدستور والبرلمان وحل الأحزاب ووقف الحياة النيابية لمدة خمس سنوات ، وهكذا تتفرغ الوزارة للاصلاح ، وتبطش بكل من يقف فى طريقها!

وأعجب الملك بالفكرة ، وبدأ يفكر فى اختيار الوزراء العسكريين الذين يشتركون فى الوزارة الجديدة ..

وبدأ التفكير فى اختيار اللواء حسين سرى عامر وزيراً للحربية .

وقال لى الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى بأن الملك قال له انه يفكر فى تأليف وزارة عسكرية برياسة حيدر باشا وأنه هو سيكون رئيسها الحقيقى!

وقال له حافظ عفيفى ان هذه ستكون كارثة!

وفهمت يومها أن من أسباب التفكير فى الوزارة العسكرية تكميم الصحافة وقطع ألسنة الكتاب ، والقضاء على أى صوت معارض .

وكتبت فى أخبار اليوم فى أواخر مايو أقول :

اننا نريد أن تجرب بلادنا ديمقراطية حقيقية .. فيحكم الشعب ويملى ارادته ، ويكون الحكام خدام الأمة لا سادتها .. ويطمئن كل فرد على حقه ، ويعرف كل فرد واجبه ، ويتاح للفرد حريته الكاملة دون تقييد أو تكميم ..

«لنحاول تجربة هذا النظام فى بلادنا .. فتتولى حكومة تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ..

«اضيئوا نور الديمقراطية ..

«اجعلوا الدستور حقيقة واقعة لا أكذوبة على الناس ..

«الغوا النظم الرجعية العتيقة التى حرمت هذا الشعب من حقه فى أن يحكم نفسه بنفسه ..

وإذ كسبت الصحافة جولاتها ضد تشريعات الحكومة فى أول اغسطس ، وإذ استطاعت وضع حد لتلك الرغبة الدفينة فى الحد من حرية الصحافة .. لم تقف«آخر لحظة» من ذلك موقف المتفرج بل طالبت الصحفيين الذين كسبوا هذه المعركة الخالدة بمهمة جديدة هى معركة الخلاص .. » الخلاص من الطغاة .. الخلاص من اشباه الرجال الذين أمسكوا بسلاح القوة وتخيلوا أنفسهم أقوياء ..

«الخلاص من تفكير عتيق سيطر على الحكام فجعلهم فى نظر أنفسهم آلهة وصور المحكومين عبيداً ليس لهم أن يرفعوا أصواتهم أو يطالبوا بحق الشعب فى الحياة الحرة الكريمة ..

«انها معركة واحدة أخرى ..

«معركة واحدة لن نحتاج إلى سواها » ..

ووقعت المعركة !

وقامت ثورة ٢٣ يوليو ..

ويوم أن ذهب اللواء محمد نجيب قائد الثورة يودع الملك فاروق يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ فى ميناء الاسكندرية عند خروجه من مصر لآخر مرة . التفت الملك فاروق إلى اللواء محمد نجيب وقال له :

لقد سبقتونى ! .. انا كنت أفكر فى عمل انقلاب عسكرى !

وهكذا لم تأخذ الديموقراطية فرصة فى تلك الأيام . لقد كانت قوى كثيرة تتآمر للانقضاض عليها وللخلاص منها !

ولم يشعر رؤوساء الوزراء المتعاقبون . أن المحافظة على الدستور وعلى الروح الديموقراطية تقويهم . وتكون درعاً يحميهم من السهام التى صوبت إليهم !

لقد غضب مثلاً نجيب الهلالى باشا لأننى احتججت على أنه أصدر قراراً بصفته حاكما عسكريا باعتقال فؤاد سراج الدين باشا بغير أن يحقق معه نائب عام . وبغير أن تحكم عليه محكمة !

وقال لى : لقد كنت أتصور أنك ستهاجمه !

قلت : لقد هاجمته وهو وزير الداخلية . ولكنى لا أستطيع أن أهاجمه وهو فى السجن .

قال : لماذا ؟

قلت : لأننى أومن أن الصحافة فروسية ! أحارب الفارس وهو فوق الحصان . فاذا سقط عن الحصان وضعت سيفى فى جرابه . أما إذا هاجمنا المقيدين والمكبلين فى الأغلال فهذه ليست فروسية صحفية . وإنما نذالة صحفية !

قال نجيب الهلالى : ولكن فؤاد سراج الدين ليس مقيداً ولا مكبلاً بالأغلال .

قلت : يكفى أنه مقيد الحرية ؟

قال : سأترك الحكم .. وأجيب لكم فؤاد سراج الدين !

ولم يكن مقالى بالمطالبة بالافراج عن فؤاد سراج الدين الذى نشرته فى أخبار اليوم فى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ يستحق كل هذا الغضب فهذا هو المقال بنصه :

« اننا نؤمن بالحرية الشخصية . نطالب بها لأنفسنا ونطالب بها لخصومنا فى الرأى قبلنا . ولهذا لم نرحب بابعاد فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا بأمر عسكرى . فقد سبق أن اعترضنا على رفعة النحاس باشا عندما اعتقل على ماهر باشا بأمر عسكرى . واعترضنا عليه عندما اعتقل النبيل عباس حليم والامير عمر الفاروق . واعترضنا على فؤاد سراج الدين باشا عندما اعتقل مكرم عبيد باشا بأمر عسكرى . وهذا ما نفعله اليوم . فلسنا نغير مبادئنا بتغيير الوزارات .

« ولسنا نطالب خصمنا بما لا نطالب به أصدقاءنا . اننا لا نريد اعتقالات بأمر

عسكرى . ولكننا نطلب أن يقدم أى كبير الى المحاكمة . ونعتقد أن القضاء وحده هو صاحب الحق فى القبض والافراج . ولهذا نرجو ألا يطول القبض على فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا . فاذا ثبت عليهما شيء فليقدما إلى القضاء . وإذا ثبت أنهما بريئان فليطلق سراحهما فوراً .

«اننا نقدس الحرية والعدالة . ولقد نختلف مع خصومنا فى الرأى . ولكننا نقف الى جوارهم . إذا شعرنا أنهم فى محنة . أو إذا أحسسنا أن ظلما أصابهم أو أنهم حرموا من حق من حقوقهم .

«اننا لا نتشفى فى أحد . ولا نبتهج أن يذهب الظالم ضحية ظلمه . وأن الذى أعلن الاحكام العرفية هو أول من طبقت عليه هذه الأحكام .

«اننا حاربنا سراج الدين عن إيمان . ولكننا نؤمن بأن هذه الحرب لن تستمر إذا كان خصمنا موضوعا فى القيود . ولهذا السبب طوينا الصفحات الكثيرة التى أعددناها ضده . لاننا لا نحارب رجلا مجردا من السلاح . ولا نطلب الصراع والنزال فى ميدان خال من خصم فى يده كل الاسلحة التى فى يدنا . وكل الفرص التى لنا . لقد اتهمنا سراج الدين ظلماً بالخيانة . وأبى علينا أن ندافع عن أنفسنا . وصادر صحفنا . وعطل أقلامنا . وأنزل بنا الخسائر المالية الضخمة . ولكن كل هذه مسائل لن تمس إيماننا بالحرية الشخصية . ولن تجعلنا نرضى له بما لا نرضاه لأنفسنا . اننا نطالب الحكومة بأن تراجع رأيها فى القرار الذى أصدرته . كما نطالبها بأن تفرج عن كل معتقل بأمر عسكرى . وأن يكون للقضاء وحده حق الاعتقال . ونحن على ثقة من أن يد القانون تستطيع أن تصل الى كل عابث بالأمن أو خارج على النظام .

«ونحن نؤمن بأن الأحكام العرفية التى أعلنها رفعة النحاس باشا وسراج الدين باشا . كان المقصود منها الذين يخالفونهما فى الرأى . ونؤمن كذلك بأن الاحكام العرفية فى أيديهما شر مما هى فى أيدى سواهما . ولكننا مع ذلك لا نؤمن بالأحكام العرفية نفسها . سواء كان

الحاكم العسكرى قديساً أو شيطاناً ! سواء كان الحاكم العسكرى يستغلها لمصلحة المجموع أو لمصلحة عصابة من المستغلين . ولو أن النحاس بقى رئيسا للوزارة لطالبناه بأن يلغى هذه الأحكام . ولهذا نطالب الهلالى بالغائها ونلح فى الطلب . لأننا نقف دائما بجوار مبادئنا . ونؤمن بأن الحرية والدستور هما حقنا المقدس وحق خصومنا فى الرأى أيضا » .

وبعد نشر هذا المقال بأسابيع استقالت وزارة نجيب الهلالى . ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو . وقبضت الثورة على نجيب الهلالى باشا مع عدد من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين . ووضعتهم فى معتقل المدرسة العسكرية .

وذهبت أزور المعتقلين وقابلنى نجيب الهلالى وهو يضحك ويقول :

هل ستكتب مقالاً تطالب بالافراج عنى كما طالبتنى بالافراج عن فؤاد سراج الدين !

قلت ضاحكا : إنهم الآن يقطعون رقاب من يفتح فمه .

قال : هل أنت خائف أن تجىء معنا هنا !

قلت : نعم أنا خائف !

وكتبت مقالاً فى الأخبار أطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وكان بينهم نجيب الهلالى .. وفؤاد سراج الدين !

ولم تعترض الرقابة ولم يقطع أحد رقبتى !

وكان ذلك طبعاً فى بداية الثورة .

الفصل العاشر

لا ... يا جمال عبد الناصر

فى أوائل أغسطس سنة ١٩٥٣ اتصل بى البكباشى جمال عبد الناصر وطلب منى أن اذهب إلى بيته لمقابلته .

وكان جو القاهرة حاراً فدعانى إلى الجلوس فى حديقة البيت . وكان جو الحديقة فى المساء جميلاً . ولم يكن جمال قد أدخل تكييف الهواء فى بيته بعد .

وقال جمال عبد الناصر بعد أن تحدث فى موضوعات شتى ، انه بدأ يفكر فيما يجب عمله بعد انتهاء فترة الانتقال التى أوقفت الدستور وألغت الأحزاب ، وأنه يرى أن الحل هو أن يقوم فى مصر حزب واحد .

وطلب منى أن أكتب فى صحف أخبار اليوم أدعو للحزب الواحد . وقلت له اننى مؤمن بأن الحزب الواحد ضد مصلحة البلد . ولا استطيع أن أكتب ما يخالف ضميرى .

قال عبد الناصر : هذا حقك . ولكن هل لديك مانع أن يكتب من هو مقتنع بالحزب الواحد .

قلت : اننى مؤمن بحرية الرأى ، ولهذا فأنا مستعد أن أنشر أى مقال يدعو للحزب

الواحد بشرط أن أكتب ردى وأقول ان من رأيى تعدد الأحزاب .

قال عبد الناصر : اتفقنا !

وبعد أيام زارنى الاستاذ محمد التابعى فى مكتبى بأخبار اليوم ، وقال لى ان البكباشى جمال عبد الناصر قابله وتحدث معه فى أنه يرغب فى القيام بحملة للمطالبة بقيام حزب واحد ، وتمهيد الرأى العام لقبول هذه الفكرة ..

وقلت له اننى أخبرته أننى سأكتب مهاجماً الحزب الواحد وانه وافق ان أكتب ما أريد ..

قال الاستاذ التابعى انه أحس من حديث جمال أنه متمسك بالحزب الواحد ، ويرى أن مصر تحتاج إلى ثلاثين سنة على الأقل من حكم الحزب الواحد والرجل الواحد والرأى الواحد ..

وكتبت ان نظام الحزب الواحد فشل فى المانيا بعد أن جربت حكم النازى سنوات طويلة فلم تكسب منه إلا الخراب والدمار ، وعادت إلى تعدد الأحزاب وأن ايطاليا جربت حكم الحزب الواحد ٢٢ سنة فبنى موسولينى امبراطورية وحولها إلى مستعمرة مغلوبة على أمرها . مهزومة محتقرة . وأجمع شعب ايطاليا على ضرورة عودة تعدد الأحزاب .

واليابان طلقت حكم الحزب الواحد وأصبحت تنادى بأنه لابد من تعدد الأحزاب .

وتركيا أقام فيها مصطفى كمال حزباً واحداً اسمه حزب الشعب وبعد وفاته توفيت معه الديكتاتورية ، وعادت تركيا إلى نظام حرية تأليف الأحزاب .

وكتب الاستاذ التابعى مقالاً عنيفاً يهاجمنى ، ويبشر بالحزب الواحد .

وفى يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ كتبت مقالاً بعنوان «لا يا أستاذ تابعى» !

وهذا هو نص المقال :

ان استاذنا التابعى غاضب .. اننى كتبت أقول ـ بمناسبة أو بغير مناسبة ـ ان نظام

الحزب الواحد فشل فى البلاد التى أخذت به .. فشل فى ايطاليا .. وفشل فى ألمانيا .. وفشل فى تركيا ..

والاستاذ التابعى يعتقد أن نظام الحزب الواحد هو الدواء الشافى لكل العلل وكل الأمراض . وقد كنا نسمع الى وقت قريب عن اختراع دواء عجيب يشفى ضغط الدم وفقر الدم ، والأملاح والبول السكرى والبرد والحمى والإمساك والاسهال .. وهو يتصور أن حزبا واحدا يحكمنا لمدة عشر سنوات ـ على الأقل ـ يستطيع أن يفعل المعجزات ، ويحول الصحراء الى جنة ، والحكام الفاسدين الى ملائكة ، والضعفاء المتخاذلين الى أقوياء مناضلين .. تماما كما يفعل الدواء الشافى العجيب ..

وأنا أختلف مع الاستاذ التابعى فى أن الحزب الواحد يستطيع أن يفعل كل هذا ، وأن يحول الفسيخ الى شربات .. ولا أتصور أن فى إمكان بلادى أن تنهض لأن فيها حزبا واحدا فقط يحتكر الحكم والسلطان ..

وما معنى الحزب الواحد ؟

معناه حكم رجل واحد .. إله لا شريك له .. طاغية لا يخضع لقانون .. الويل لمن يعارضه والموت لمن يقاومه .. والدمار لمن يقف فى طريقه .

ان كل رجل وقف فى طريق هتلر كان مصيره الموت أو الاعتقال .. يكفى أن يكون رجل الجستابو لا يحبنى ليدبر لى المكائد ، وليقدم تقريره السرى بأننى انتقد النازى .. فيقبض على ، وأحاكم أمام قاض نازى ، وأعدم بيد جلاد نازى .. فقد القضاء استقلاله وأصبح موظفاً فى الحزب .. وفقد البوليس عدالته ، وأصبح لجنة فرعية للحزب ، وفقد كل شىء طابعه ، وأصبح آلات مسخرة فى يد رجل واحد ..

وقد يكون هذا الرجل مجنوناً ، أو قد يسكره خمر السلطان كما حدث لحكام مستبدين عديدين ، فيحكم بلده وهو مجنون ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه وينتقده .. أو أن يطالب بتطبيق مبادىء العدالة والقانون ..

فعندما يدخل الحزب الواحد من الباب يخرج القانون من النافذة ، وتخرج العدالة ، وتخرج المساواة ، وتخرج معه الفرص المتكافئة التى هى من حق كل فرد من افراد الشعب . وقبل كل هذا تخرج الحرية ، وليتأمل الاستاذ التابعى عشر سنوات كاملة فى مصر بغير حرية ..

وعشر سنوات بغير حرية ، معناها عشر سنوات بغير صحافة ، وعشر سنوات بغير صحافة معناها عشر سنوات بغير الاستاذ التابعى ..

ان الاستاذ التابعى يستطيع اليوم أن يكتب ، وينقد ، ويهاجم ــ حتى فى فترة الانتقال ــ وصحيح أن هناك رقابة .. ولكنه حتى الآن لم يحدث أن وزير الدعاية ــ الارشاد ــ اتصل تليفونيا بالاستاذ التابعى ليعطيه عنوان مقاله ، كما يحدث فى كل بلد فيه نظام الحزب الواحد ..

فهل حدث فى بلد من بلاد الدكتاتورية ــ أى الحزب الواحد ــ أن ظهرت مقالة واحدة فيها انتقاد لحاكم ؟ .

ألم يكن هتلر يقتل خصومه بمسدسه ، فتخرج صحف المانيا كلها تصفق للعمل العظيم ، ألم يحدث أن مئات الألوف كانوا يقتلون فى معسكرات الاعتقال بلا ذنب ولا جريمة ، فيخرج كتاب هتلر بمقال واحد يحيون العدالة ، ويمجدون شريعة الغاب ..

ألم يحدث أن نائبا انتقد موسولينى فوجد فى اليوم التالى مقتولا ..

ألم يختف رجال من ايطاليا عن الحياة ، أو أمضوا فى السجن عشرات السنين لأن أحدهم قال فى مجلس خاص انه لا يوافق على اعتداء موسولينى على استقلال الحبشة ..

ألم يسمع الاستاذ التابعى عن الحزب الواحد فى روسيا .. وكيف أن افراد الاسرة يتجسس بعضهم على بعض .. وكيف أن سكان موسكو مكثوا عشرات السنين لا يستطيعون مغادرتها الى بلد مجاور فى نفس روسيا الا إذا أخذوا إذنا من البوليس ..

ألم يسمع الاستاذ التابعى ان الموظف فى ايطاليا والمانيا لم يكن يستطيع أن ينال ترقية الا إذا كان عضواً فى الحزب ، أو محسوبا لأحد زعماء الحزب .

ثم هل منع الحزب الواحد الرشوة والفساد فى ايطاليا والمانيا .. ؟

ألم يحدث أن زعماء الحزب كانوا يعيشون كأغاخان بينما كان يعيش أفراد الشعب كغاندى ..

ألم يكن جورج يملك القصور وسكان ألمانيا فى وقت الحرب لا يجدون الأكواخ .

ألم يقفز موسولينى بزوج ابنته الكونت شيانو فوق كل الرؤوس ، ويرفعه من موظف صغير الى وزير خارجية البلاد بلا سبب إلا أنه متزوج ابنة الدكتاتور ..

ولما اختلف موسولينى مع زوج ابنته أعدمه رمياً بالرصاص ..

انى لا أجد اصلاحا يمكن أن تحققه الدكتاتورية ، ولا يمكن أن يحققه الدستور ..

فأنا أرى أن كل ما أصاب مصر هو نتيجة حكم الرجل الواحد والحزب الواحد ..

وأنا أومن بأنه يجب ـ بعد فترة الانتقال ـ أن تحكم مصر بأكثر من حزب .

ولنتصور ماذا يحدث فى مصر لو حكمت بحزب واحد .. ؟

يتحول الشعب كله إلى «كليشيه واحد» يفقد الشعب شخصيته ، يعمل بأمر الدولة ، ويأكل بأمر الدولة ، ويتكلم بأمر الدولة .. ويسكت بأمر الدولة ، يلغى «التفكير» .. ويصبح من حق الدولة أن تقرر الصحف التى تتصفحها والكتب التى نقرأها ، والاذاعة التى تسمعها ، والافلام التى تراها ..

تنتشر الجاسوسية ، فيتكلم الناس همسا ، يسيرون وهم يتلفتون وراءهم يتوقعون فى كل يوم وشاية تزج بهم فى أعماق السجون ..

لا يشعر الفرد بأنه فى أمان .. حريته مهددة . حياته مهددة . وظيفته مهددة .. لا يجد من يلجأ إليه أو يحميه من طغيان الحاكم .. الشكوى ممنوعة والصراخ ممنوع ..

لا يد له فى الحكم ، لا يستطيع إبدال الحاكم إلا بثورة ، ولا يستطيع أن يصلح الحال إلا باراقة الدماء ..

لا يأمن الفرد على بيته ، ولا على ماله ولا على مقدساته من أن يعبث بها حاكم مستبد يعلم أنه باق بلا رقيب ولا حسيب ..

وقد يجئ لنا حاكم عادل ، وقد يكون هذا الحاكم أحد الملائكة ، ولكن من يضمن لنا أن يعيش عشر سنوات ، هل يستطيع الاستاذ التابعى أن يحصل لنا على ضمان من شركة تأمين السماء ، ان هذا الحاكم العادل الذى يرتفع فوق الشهوات ، وفوق الاغراض ، وفوق الخصومات ، هل يستطيع أن يحصل من شركة تأمين على ضمان بأنه سيعيش عشر سنوات .. ؟

فاذا حدث واعطته شركة التأمين هذا الضمان .. فمن يضمن لى أنه لن ينحرف ، كما انحرف حكام كثيرون فى الماضى بدأوا ملائكة وانتهوا شياطين ..

واذا حدث أن تكونت شركة تأمين على نزاهة وعدالة الحكام . وأعطت للشعب بوليسة التأمين هذه .. فمن يضمن ألا يجىء إلى جوار هذا الحاكم اصدقاء ومحاسيب . يطغون بغير أن يعلم . ويستفيدون من الحكم آمنين من أنه لا توجد معارضة . ولا توجد صحافة حرة . ولا يوجد رجل يجرؤ على أن يعلن عن الجرائم التى ترتكب بغير علم الحاكم بأمر الله ..

وإذا كانت شركات التأمين هذه كلها لم تتألف بعد ، فكيف نقبل أن نعطى صكا على بياض لرجل واحد ، مهما كان هذا الرجل ، ليحكم هذا البلد عشر سنوات ، وان نطلب إلى هذا الشعب أن يتحول فجأة إلى قطعان من الغنم تسير خلف رجل واحد ، بغير أن يكون لها حق المأمأة .. أو حق الهرب من سكين الجزار !

إننا نقبل الغاء الأحزاب فى فترة الانتقال ، ولكننا نرفض الغاءها بعد فترة الانتقال .. إننا نعتبر الحكم الاستثنائى أشبه بمدة النقاهة يمضيها المريض فى الفراش للعلاج .. ولكننا نرفض أن نمضى عشرة أعوام فى فراش المرض ..

إننا نفهم أن يتحد الشعب فى الأزمات الجسام ، نفهم أن تؤلف جبهة وطنية فى

أوقات الحرب ، وأن تؤلف وزارة قومية فى اللحظات الحاسمة ..

إن انجلترا عندما ألفت وزارتها القومية فى اثناء الحرب الماضية ، وفى أثناء الحرب الاولى ، لم تلغ أحزابها ، بل كرست كل الاحزاب جهودها لكسب الحرب .. ولم تلغ هذه الاحزاب وجودها .. ولم تطلب إلى الشعب أن يلغى عقله ، ويلغى تفكيره السياسى أو تفكيره الحزبى ..

وعندما قامت ثورة سنة ۱۹۱۹ لم يطلب أحد الغاء الاحزاب اكتفاء بحزب واحد .. بل تألف الوفد ..

وبقى الحزب الوطنى موجوداً ..

ولم يؤد بقاء الحزب الوطنى على قيد الحياة إلى فشل الثورة ..

بل لقد حدث فى أثناء الثورة أن قامت عدة أحزاب اكتسحها سعد زغلول ، بغير أن يصدر قانونا بمنع تعدد الأحزاب ..

ولماذا نذهب بعيداً ؟ إن حركة التحرير قامت يوم ۲۳ يوليو لتقضى على حكم الفرد ، ولتنهى الطغيان والدكتاتورية ، ولتعيد لهذا الشعب حياة ديمواقرطية حرة . وليكون الدستور حقيقة لا خيالا ..

- أما حكم الحزب الواحد فهو نظام مغر جميل وبراق .. وبشرط أن تكون أنت زعيم الحزب الواحد ..

فهو المقعد الوحيد المريح فى مثل هذا النظام ..

وليس مريحا أن يكون الواحد منا فى مقعد زعيم من زعماء الحزب الواحد فمهما كبر نفوذ الواحد منا فلن يصل مثلا إلى نفوذ «بريا» ..

وانظر ما حدث لبريا .. ؟

اختلف معه الزعيم مالينكوف . اتهمه بالخيانة .. وزج به فى السجن ، وقدمه للمحكمة لتحكم عليه بالاعدام .

فهل سمع واحد منا دفاع بريا . ؟ هل سمع واحد منا أن هناك محاميا تقدم للدفاع عن

بريا .. ؟ هل عرف واحد منا أن هناك قضاء حقيقيا سينظر فى «قضية بريا» .. ؟

وقد كان بريا أحد زعماء الحزب الواحد ، وأحد المتحمسين للحزب الواحد ، لأنه كان يظن أنه ان بقى الحزب الواحد فسيبقى فى يده الصولجان والسلطان ..

فاللهم ابعد عنا نظام حكم الحزب الواحد ، ونظام حكم الرجل الواحد ..

اللهم نجنا من نكبة الدكتاتورية ، وجنبنا عثرة أنظمة الطغيان ..

اللهم اعطنا بعد فترة الانتقال حكما ديموقراطيا كاملا فيه حرية ، وفيه عدالة ، وفيه مساواة . وفيه شعب يسجد له الحاكم لا حاكم يسجد له الشعب ..

واتصل بى البكباشى جمال عبد الناصر بالتليفون وقال لى :

لماذا لم تجعل عنوان المقال «لا .. يا جمال عبد الناصر» !

قلت : اننى كنت أرد على مقال التابعى !

قال عبد الناصر : انت تعلم جيداً أن هذا ليس رأى التابعى وإنما هو رأيى أنا ، وكل كلمة كتبها التابعى فى هذا الموضوع سمعها منى ، وانت سمعتها منى ونحن نتحدث فى هذا الموضوع .

قلت : نعم هذا صحيح ، ولكن كل كلمة كتبتها فى مقالى قلتها لك ونحن نناقش الموضوع وأنا قلت لك اننى سأنشر رأيى وأنت وافقت على ذلك .

قال : هذا صحيح .. وسوف نعمل استفتاء فى آخر ساعة ونسأل القراء .. وننزل على رأى الأغلبية .

قلت : أنا مستعد أن انزل على رأى الأغلبية .

ونشر محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة استفتاء فى المجلة طلب من القراء أن يبدوا رأيهم فى حزب واحد أو أحزاب متعددة ..

وإنهالت أجوبة القراء على الاستفتاء !

وفوجئت بورق الاستفتاء ينقل من مكاتب آخر ساعة إلى مكتب جمال عبد الناصر بمجلس الثورة !

ويظهر أن المكتب تولى فرز الاستفتاء بطريقته الخاصة لأن النتيجة التى أعلنها الاستاذ هيكل أن اغلبية القراء تريد الحزب الواحد !

وقلت انه لا مانع عندى أن تنشر هذه النتيجة بشرط أن يسمح لى بنشر تعليق فى بضعة سطور.

ونشرت آخر ساعة تعليق فى نهاية النتيجة وهو «لا يصنع الطغاة إلا العبيد» !

* * *

وعندما كتبت مقال «لا يا أستاذ تابعى» لم أكن أتخيل وأنا أذكر مضار الحزب الواحد أننى اتنبأ بكل ما سيحدث فى بلادى نتيجة الديكتاتورية والحزب الواحد !

وعندما أقرأ المقال أسائل نفسى هل كنت أتنبأ .. أم كنت أكتب رأيى .. أم كنت أحذر !

أم الثلاثة معاً ؟ !

الفصل الحادي عشر

أشطبوا المقال

عرفت زعماء كثيرين يؤمنون بحرية الصحافة وهم فى صفوف المعارضة . ويكفرون بحرية الصحافة وهم فى مقاعد الحكم !

كان على ماهر باشا من أشد المتحمسين لحرية الصحافة حتى أنه أصر على النص عليها فى الدستور المصرى بلا قيود وبلا أغلال ..

وكان عبد العزيز فهمى باشا يعتبر من انبياء الحرية فى مصر . وكان يهاجم الملك فؤاد لرجعيته واستبداده ورفضه النص على حرية الصحافة فى الدستور .

ثم دار الزمن ... وأصبح على ماهر باشا وزيراً ورئيساً للوزراء . فإذا به يضيق بحرية الصحافة . ويفرض الرقابة على الصحف !

وحدث فى عام ١٩٤٠ وكان رئيسا للوزراء وحاكما عسكرياً أن اتهم محمود شاكر محمد باشا مدير مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات بالرشوة واستغلال النفوذ ..

واتصل بى شاكر باشا وقال لى انه يريد أن يرد على هذا الاتهام فقلت له : هذا حقك ..

وأدلى شاكر باشا ببيان فند فيه هذا الإتهام .. ونشرت دفاع شاكر باشا عن نفسه فى مجلة آخر ساعه التى كنت رئيساً لتحريرها ..

وفى نفس اليوم ذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء لأسأل على ماهر باشا رأيه فى دفاع شاكر باشا عن نفسه .

وتصادف أن كان على ماهر باشا نازلاً من مجلس الوزراء فالتقينا على درجات السلم ..

وإذا بعلى ماهر باشا يصرخ فى وجهى ويزأر ويقول : كيف تنشر لشاكر باشا بيانه ؟

قلت له إن من حقه أن يدافع عن نفسه !

ولوح رئيس الوزراء بيده وقال :

هذه ليست انسانية !

قلت له : إن اعدم الانسانية يا رفعة الباشا أن أنشر اتهاما لرجل دون أن أنشر دفاعه عن نفسه !

وصاح على ماهر : إننى سأقدم شاكر باشا إلى محكمة الجنايات وأضعه فى السجن !

ولم يقدم على ماهر باشا شاكر باشا إلى محكمة الجنايات ولم يضعه فى السجن !

وعندما تولى عبد العزيز فهمى باشا وزارة العدل قال : إن الدستور المصرى ثوب فضفاض !.. وأيد تقييد حرية الصحافة !

وتولى رياسة محكمة الاستئناف

وفوجئت به يصدر أحكاما قاسية بسجن الصحفيين الذين يهاجمون الملك وصدقى باشا !

وسألته كيف يمكن لعبد العزيز فهمى بك نبى الحرية أن يحكم على صحفيين بالسجن

لأنهم أبدوا رأيهم !

وكان عبد العزيز فهمى باشا يقول لى :

ـ إننى أحكم عليهم لأنهم يقولون إنهم لايقصدون أن ينقدوا أو يتهموا .. لو كانت لديهم الشجاعة أن يقولوا نعم نحن نقصد أن نعيب فى الملك أو أن نتهم رئيس الوزراء .. وماداموا قد جبنوا وأنكروا التهمة فيجب أن يعاقبوا !

وقد كان هذا منطقاً عجيبا فى تبرير الحكم على الصحفيين بعقوبات صارمة لأنهم استعملوا حقهم فى النقد المباح الذى كان ينادى به عبد العزيز فهمى بك قبل أن يصبح وزيراً ورئيس محكمة الاستئناف فرئيس محكمة النقض والإبرام !

وكان محمد محمود باشا فى شبابه يضيق بحرية الصحافة !

وقد تولى رياسة الوزراة سنة ١٩٢٨ فعطل مائتى جريدة ومجلة !

ولكنه بعد ذلك بعشر سنوات تولى رياسة الوزارة للمرة الثانية وفوجئت به رجلاً آخر ..

واسع الصدر يؤمن بالحرية . يرحب بالنقد . يضحك من الصور الكاريكاتورية التى تضحك منه أو تسخر منه !

وكان مكرم عبيد باشا من أعنف السياسيين المصريين إذا هاجم خصماً سياسياً لم يتركه إلا وهو جثة هامدة !

ولكنه كان لا يحتمل النقد .. الكلمة الحادثة تجرحه . والمقال الذى ينقده يجعله عاجزاً عن أن يغمض عينيه وينام .. وبعد الكتاب الأسود أعلنت عليه صحف الوفد حرباً ليس لها مثيل ! كانت تتحداه ويشطب الرقيب رده .. كانت تتهمه ويحذف الرقيب دفاعه .. ولقد رأيته فى هذه المحنة التى لم يشهدها من قبل .. ولاحظت أن الهجوم عليه يزيده ثباتاً وصموداً

واصراراً على القتال ! فإذا توقف الهجوم عليه أحس بوحدة مخيفة . وكأن خصومه دفنوه وهوعلى قيد الحياة !

وكان جمال عبد الناصر فى أيام الثورة الأولى مؤمناً بحرية الصحافة ، مدافعاً عن حقها فى النقد وابداء رأيها ..

ولكنه كان يقول لى دائما انه يلقى معارضة شديدة من زملائه أعضاء مجلس الثورة ومن الصف الثانى من الضباط الأحرار . الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أنصاف آلهة وذات مقدسة لا تمس !

وكان المشير عبد الحكيم عامر يقول لى ان حل مشكلة الصحافة فى مصر هو أن تقبض الثورة على جميع الصحفيين بغير استثناء . وأن تضعهم جميعا فى السجن الحربى ، وبذلك تستريح الثورة . وتستريح الصحافة وتستريح مصر !

ولم يكن عبد الحكيم عامر يمزح ، وإنما كان هذا رأيه .. ثم حدث فى الستينات أن اختلف مع جمال عبد الناصر ، وشعر أن عبد الناصر أصبح الحاكم الفرد الذى فى يده كل السلطات . وأن اعضاء مجلس الثورة ، أصبحوا أصفاراً على الشمال ... عندئذ بدأ يغير رأيه . واذكر أنه دعانى إلى مقابلته وقال لى :

ـ أنا كنت غلطان ! لقد حاربت حرية الصحافة . ولكن أكبر غلطة ارتكبناها هى تأميم الصحف وإشاعة الخوف والذعر بين الصحفيين .. النتيجة أننا أصبحنا نخطئ ولا أحد يجرؤ على محاسبتنا ! إن تقييد الصحافة فى رأيى هو الذى خلق منا فراعنة ! المثل الشعبى يقول : «سألوا فرعون إيه اللى فرعنك ؟ قال مالقيتش حد يردنى .. ! » لو وجد جمال عبد الناصر صحفياً واحداً يرده لما تحول إلى ديكتاتور ! وقد قابلت الرئيس جمال عبد الناصر وقلت له انه لابد من أن تحكم مصر حكماً ديموقراطياً وان تعود للصحافة حريتها وإلا فستذهب البلد فى داهية !

ولم تحكم مصر ديموقراطيا

ولم تعد حرية الصحافة

وذهبت البلد فى داهية !

وكان أغلب أعضاء مجلس الثورة يعارضون فى حرية الصحافة .. وكان جمال عبد الناصر يقول إن أعضاء مجلس الثورة يقولون إن الصحفيين هم طابور خامس فى البلد !

وأذكر أنه قال لى مرة : اذهب وقابل كمال الدين حسين ..

إنه ثائر عليكم .

وذهبت وقابلت كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت فاذا به ثائر على كل الصحف والمجلات لأنها تنشر صور الفتيات الجميلات وكواكب السينما الفاتنات !

وقال لى كمال الدين حسين :

ـ كلما بنينا جيلاً من الشباب تجيء المجلات والجرائد وتنشر صور نساء جميلات وفتيات شبه عرايا فتهدم كل مابنيناه !

وكان جمال عبد الناصر يقول ان بعض الضباط الأحرار المتدينين طالبوه بأن يمنع الرقيب نشر صور نجوم السينما فى الصحف .. ولكنه لم يهتم بهذا الطلب !

وبعد وقت قليل بدأ جمال عبد الناصر ينضم إلى المنادين بتقييد الحريات !

وبعد أن أقال مجلس الثورة على ماهر باشا من رياسة الوزارة لأنه أجل الانتخابات .. فوجئت به يقول لى إن المصلحة تقتضى تأجيل الانتخابات وتأجيل الحريات وتأجيل البرلمان !

وبدأ الاتجاه إلى الديكتاتورية يظهر بوضوح ..

وأصبح الكلام عن الديمقراطية خروجاً عن الخط !

وبدأت أسمع بعض ضباط الصف الثانى من الضباط الأحراريقولون صراحة انه لابد من ديكتاتورية ... وديكتاتورية .عسكرية !

وكتبت مقالاً فى أخبار اليوم بعنوان«لاديكتاتورية » ! وجاء فى المقال :

لا ديكتاتورية

لا مكان فى بلادنا للديكتاتورية فهى كانت دائما . وستكون أبدا مقبرة للطغاة ... ونحن كما لا نرضى بالديكتاتورية لدينية لا نرضى بالد يكتاتورية العسكرية ، ونرحب كل الترحيب بما يعلنه قادة الثورة بأن حكم الدستور على الابواب . ونبهج كلما يخطب زعماء الثورة ويتحدثون عن أملهم فى أن تعود البلاد الى حياة نيابية صحيحة . لا طغيان فيها ولا زيف ، ولا احتكار فيها ولا فساد ... فنحن نقاوم الاحتكار بأنواعه . نقاوم أن يحتكر فريق من الناس الوطنية لانفسهم . فكل ما عداهم خونة مارقون . ونقاوم أن يحتكر فريق من الناس الدين لأنفسهم . فكل من يعارضهم كفرة مارقون ! ونقاوم أن يحتكر قوم الاصلاح . فلا مصلحون إلا هم . ولا مفسدون إلا من يخالفهم فى وسائل الإصلاح ..

وهذا الاحتكار هو طغيان يتسمى بأسماء مختلفة . وهو نوع من الغرور يصاب به الفرد فيتصور أنه وحده صاحب الحق فى إصلاح الكون . وأن كل رأس يرتفع فى طريقه إنما هى سهام مصوبة إليه .

انتهى العصر الذى كانت الدنيا يحكمها فيه رأى واحد أو رجل واحد أو اتجاه واحد ... فإن آلاف السنين لم تستطع أن تجمع الناس على دين واحد . وآلاف السنين لم تظهر للدنيا رجلا واحدا يؤمن به الجميع . بل حتى الآلهة ظهر لهم من يخالفهم ومن يجادلهم ، ومن يكفر بهم ... فلا مكان اليوم لآلهة .. آلهة فى كل فرع من فروع الحياة .. آلهة للاصلاح وآلهة للاجتماع وآلهة للدين ....

إنما المكان يتسع لكل رأى . ولكل فكر . وعندما يبدأ الاحتكار تنتهى الحرية ، وتذوب الشخصية . وتفقد الشعوب العقول الجبارة فيها .. فان الرجل القوى الواحد لا يستريح إلا إلى عقول صغيرة حوله . فهو كالشمس يكسف نوره باقى الكواكب ... ثم يجئ يوم يختفى فيه هذا العقل الكبير ويموت النجوم التى حوله ... وينهار كل شىء بعده ! الفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية ان الديمقراطية هى كل الحرية للشعب .
والديكتاتورية هى كل الحرية للحاكم
ونحن نرفض حرية الحاكم
ونريد حرية الشعب .

وشطب الرقيب المقال ...

وقلت للرقيب أن البكباشى جمال عبد الناصر قال لى أكثر من مرة أنه لا يريد أن يكون ديكتاتوراً ولا يصلح أن يكون ديكتاتوراً . وأنه فى أول الثورة عقد مجلس الثورة اجتماعا ليقرر نظام الحكم .. وجرى التصويت فكان من رأى سبعة أعضاء أن تحكم مصر ديكتاتوريا . وكان من رأى عبد الناصر وخالد محيى الدين أن يكون الحكم ديمقراطيا ..

وعندما أصرت الأغلبية على رأيها انسحب عبد الناصر معلنا استقالته من مجلس الثورة وذهب إلى بيته ..

واضطرت أغلبية مجلس الثورة أن تذهب إليه وتبلغه أنها عدلت عن رأيها ، ونزلت على رأيه . وقبلت الحكم الديمقراطى . وعندئذ فقط قبل عبد الناصر أن يعود إلى مجلس قيادة الثورة .

وضحك البكباشى موفق الحموى مدير الرقابة وقال لى :
ـ وهل صدقت هذا الكلام ؟
قلت : طبعا صدقته .. هذا كلام قاله لى جمال عبد الناصر شخصيا .

قال البكباشي موفق الحموى : لو قال لى جمال عبد الناصر هذا الكلام لما صدقته ... لأنى أعرف جمال عبد الناصر !

وفى اليوم التالى اتصل بى البكباشى جمال عبد الناصر فى التليفون وهو يضحك ويقول :

ـ اطمئن ! سوف أعيش خمسين سنة أخرى !

ولم أفهم ما يقصد من هذه العبارة ، ومضى يقول :

ـ قرأت مقالك عن الديكتاتورية الذى شطبه الرقيب ، والذى قلت فيه ان الديكتاتورية هى مقبرة الطغاة ، وقلت فيها ان الديكتاتور سيموت ، وينهار كل شئ بعده ... وأنا أعتقد أن صحتى جيدة ، وسأعيش خمسين سنة أخرى ، وأعتقد أن البلد سيحتاج إلى فترة طويلة يحكمه رجل واحد ... ثلاثين أو أربعين سنة . ينظم فيها الحاكم كل شئ ، ويضع الأساس ، ويرتب الاصلاحات ، ويدرب معاونيه على الحكم ، وبعد ذلك يمكن أن يفكر فى شىء اسمه الديموقراطية !

قلت : معنى ذلك انك غير موافق على نشر المقال .

قال : انشره بعد خمسين سنة !

واستمرت المناقشة بيننا وقتاً غير قصير ... وأخيرا قال :

ـ الحقيقة أن زملائى فى مجلس الثورة ضد الديموقراطية وأنا محتاج لوقت لتمهيدهم لقبول الديموقراطية ..

وفى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قابلت جمال عبد الناصر فى داره ، وجرى الحديث عن الحكم ، وفوجئت به يقول لى :

ـ لقد كان عندى فكرى أباظه وسألنى هل أريد أن أكون ديكتاتوراً .

فقلت له : اننى لا أصلح ديكتاتوراً ، ولا أصلح مطلقاً لاكون حاكماً فرداً . أولاً لأننى ديموقراطى بطبعى ، وثانيا لأن ثورة ٢٣ يوليو ثورة ديموقراطية ، ولو انحرفت عن هذا

الهدف لكتب الله لها الفشل ! وثالثا لأننا جربنا الديكتاتوربة الفردية والديكتاتورية البرلمانية فكانت الكوارث وكان الفساد !

قلت لجمال عبد الناصر :

ـ هذا رأى عظيم جداً .. هل سينشره فكرى أباظه ؟

قال : نعم سينشره فى المصور

قلت : أريد أن أنشره فى أخبار اليوم أيضاً !

قال : يكفى نشره فى المصور !

قلت : إن هذا نبأ يهم الشعب ويجب أن أنشره فى أخبار اليوم !

قال : لا داعى !

قلت : ممكن أن أعلق عليه فى الموقف السياسى .

وسكت قليلا ثم قال : طيب .. وانما لا تنشر شيئا منه فى الصفحة الأولى ولا تنشر مانشيتات !

وفى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ أعدت نشر تصريح جمال عبد الناصر كاملا فى مقال الموقف السياسى : ثم قلت :

لاشك ان الحكم الديكتاتورى براق ، فإن الشعب الذى يركب سيارة الديكتاتوريقطع المسافة فى مدة أقصر مما يقطعها فيما لو ركب سيارة الحاكم الديموقراطى . إن السيارة الأولى سريعة كالطائرة النفاثة ، والسيارة الثانية بطيئة كثيرة التوقف ، كثيرة الضوضاء ! ولكن السيارة الأولى لابد أن تنقلب ! شاهدنا ذلك فى ديكتاتورية هتلر وموسوليني وتوجو ، وفى كل أنواع الديكتاتوريات فى العصر الحديث . حتى ان مالينكوف نفسه يحاول اليوم أن يسترضى الشعب الروسى ، فيلقى للسباع الجائعة جثث الطغاة الصغار أمثال بريا وأباكوف وليبونوف وكوموف ولنجاشيف ، وغيرهم من الذين لم يفعلوا شيئا سوى تنفيذ أوامر ستالين بالحكم بالحديد وبالنار !

ولكن هناك فرقا بين الحكم الديموقراطى وحكم الفوضى ! فالديكتاتورية البرلمانية أسوأ من الديكتاتورية الفردية . فنحن لا نريد برلمانا يعيد الاقطاع . ويحمى الفساد . ويعيد عقارب الساعة الى الوراء إلى ما قبل منتصف ليلة ٢٣ يوليو ..

ولهذا فاننا نؤيد فكرة التمهيد لعودة الحياة الطبيعية .. لا يكفى أن يحمى الجيش هذه الفكرة . ولكن يجب أن يتولى هذه الحماية جماعة من المفكرين والمثقفين المؤمنين بالثورة . الذين يستطيعون بأفكارهم وآرائهم أن يدافعوا عن فلسفة الثورة بنفس القوة الى يدافع بها المدفع والبندقية .

ويخطئ من يعتقد أن ليس بين المفكرين والمثقفين من يؤمن بهذه الثورة إيمان الذين أشعلوها . وإنما كل ما هنالك أن هؤلاء المفكرين لم يجدوا لهم مكاناً فى الزحام . فآثر الكثير منهم أن يبقوا فى ابراجهم العاجية يتفرجون .. ومن هنا حسبهم البعض من غير المؤمنين . وهم فى قرارة نفوسهم من أكثر المؤمنين !

ثم هناك مسألة أخرى ..

ان ثورة ١٩١٩ بدأت بأن قرر سعد زغلول أن كل مصرى نظيف ولد يوم قيام الثورة ! إنه لم يحاسب مصريا واحدا نظيفا على ما فعله قبل سنة ١٩١٩ . نادى بأن الوطن غفور رحيم . ولهذا فتحت الثورة صدرها للجميع . واجتمع فى صعيد واحد الفقراء والأغنياء . الفلاسفة والدهماء . الاصدقاء والأعداء . الرجعيون والمتطرفون ... واستطاعت بوتقة ثورة سنة ١٩١٩ أن تطهر أغلبهم وأن تجعل من كل هؤلاء شعبا واحدا وقوة واحدة .

فاذا أردنا أن ننشئ الحزب الجمهورى ينبغى أن نفتح الأبواب للجميع . ويجب أن نحاسب الناس على ما فعلوا بعد الثورة . لا قبل الثورة . ويجب أن نعطى لكل انسان فرصة فى أن يعمل ويكافح فى هذا العهد الجديد ..

من هنا نبدأ ...

وقال لى الرئيس : إن كثيرين من زملائه كان من رأيهم شطب المقال عندما عرضه البكباشي موفق الحموى . ولكن أنا وافقت على نشره . إن من رأى زملائى عمل «فرازة» لكل من ينضم إلى الثورة ..

قلت : انى أخشى إذا أنشأت الثورة حزبا بطريق «الفرازة» ألا تضموا إلا أصدقاء أعضاء مجلس الثورة ومعارفهم وأصحابهم .. وبذلك تعزلون أنفسكم عن باقى الشعب . وتؤلفون من المرفوضين حزب معارضة ضدكم ..

قال البكباشي جمال عبد الناصر : معك حق ! .. ولكن بعض زملائى يغارون من كل وجه جديد ينضم إلى الثورة ... حتى إنى تعبت حتى أدخلت معنا مدنيين فى الوزارة !

واستمرت فكرة «عزل» كل الوجوه القديمة عن الاشتراك فى الثورة تسيطر على عبد الناصر . ثم تختفى حيناً وتعود للظهور حينا آخر ..

وفى أوائل الستينات بدأت نغمة عزل أعداء الشعب !

وكان ينادى بها بعض الشيوعيين الذين أيدوا الثورة .. وانتقلت الدعوة إلى بعض الوزراء الضباط !

وبدأت تعد قوائم بأسماء أعداء الشعب !

وإذا بكل صاحب نفوذ يضع قائمة مملوءة بأسماء خصومه والذين لا يحبهم والذين يستثقل دمهم !

وكاد يصل عدد الأسماء فى القوائم إلى بضعة آلاف ! وجلست وكتبت مقالاً بعنوان : «من هم أعداء الشعب» قلت فيه :

من هم أعداء الشعب

يطالبون الشعب اليوم بعزل أعدائه ليمنعهم من الوصول إلى مقاعد القيادة .

فمن هم أعداء الشعب ؟

ويقولون إن أعداء الشعب هم الذين تعاونوا مع الاحتلال . والذين ثبت تآمرهم ضد الثورة . والذين تخاذلوا فى معركة العدوان . والذين أثروا باستغلال نفوذهم . والذين ضربوا الفلاحين بالسياط . والذين استنزفوا دم العامل . والذين قاوموا القوانين الاشتراكية . والذين هربوا أموالهم إلى الخارج . والذين تاجروا بقوت الشعب فى السوق السوداء . والذين صدرت عليهم أحكام تخالف الذمة والشرف .

والحكم على إنسان أنه عدو الشعب هو حكم أشد قسوة من حكم الاعدام . وهو فى الواقع حكم بتجريد الشخص من شرف المواطن . أى أنه لا يقل خطورة عن الحكم بالموت المدنى . فعدو الشعب سيكون طبقة من المنبوذين السياسيين . الذين ليس لهم حق الاشتراك فى حكم بلادهم . ولا التصويت فى الانتخابات . ولا الترشيح للوظائف العامة . ولا المساهمة فى الجهاز الديموقراطى للثورة الجديدة . ويبرر هذا الاجراء العنيف ان المقصود به ليس الانتقام من أشخاص معينين . ولا عقابهم على جرائم سابقة . وانما المقصود بهذا الاجراء حماية الشعب كله من أية نكسة . فهذا إجراء أشبه بالحجر الصحى . أريد به عزل عدد صغير من المرضى من أجل صحة الملايين . وقد رضى العالم بهذا الحجر . وأباح أن نحد من حرية بضعة أشخاص فى سبيل وقاية مئات الملايين . ولا يجوز لنا أن نبكى على حرية هؤلاء القلائل ما دام الهدف هو حرية شعب بأكمله .

ولكننا لا نوافق على فكرة الشطب الجزافى .. فقد قال البعض إن من رأيه أن نعتبر كل من نال رتبة الباشوية أو البكوية أو نال وساماً عدواً للشعب ..

ونحن لا نوافق على إصدار الأحكام بالجملة .. فليس كل من نال رتبة أو نيشانا فى العهود الماضية هو عدو الشعب .. إن هناك كفايات نالت رتبا وأوسمة لأنهم قاموا بأعمال خالدة ... فهل يمكن أن نقول مثلاً ان أحمد عرابى باشا من أعداء الشعب لأنه نال رتبة

الباشوية فى عهد الخديوى توفيق ! أو أن مصطفى كامل باشا عدو للشعب لأنه نال الباشوية من السلطان عبد الحميد .. أو أن سعد زغلول باشا عدو للشعب لأنه نال الباشوية فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى !

ولا يمكن أن نقول ان كل من نال البكوية فى العهد الماضى عدو للشعب ، فان الزعيم محمد فريد كان يحمل رتبة البكوية . والمصلح قاسم أمين كان يحمل البكوية ..

ولا يمكن أن نقول ان كل من نال وساما فى العهد البائد كان عدواً للشعب ، إن الرئيس جمال عبد الناصر نال وسام نجمة فؤاد العسكرية لأنه كان أحد أبطال حرب فلسطين ..

ولا يمكن أن نقول ان كل من ورث ثروة أو كون ثروة هو عدو للشعب ..

ان الشرط الأول أن تكون هذه الثروة من طريق غير مشروع ، أو من الاستغلال أو من الاتجار بالنفوذ ، أو بالمتاجرة فى السوق السوداء . ولكن هناك أطباء كونوا ثرواتهم من عرقهم ، ومن كفايتهم . واستطاعوا أن ينالوا شهرة دولية ، تمكنهم من أن يحصلوا على أضعاف هذه الثروة فى أى بلد من بلاد العالم .. فلا يمكن مثلا ان يكون الدكتور عبد الوهاب مورو أو الدكتور عبد الله الكاتب أو غيرهما من الكفايات العلمية أعداء لهذا الشعب ..

ولا يمكن أن نقول أن كل إبن رجل ثرى هو عدو للشعب ... ولو طبقنا هذا فى جميع أنحاء العالم .. لوجدنا أن كثيرين من المصلحين هم أعداء شعوبهم ..

إن غاندى مثلاً ورث ثروة كبيرة . وجمع ثروة كبيرة من المحاماة . ونهرو ورث ثروة كبيرة . فقد كان والده من أغنياء الهند . وعندما كنا فى يوغوسلافيا قابلنا بوبوفيتش وزير خارجية يوغوسلافيا . ومن أقرب الزعماء إلى تيتو .. ان وزير الخارجية هذا هو من أكبر الاسر الارستقراطية فى عهد الملكية . وكان والده من كبار الأغنياء . ومع ذلك آمن بالاشتراكية . وانضم إلى تيتو وحارب الرأسمالية . واشترك فى معارك التحرير ..

ورأينا فى يوغوسلافيا ابن عم وزير الخارجية وهو فلاديمير بوبو فيتش وزير البلديات . وهو الآخر من نفس الأسرة الارستقراطية الغنية . ومع ذلك لم يعتبر من أعداء الشعب بسبب هذا النسب ، بل إنه اعتبر من زعماء الشعب لأنه حارب فى صفوفه . وعرض حياته للموت من أجل حرية يوغوسلافيا .

وقام تيتو بعزل أعداء الشعب . وحددهم بأهم الذين تعاونوا مع الأعداء . والذين حملوا السلاح ضد ثورة الشعب . والذين مولوا الحركات الرجعية . ولكن أحداً لم يقل فى يوغوسلافيا ان كل من حصل بعرقه أو بجهده أو بكفايته على ثروة . وأيد الثورة الشعبية يعتبر عدواً للشعب ..

ان مصلحة الشعب فوق كل مصلحة . وتأمين مكاسب الشعب تسبق تأمين الأفراد . ولكننا نؤمن بأن عملية الفرز يجب أن تسبق عملية العزل . وأن الثورة لا يمكن أن تأخذ الناس بالشبهات . ولا أن تضع قواعد واسعة يمكن أن تعزل بريئا أو تدين وطنياً لا ذنب له إلا أنه ورث ثروة ، أو حصل على ثروة بطريق شريف ..

ونحن نعتقد كذلك أنه إذا رأى قادة الشعب أن الضرورة تقضى بأن يكون الإجراء الوقتى شاملاً أن يكون هذا الإجراء لفترة محدودة تقتضيها مصلحة الشعب فى بداية ثورته الثنية .. وليس هذا بالشيء الجديد على الثورة . فقد سبق للثورة الاولى فى بداية قيامها أن حرمت عدداً من السياسيين من مزاولة العمل السياسى . ثم ألغت هذا الحظر بعد ذلك بسنوات ..

ولا نشك أنه بعد فترة . وبعد أن يتسلم الشعب كل حقوقه . وبعد أن يتسلح للمحافظة على هذه الحقوق . سوف يبادر إلى السماح للذين لم تثبت عليهم أى تهمة بمزاولة الحريات التى يتمتع بها الشعب كله . مع استثناء كل من تعاونوا مع الاحتلال أو ثبت عليهم الرشوة واستغلال النفوذ .

إن هذا ليس دفاعا عن أعداء الشعب .. انما هو دفاع عن الشعب .

يوم يصبح هذا الشعب قويا وحرا . فانه سيكون قادرا على أن يحمى مكاسبه بنفسه .

وشطب الرقيب المقال !

وحاولت ان اقنع مدير الرقابة بان يحذف السطور التي لا يريدها ويبقى باقى السطور .. فاذا به يقول أن الاوامر لديه هي شطب المقال من أوله إلى آخره ..

واتصلت بالرئيس جمال عبد الناصر وأخبرته بما حدث فسألني :

ـ وماذا تريد من هذا المقال؟

قلت : أريد أن أكتب رأيي !

قال : ها أنت كتبت رأيك !

قلت : أنا أريد أن يصل رأيي إلى المسئولين

قال : أنا « المسئولين » وقد عرفت رأيك وهذا يكفي !

وأصر الرئيس عبد الناصر على حذف المقال ..

ولكن قائمة أعداء الشعب اختصرت من بضعة الوف إلى بضع عشرات .. وفي كل يوم ينتهز أصحاب مراكز القوى أى فرصة تحدث فيها أزمة أو ينتشر فيها السخط بين الناس ليخرجوا قوائم أعداء الشعب ..

ونجحوا في آخر الأمر !

فكانت الاعتقالات والحراسات والمصادرات وعمليات البطش والتشريد !

وكانت هزيمة ٥ يونيو !

الفصل الثاني عشر

معركة الحرية

في فبراير سنة ١٩٧٤ عيّن الرئيس أنور السادات على أمين رئيساً لتحرير جريدة «الأهرام» خلفاً للاستاذ محمد حسنين هيكل .

وذهب على أمين إلى بيت أنور السادات فى الجيزة يشكره ..

وسأله أنور السادات :

ماذا تريد منى لأساعدك فى مهمتك الجديدة ! ؟

قال على أمين :

ــ قرار جمهورى بالغاء الرقابة على الصحف !

قال أنور السادات :

ــ غريبة ! إننى قلت لسلفك فى رياسة تحرير الأهرام هيكل اننى أريد الغاء الرقابة على الصحف فعارض فى ذلك معارضة شديدة .

قال على أمين :

ــ كل صحفى فى مصر يتمنى الغاء الرقابة على الصحف ..

وأمسك الرئيس أنور السادات بقلمه وكتب قراراً بالغاء الرقابة على الصحف ، وأمر

بإرسال القرار إلى الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام والثقافة لاعداد الترتيبات اللازمة لتنفيذ قرار إلغاء الرقابة !

وفى يوم ٨ يونيو سنة ١٩٧٤ كتبت فى «أخبار اليوم» أقول :

«حرية الصحافة ليست حرية رؤساء التحرير . وليست حرية الصحفيين وحدهم . وانما هى حرية كل فرد فى الشعب فى إبداء رأيه . وفى التعبير عن إرادته .

«وبداية الحرية هى نهاية عصر الكاتب الواحد . ولهذا يجد قارئ «أخبار اليوم» باباً جديداً فيها هو «عزيزتى أخبار اليوم» يكتب فيه القراء آراءهم وافكارهم .. حتى ولو كانت معارضة لسياسة الجريدة .

«ولقد جربنا سياسة تكميم الأفواه لمنع الضوضاء ! وكانت النتيجة هى كارثة ٥ يونيو . وعندى انه لو كانت الصحافة حرة لما وقعت الهزيمة المروعة . ولاستطاعت الصحف أن تسلط الأضواء على ما حدث فى الظلام . ولتردد بعض أصحاب السلطان فى ارتكاب ما ارتكبوه . وعندما يكون الليل ٢٤ ساعة يصبح غير المباح مباحاً !

ان سلاطين الظلام أشبه بالخفافيش . يختفون فى النور !

ولولا الرقابة الصحفية لاستطاعت الصحف أن تنبه الشعب إلى حقائق لم يعرفها الا بعد الهزيمة . ولأمكن تفادى الكثير من الأخطاء والخطايا . ولنبهت الدولة إلى حقائق مجهولة لها . فقد كان الشعب كالزوج المخدوع آخر من يعلم . وكانت مهمة الأجهزة تضليل الشعب وخداعه وإبلاغه الأخبار «السعيدة» وحدها !

والشعب بعد ٦ أكتوبر لم يعد قاصراً . ولا يحتاج إلى وصى . فالشعب الذى صنع معجزة العبور يجب أن يعلم كل شىء . وليس صحيحاً أنه كانت هنالك – قبل ٥ يونيو – أسرار لا يجوز أن يعرفها العدو . بل الصحيح أن العدو . كان يعلم عنا كل شىء . ولكن بعض الناس اعتبر أن العدو هو الشعب المصرى الذى كان يجب أن يبقى جاهلاً بما يجرى وراء الستار .

ولهذا لا يمكن أن يكون إلغاء الرقابة وحده هو منتهى أمانى الصحافة ! .

فبعض الصحفيين أنفسهم لا يصدقون أن الرقابة ألغيت ، وبعضهم يظنون أنها مصيدة لاصطياد المخالفين فى الرأى . وبعضهم بلع رقيباً فى داخله ، فأصبح يشعر بالرقابة فى دمه . وأصبح للرقابة سلطان وهمى على قلمه . ولهذا فنحن نحتاج إلى بعض الوقت حتى نتأكد جميعا أنه لا توجد رقابة على الصحافة .. سنوات الخوف الطويلة لا تنتهى بقرار !

ثم هناك مسألة أخرى .. كان للصحف مندوبون لدى الوزارات والوزراء ، وجاء وقت أصبح فيه هؤلاء الصحفيون مندوبين للوزراء لدى الصحف ! مهمتهم ان يمنعوا الصحف من أن تنشر ما لا يرضى الوزير ! وبعد أن كانت الجريدة مثلاً تعرف أخبار وزير المواصلات ، أصبح الوزير هو الذى يعرف كل أخبار الجريدة ، ولا تعرف الجريدة شيئاً عن أخبار الوزير .

وبعد أن كان الشعب هو وحده الذى كان يحكم على صحيفة ما بالحياة أو الموت ، بالنجاح أو الفشل ، انتقل هذا الحق إلى الحاكم الذى فى يده وحده أن يحيى ويميت الصحافة والصحفيين ..

وجاء زمن كانت كفاءة المحرر تتقرر بفضل التقارير السرية التى يرسلها الى مراكز القوى ، لا بفضل المقالات العلنية التى ينشرها فى الصحف .

وبعد أن كان فى قدرة الجريدة أن تحمل على وزير أخطأ فى حق الشعب حتى يستقيل ، أصبح فى قدرة أى وزير أن يفصل صحفياً انتقده ..

ولم يرحب كثير من الوزراء والمسئولين الذين عاشوا فى جنة رقابة الصحف أن يعيشوا فى جحيم حرية الصحافة !

شعر كثير منهم أنهم فقدوا حريتهم فى البطش والاستبداد ، وفقدوا حريتهم فى ارتكاب الأخطاء دون رقيب أو حسيب .. وفقدوا حريتهم فى تعيين الأقارب والأنصار والأصهار !

وكان لصوص المدينة أشد الناس كراهية لحرية الصحافة !

فى ظل الرقابة على الصحف تحول فجأة فقراء معدمون إلى أصحاب ملايين ! انتزعت

الشقق من أصحابها ليسكنها المحظوظون والمقربون . أصبحت سيارات نصر توزع على النواب المخلصين وتباع فى اليوم التالى فى السوق السوداء .

ومنعت الرقابة أن يعرف الشعب فضائح تقشعر لها الأبدان !

منعت مثلاً نشر قرارات جمهورية صدرت بالعفو عن عدد من كبار مهربى المخدرات الأجانب الذين أصدرت محاكم الجنايات العادية حكمها عليهم بالسجن المؤبد ، وأيدت الأحكام محكمة النقض والابرام ..

وكان بعض زعماء القومية العربية يتفقون مع أعضاء العصابة فى بيروت أو غيرها ويأخذون منهم خمسة وعشرين الف جنيه ، وأحيانا خمسين الف جنيه ، وأحيانا مائة الف جنيه ..

ثم يجئ الزعيم العربى إلى مصر ويقابل رئيس الجمهورية ويقول ان فلاناً المحكوم عليه بالمؤبد لتهريب المخدرات فى سجن طرة من أسرة وطنية متحمسة للقومية العربية ، والافراج عن هذا المهرب يرضى زعيم الأسرة ويجعله أشد تمسكاً بزعامة مصر !

وهنا يصدر قرار جمهورى بالافراج فوراً عن المهرب الكبير !

ولم يحدث مرة واحدة ان نشرت جريدة فى مصر نبأ عن هذا القرار الجمهورى السرى ..

كل ما يحدث أن القرار الجمهورى يبلغ إلى مصلحة السجون .. فتفرج عن السجين المحكوم عليه بالمؤبد ..

ويختفى القرار الجمهورى ولا يعرف أحد عنه أى شىء !

وتكررت هذه القرارات الجمهورية عدة مرات !

وعرف تجار المخدرات فى البلاد العربية «تسعيرة» الافراج عن المحكوم عليه بالسجن المؤبد . والمحكوم عليه بخمس عشرة سنة أشغال شاقة !

وكان من سخرية القدر أن نرى مثلاً مسجوناً لبنانياً هرب طن حشيش وهو يخرج من ليمان طرة !

بينما نجد مسجوناً مصريا اتهم بتهريب جرام حشيش يمضى ٢٥ سنة فى السجن يكسر الأحجار فى جبل طره !

بل أكثر من هذا كانت الرقابة تخفى أخطر القرارات الجمهورية وهى قرارات صدرت بالعفو عن جواسيس اسرائيل من الأجانب !

وكانت هذه القرارات الجمهورية تصدر فى السر ، ولا تنشر فى الصحف ، ولا يعرفها الوزراء ..

ولم يحدث مرة واحدة أن عرف الناس أن جواسيس اسرائيل من يونانيين وايطاليين ولبنانيين كان يفرج عنهم سراً !

أما المحكوم عليهم فى قضايا سياسية عادية فكانت لا تصدر عنهم قرارات العفو إلا على سبيل الاستثناء ..

بل كانت التعليمات الرسمية تقضى بألا يتمتعوا بامتياز الافراج بعد نصف المدة وهو امتياز يتمتع به القتله واللصوص وقطاع الطريق .. ذلك أن الحكومة كانت تعتبر معارضة الحاكم جريمة أشنع من القتل والسرقة وقطع الطريق !

وأخفت الرقابة عن الشعب نبأ هاماً نشرته كل صحف العالم وهو نبأ الافراج عن الجاسوس الاسرائيلى لوتز !

وكان لوتز مسجوناً معى فى ليمان طرة ، ومحكوماً عليه بالسجن المؤبد .

وحدثت هزيمة ٥ يونيو

وطلبت إسرائيل تسليمه فى مقابل الافراج عن عدد كبير من الأسرى المصريين . وذات صباح جاء لوتز إلى زنزانتى وفى يده جريدة الأهرام ، وفيها خبر فى الصفحة الأولى بأن الحكومة المصرية رفضت أن تسلم الجاسوس لوتز لإسرائيل ، ولن تسلمه لها أبداً !

وقلت للوتز : معنى هذا الخبر المنشور فى الأهرام ان الحكومة المصرية ستفرج عنك قريباً !

قال : هل لديك أخبار ؟

قلت : ليس عندى أخبار .. ولكني واثق أن معنى هذا الخبر أنه تقرر الافراج عنك سراً ! ..

ولم أقل له كيف عرفت .. فانى أعرف أن الحكومات الديكتاتورية تقول لشعوبها أخباراً كاذبة .. لتخفى فيها الأخبار الحقيقيه !

وهذا ما حدث فبعد يومين فقط أفرجت الحكومة المصرية عن الجاسوس الخطير لوتز !

ونشر النبأ فى الصفحات الأولى من صحف العالم .. وأذيع فى جميع اذاعات التليفزيون !

ومنعت الرقابة نشر الخبر فى صحف مصر واذاعة مصر !

وبقى الشعب المصرى هو الشعب الوحيد الذى لا يعلم ما حدث !

ولم تخف الرقابة هذا النبأ وحده !

وإنما أخفت شيئاً أخطر منه ، فقد ظهر أن هذا الجاسوس الألمانى هو فى الواقع اسرائيلى كان جندياً فى جيش اسرائيل !

واستطاع الجاسوس الإسرائيلى أن يخدع مخابرات صلاح نصر عند القبض عليه ! وحوكم على أساس أنه ألمانى . وحكم عليه على أساس أنه ألمانى . وكان قد أوهم المحققين أنه ألمانى الجنسية ، وقدم لهم جواز سفر مزوراً !

وكان فى الواقع جواز سفر جندى ألمانى مات فى الميدان الروسى أثناء هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى !

وبعد أن أفرج عن لوتز نشر كتاباً ترجم إلى عدة لغات ذكر فيه هذه الفضيحة التى أخفيت عن الشعب المصرى .

ألوف الأحداث وقعت في مصر وأخفتها الرقابة عن الشعب المصرى . بينما علمت بها كل شعوب الدنيا !

ولقد كان من رأيي دائماً أن من مصلحة الحاكم أن يعرف الشعب كل الحقائق وهو على قيد الحياة ! أما إذا أخفى الحقائق وهو حى فلابد أن تظهر كلها للناس بعد أن يغادر الحياة أو يغادر الحكم والسلطان .. فالحقيقة مثل الانسان . ممكن أن تقتله وتذبحه وتشوهه . ثم تلقى بجثته فى النهر متوهماً أنك أخفيت الجثة عن الناس .. وبعد أيام لابد أن تطفو الجثة فوق مياه النهر !

ان هتلر مثلاً منع الحقيقة عن شعبه . وما كاد ينتهى حكمه حتى ظهرت الحقائق البشعة أمام شعبه وشعوب العالم .. فعرفت أنباء المذابح والأفران الكهربائية ومعسكرات الاعتقال !

وموسولينى أخفى كل شئ عن الشعب . حتى حياته الخاصة . وما كاد ينتهى حكمه حتى عرف الشعب أنه كانت له عشيقة . وأنها كانت تحكم ايطاليا من وراء الستار ! وعندما أعدمته الثورة علقت جثته على مشنقة وإلى جوارها جثة عشيقته كلارا بياتشى !

وقارن بين هؤلاء وبين ديجول وإيزنهاور مثلاً . حكم كل واحد منهما حكماً ديموقراطيا . ولم يكمم واحد منهما الصحافة . ولم يفرض رقابة على الأقلام .

وعندما ماتا لم تكتب كلمة واحدة ضد واحد منهما !

ذلك ان كل الحقائق عرفها الناس وهما على قيد الحياة ! فالذين يكتمون الحقائق يكتمونها لفترة محدودة ولا تلبث أن تنفجر بعد ذلك كأنها البركان !

ما كادت ترفع الرقابة على الصحف حتى خرجت الأقلام من القبور ! لقد دفنت الصحافة ٢٣ سنة فى قبر الرقابة والارهاب !

وكانت الصحافة المصرية أقوى أسلحة مصر وهى حرة . وأصبحت أضعف أسلحة مصر وهى مقيدة بالأغلال !

جاء وقت مثلاً كانت مجلة آخر ساعة تبيع أربعين ألف نسخة فى العراق ، وكانت توزع أكثر من أى جريدة يومية عراقية أو مجلة اسبوعية عراقية !

ثم جاء تأميم الصحافة !

وتحولت مجلة آخر ساعة إلى نشرة إعلانات عن الحاكم ، فلا شئ فى مصر يحدث إلا هو. لا أحد يتكلم إلا هو. لا أحد يخطب إلا هو. لا أحد يسافر إلا هو.. لا أحد يعود إلا هو!

ولم يطق شعب العراق أن يرى صور الحاكم الذى يحبه ويعجب به فى كل صفحة .. فى السياسة وفى الأدب وفى المسرح وفى السينما وفى الرياضة .. وفى باب اين تذهب هذا المساء !

ولولا يقظة الرقابة لنشرت صورته فى صفحة الوفيات أيضاً !

وهكذا هبط توزيع مجلة آخر ساعة فى العراق من أربعين ألف نسخة إلى أربعمائة نسخة !

وكانت «أخبار اليوم» توزع فى بيروت خمسة وعشرين ألف نسخة كل أسبوع ولم تكن جريدة لبنانية أو مجلة لبنانية قد وصلت إلى هذا العدد فى لبنان كله !

ثم جاءت الرقابة الصحفيه وتأميم الصحف ، وتحولت أخبار اليوم من جريدة تهز الحكومات إلى جريدة مكممة خائفة واجفة ، كلماتها مقيدة ، مقالاتها مراقبة ، أخبارها مشوهة !

وهبط توزيع «أخبار اليوم» فى بيروت من خمسة وعشرين ألف نسخة إلى سبعمائة وخمسين نسخة فى الأسبوع .. فقط لا غير!

ذلك أن الشعوب تكره الصحف الرسمية ! تمقت الجرائد التى لا عمل لها إلا حرق البخور للحاكم ، وتبرير أخطاء الحكام ، والدفاع عن كل خطأ ، والإشادة بعبقرية اى هلفوت مادام من مراكز القوى وأصحاب النفوذ والسلطان !

وهكذا ماتت الصحافة المصرية . ذبح الإرهاب الفرخة التى كانت تبيض ذهباً ! وبعد

أن كانت صحف مصر هي اعلامها المرفوعة وراء الحدود .. أصبحت نشرات رسمية يلقيها الناس في سلة المهملات !

وعندما ألغيت الرقابة عادت الروح إلى صحافة مصر.. وقفزت أرقام التوزيع في مصر ، وفي البلاد العربية !

ولكن الصحفيين بقوا مترددين خائفين ، يقدمون ساقاً ويؤخرون ساقاً ، والذين لدغهم الثعبان أصبحوا يخافون من الحبل !

كانت الدولة تؤكد لهم أنهم أحرار !

والأغلبية منهم مكثت عشرين سنة تقرأ تصريحات وتأكيدات أنها حرة وهي ترى الاغلال في ايديها . والكمامات فوق افواهها . والسلاسل في اقدامها !

وكان كثيرون لا يصدقون ان في البلد حرية صحافة . والذين يصدقون ان فيها حرية صحافة لا يتصورون ان هذه الحرية سوف تستمر سوى أيام أو أسابيع .

وبدأت محاولات نحتية لتقييد حرية الصحافة . فهم الغيورون على مصلحة الدولة . يخشون عليها أن تعمى عيناها من شدة النور ! وهم يخشون على الصحافة نفسها ان تقع وهي تسير . فلابد من ربط قدميها حتى لا تتعثر . ولابد من وضع كمامة على فمها حتى لا تنشر الكلام البذئ . لابد من وضع تشريعات وقوانين جديدة تمنعها من أن تقع في الخطأ !

وهؤلاء أشبه بالأم التي تخاف على طفلها أن يقع على الارض إذا مشى على الارض فتضعه في الفراش . وتربطه بالسلاسل حتى لا يتحرك فيسقط على الارض .. وقد يتحول الطفل بعد ذلك بسبب سقطته الى كسيح أو مشلول !

فهم لا يريدون أن تقف الصحافة على قدميها . فهي إذا وقفت . فستراقب ما يفعلون من أخطاء . وهم لا يريدون للصحافة فهي لو رأت . فستكتشف ما يرتكبون من جرائم .

وهم لا يريدون للصحافة ان تنطق . لأنها لو نطقت فستكشف للدنيا ما يقترفونه فى الظلام !

وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٩٧٤ كنت أقول :

بعض الذين يتولون مناصب فى الدولة يضيق بحرية الصحافة . فقد تصور ان المقصود بحرية الصحافة هو حريتها فى أن تثنى عليه . وتشيد به . وتنشر صورته . وتتحدث عن عبقريته . وتتكلم عن محاسنه . ولم يتصور أبدا أن معنى ذلك أن تنتقده . ولقد عاش كبار الموظفين فى الدولة سنوات طويلة فوق النقد . يحاسبون على أعمالهم بالتقارير السرية التى تكتبها الأجهزة . فاذا كانت للموظف الكبير علاقة طيبة بالأجهزة . فقد ضمن بذلك أن تكون له علاقة طيبة برضوان حارس جنة الحكم !

وشعور الموظف الكبير أو الصغير أنه فوق النقد والمحاسبة هو تشجيع له على الفساد . وليست مصادفة أنه كلما اشتدت الرقابة على الصحف ، زاد عدد السرقات والرشوة والاختلاسات فى الدولة والمؤسسات . ذلك أن الظلام يشجع اللصوص ويطمئنهم والنور يخيفهم ويرعبهم . ويكفى أن يشعر موظف بأنه فى حماية مراكز القوى . أو يدعى ذلك حتى تمتد يده إلى خزانة الدولة ينهب منها الألوف وأحيانا مئات الألوف .

وعندما يكون الليل ٢٤ ساعة يتضاعف عدد اللصوص والنشالين ، بل يكبر حجمهم !!

والصحافة قد تخطئ . ولابد أن تخطئ لأنها تعمل ولكن خطأ صحفيا واحداً أو عشرة صحفيين ليس سببا للقضاء على حرية الصحافة وقد يحدث أن يدهس أتوبيس أحد المارة ، فيعاقب السائق . ولكن من غير المعقول أن يطالب احد بالغاء جميع الاوتوبيسات وعربات الترام لهذا السبب !

هذه العقلية لامكان لها بعد ٦ أكتوبر ، والشعب اليوم مستعد أن يسمع الأصوات التى

تطالب بمزيد من الحرية . وليس على استعداد لأن يسمع عن عماس القيود والسلاسل والأغلال والأصفاد .

والذين يريدون انشاء مراكز قوى جديدة فى هذا البلد يكرهون النور ويتحسرون على أيام الظلام ... والذين يريدون أن يتخلصوا من منافسيهم بالوشاية وبالدسائس يمقتون حرية الصحافة التى يجب أن تقف بالمرصاد لكل من يريد أن يحطم خصومه أو منافسيه بأسلحة الظلام .

إن عصر ٦ أكتوبر هو عصر النور . وأكبر دليل على عقليتنا الجديدة أننا عندما عبرنا ، عبرنا فى النهار ، فى عز الظهر ، ولم ننتظر حتى يجىء الظلام لنتستر به . ومصر تريد أن تحتفظ بهذا الطابع فى سياستها وفى تصرفاتها ، وتريد أن تنشر النور فى كل ركن مظلم فى الدولة ..

والصحافة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة بمعاونة الشعب الذى دفع ثمنا غاليا لاساليب الظلام .

ويجب أن تكون الصحافة الحرة عينا للشعب على ادارات الحكومة . فلا تسمح للعقليات المتحجرة أن تقف فى طريق الانطلاق الجديد فيقام سد عال من الروتين والإهمال والكسل وعدم المبالاة فى طريق سياسة الانفتاح . ولم يعد مقبولا أن تتحول قرارات الأنفتاح فى يد عدد من الموظفين إلى حبر على ورق .

إن الشعب مثلا يطلب تحقيقا عن كبار الموظفين المسئولين عن أن مصر تركت قرضا بمبلغ مائة مليون دولار لشراء أخشاب ومواد بناء من رومانيا دون أن تنفق منه مليما واحداً فى وقت كان يشكو فيه عشرات الالوف من التجار المصريين لعدم وجود أخشاب . إن الشعب يطلب محاسبة المسئولين عن قرض بلغاريا الذى يبلغ ١٢٨ مليون دولار ولم ينفق منه سوى ٢٨ مليون دولار ونسوا الباقى فى الوقت الذى كانت فيه مصر فى حاجة الى كل مليم منه . إن الشعب يطلب حساباً عن أدوات مصنع بلغارى موجود فى الصناديق فى جمرك

الإسكندرية منذ عدة سنوات دون أن يقام فى وقت تعلن بلادنا فيه أنها فى حاجة إلى مصنع جديد !

لولا حرية الصحافة لما علم الشعب بكل هذه الحقائق المذهلة فلاعجب أن بعض الناس يضيقون بحرية الصحافة ...

وشكا الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الجديد من حرية الصحافة . الجرائد تهاجم الوزراء ، وتنتقدهم ، وتحمل عليهم .. تنشر السيئات وتغفل الحسنات .. تبالغ فى نشر الأخطاء ، وتتفنن فى إخفاء الإيجابيات .. إن حرية الصحافة جعلت حياة الوزراء جحيماً فى جحيم .

وقال الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء للرئيس أنور السادات انه لايستطيع العمل فى ظل هذا الهجوم والنقد والتجريح ، وأن جميع الوزراء يشكون من حرية الصحافة ، وان بعض الوزراء يفكرون فى الاستقاله من الوزارة !

وقال الرئيس أنور السادات أنه سوف يدعو جميع رؤساء تحرير الصحف للاجتماع به فى قصر رأس التين بالإسكندرية .

وفى يوم الأربعاء ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٤ اجتمع الرئيس أنور السادات فى قصر عابدين برجال الصحافة والإعلام

وقال الرئيس السادات :

«لى عتاب كبير جداً على الصحافة .. عتابى فى كلمتين .. هناك نغمة مفقودة يجب أن نبحث عنها .. عندما نكون خارجين من معركة ٦ سنوات معاناة وتمزقا ، وانتهى بانهيار اقتصادى كامل . هل هذا سبيل للتريقة من صحافتنا على وضعنا .. ونقول أن واحدا أخذ ٤ صابونات ومات . يجب ألا نتخذ من متاعبنا ملهاة وسخرية .. النغمة المفقودة يجب أن نبحث عنها معاً .. لكى نصحح النشاز .. نحن نخرج من موقف اقتصادى صعب نبدأ فى

إعادة تعمير مدن القناة .. نبدأ تشغيل الطاقات العاطلة فى اقتصادنا المرهق الذى أدى دوره على أروع ماتيس فى ٦ سنوات .. صمدنا . ولم تتسول رغيف العيش كما تفعل اسرائيل .

نحاول الآن تشغيل الطاقات العاطلة . لتجديد الروح ، والتعمير لتواجه الازدهار فى نفس الوقت نطور قواتنا المسلحه لأن المعركة لم تنته وفى نفس الوقت نريد اعادة صياغة حياتنا من جديد كدولة مؤسسات محدش منكم مهجر .. لوواحد فيكم مهجر وعاد إلى مدينته .. لتذوق ألم المهجر .. بسمة واحدة على وجه عائلة تعود إلى بور سعيد أو الاسماعيلية .. تكفينا كشعب . إننا نعيد للمهجرين إنسانيتهم . انجلترا استمرت أكثر من ٥ سنوات بيضه واحدة الصحافة لم تتهكم .

ايه المطلوب .. تشيل الحكومة .. ليس هذا حلاً .. ستأتى حكومة أخرى .. وماذا بعد .. وزير الأعلام اتصل بصحيفة . فقال له المحرر لازم ننقد مثل الصحيفة الأخرى والا قالوا عنا إننا بتوع الحكومة !

لعلمكم أنا غير متراجع فى حرية الصحافة تحت أى سبب . ولكن لا نريد نسيان ورقة أكتوبر . إننا نبنى ولا نهدم .. إننا نطور وندعم كل ماهو إيجابى نكشف الأخطاء بغير مغالاة اللى يمسك صحافتنا ويقرأها يرى كل الصورة سلبية ومظلمة كأننا لم نضاعف إنتاج الصلب مثلاً . كأننا لسنا فى مرحلة العبور الثانى إلى رخاء ..

يجب أن نعرف أنه لابد من وجود اختناقات ويجب ألا نسخر من ظروفنا . أنقدوا .. النقد مطلوب .. النقد البناء .. اظهروا الحقائق للناس .. عرفوهم بحقيقة الوضع الاقتصادى .

لماذا نجرى وراء عمليات اكتساب شعبية رخيصة .. قولوا للناس .. لكى يهدوا الاستهلاك شوية .. إننا الآن نشغل الطاقات المعطلة نعمر مدن القناة نعيد صياغة المجتمع . قولوا هذا الكلام للناس .. الحكومة شايلة تركة ودين ولايعلم بها الا الله .

أنا منتظر إن الدكتور حجازى ينتهى من خطة نهاية ٧٥ ويعرضها أمام مجلس الشعب

وتمشي دولة مؤسسات ورئيس الحكومة يتولى مسئوليته الدستورية .

وقال الرئيس ان تولى رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة لم يعد الآن ضروريا، بعد أن استقرت الأوضاع وان الوقت مهيأ لوجود رئيس وزراء متفرغ وأنه وجه الدكتور حجازى الى هذا المعنى بحيث يتم هذا التغيير فور وضع خطة العبور التى تنتهى فى نهاية عام ١٩٧٥ .

كيف أطمئن .. إلى دولة المؤسسات .. والصحافة بتعمل كده . أنا أنزل للشعب وأتكلم وينزل رئيس الوزراء ويضع كل البيانات أمام الشعب . ماذا سيكون موقف الصحافة من هذا . الصحافة لاتهدم دولة المؤسسات . هل المطلوب أن الصحافة تحكم . هل المطلوب أن الوزارة تمشي . حرية الصحافة على عيني وراسي بل إنني أرجو من الصحافة مزيداً من الحرية ونحن نعيد صياغة حياتنا . هل الصحافة مركز قوى جديد .. فى الصحافة محاولة لتسوية حسابات قديمة شخصية .. ليه .. يجب ألا تنسى معركة شعبنا .. المفروض أن الصحافة توعي شعبنا بحقيقة الموقف .. اطلبوا أى بيانات .. لا إنفعال . لاجرى وراء شهرة . لاجرى وراء إنفعال . هناك سلبيات فى الحكومة .. هذا شئ معترف به .. هناك عدم استخدام أمثل لما فى أيدينا . هذا موجود . فيه اللى أهم من هذا كله . احنا طالعين من المعركة .. ظروفنا أهه . أوضاعنا الاقتصادية أهه .

خطابى فى ٢٧ يوليو عملت فيه مقارنة للاسعار العالمية اللى زادت الى ٥٠٠ فى المائة و٣٠٠ فى المائة . إننا نحاول أن نجنب الشعب بقدر ما نستطيع .

لقد اتخذت فى السنوات الماضية قرارات كثيرة أعتز بها ولكن أكثر ما أعتز به هو قرار القضاء على مراكز القوى ويجب ألا يتوهم أحد أننى أسمح أو أن الشعب سيسمح لمراكز قوى، تحت أى اسم . صحافة .. كاتب .. مؤسسة . نحن واضحون فى هذا .. ونحن نصوغ حياتنا من جديد ونضع أمامه الابعاد الصحيحة وبلا أى حد من حرية الصحافة .

عليكم أن تبحثوا عن النغمة السليمة .. النغمة الصحيحة . وبالنسبة لوسائل الإعلام أيضا .. الشعب يشكو أنه لا يرى نفسه فى الاذاعة والتليفزيون . الشعب يريد أن يرى تطوراً

جديداً بعد ٦ أكتوبر .. لا أريد أن يسألني أحد ماذا نفعل مستقبلاً .. كل واحد فى موقعه يعمل فى النهاية إلى النغمة الصحيحة التى يريدها شعبنا ..

وما كاد الرئيس أنور السادات ينتهى من القاء كلمته حتى ساد الوجوم على وجوه الصحفيين وبدأ الهمس بين الكتاب بأن هذا حكم باعدام حرية الصحافة ! وأن حرية الصحافة انتهت وان شهر عسل الحرية أنقضى ولن يعود ..

ووقف عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين يقول للرئيس ان كل صحفى يكن كل تقدير واحترام لسيادتك . وكل الصحفيين يشاركونى فى شكر سيادتك على حرية الصحافة وحرية المجتمع التى أعدتها إلى البلاد . وطالب بتحرير مصادر الأخبار . وقال إن الصحافة تستكمل حريتها بانشاء المجلس الأعلى للصحافة الذى سيحمى حرية التعبير ..

ووقف فكرى أباظه رئيس مجلس إدارة دار التحرير وقال إنه منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن والصحافة مقيدة لمدة ٤٧ سنة . وكان هناك كبت للقلم . والآن وبعد إلغاء الرقابة لابد أن يحدث الانفجار . والصحفيون معذورون وقد اعطيتنا ياسيادة الرئيس الحرية . وأطلقت الحريات . وأعدت القضاة المفصولين . وأخرجت المسجونين السياسيين وكلها ثورات تمت على يديك .. وبعض الوزراء الذين كانوا محميين من النقد فترة طويلة يتألمون من النقد .

وقال الرئيس : أنا لم أقل أوقفوا النقد .

ووقفت وقلت : إننى باسم الصحافة أشكر رئيس الجمهورية . لأننى أعتبر ماقاله الرئيس هو أكبر تحية للصحافة . معنى ماقاله أنه يعاتب الصحافة .. ومعنى هذا بوضوح أنه فى عصر العبور لايستطيع رئيس الجمهورية أكثر من أن يعاتب الصحافة . لأنه لايستطيع أن يعاقب الصحافة . ومادام رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يعاقب الصحافة فهذا دليل على أن الصحافة فى مصر أصبحت حرة !

وكان الرئيس السادات يهز رأسه موافقاً أثناء كلمتى ! وخرجنا من الاجتماع مقتنعين بأن

الرئيس السادات كان يزاول حقه فى أن ينتقدنا .. مادام من حقنا أن ننتقد حكومته !

وهذه هى الحرية !

واستمرت الحرب الخفية ضد حرية الصحافة . أعداء الحرية يتصيدون للصحافة الأخطاء ! هذا المقال البرئ مقصود به التحريض على الثورة . هذا الخبر البسيط ملئ بالسموم . هذا التعليق الهادئ فيه اتهام لذمة وزير . النوافذ المفتوحة أصابت بعض القلوب الضعيفة بالبرد . وهم يصفون هذا البرد العادى بأنه سرطان يهدد البلد كله ! أسرعوا إلى اقفال النوافذ خشية أن تدخل منها العواصف والأعاصير !

وبدأت الإشاعات تتسرب إلى الدوائر الصحفية . إن تجربة حرية الصحافة قد فشلت ويجب أن تتوقف . حرية الصحافة تقوى المعارضة وتضعف الحكومة ! أعداء مصر فى الخارج استفادوا من النقد الذى تنشره الصحف وبدأوا يصورون مصر بصورة سيئة !

وفى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ كتبت فى أخبار اليوم أقول :

« بعض الذين يحبوننا يشفقون علينا من ممارستنا لحرية الصحافة ، ومن تأييدنا للحرية والديموقراطية وسيادة القانون . وحجتهم ان الذين يحنون ظهورهم يعيشون عمرا أطول من الذين يرفعون قامتهم ! ونحن نؤمن اننا عشنا فى الحرية أكثر مما تمنينا . كانت امنيتنا أن نعيش يوما واحدا فى الحرية ونموت .. وجاء انور السادات ليجعل هذه الحرية اياما واسابيع وشهورا وسنوات باذن الله . ولو ذهبنا اليوم فلن تذهب حرية الصحافة معنا . بل سيجئ شبان بعدنا اشجع منا واقوى منا ليؤيدوا الحرية وليدافعوا عنها وليموتوا من أجلها عند الاقتضاء . فلم تعد الحرية ترفا تمنح وتمنع . بل أصبحت ضرورة لهذا الشعب مثل الماء والهواء . واذا كان هذا الشعب تحمل على مضض الماء الملوث من أجل المعركة ، فهو لا يستطيع اليوم ان يتحمل حرية مقيدة لاى سبب من الاسباب .

ان الذين يزورون البلاد العربية اليوم يقولون ان الرأى العام فى البلاد العربية ، وفى العالم الثالث كله ، يقول إن أول مفخرة لأنور السادات بعد مفخرة العبور ، هى مفخرة

حرية الصحافة . وجاء وقت فقد قراء مصر ثقتهم بصحافة مصر . وحدث انفصال شبكى بين الدولة والرأى العام نتيجة تقييد الصحف ، وفقدت صحف مصر توزيعها الضخم فى البلاد العربية لان أحدا فيها لم يعد يصدق ما يقرأ من آراء أشبه بالبلاغات الرسمية ! وفى شهور قليلة جدا تغير كل هذا وتبدل ، وعادت ثقة قراء مصر بصحف مصر . وبدأ القراء العرب يتخاطفون صحف مصر . ولم تعد صحف العالم الكبرى تنقل رأيا لجريدة وتصفها أنها جريدة « مؤممة » أو جريدة تحت الرقابة . وهذا يفسر شراسة الحملة ضد صحف مصر ، والاموال الطائلة التى تنفق لمحاربتها . وفى رأى كثير من المحللين السياسيين أنه اذا نجحت تجربة الحرية والديمقراطية فى مصر ، فسوف تتأثر بها كل دول العالم الثالث ، ويتحول كثير من الدكتاتوريات الى ديموقراطيات . وسوف يذكر لأنور السادات انه هو الذى اطلق تيار الحرية والديموقراطية وسيادة القانون فى العالم الثالث .

وللحرية أعداء كما أن لها أصدقاء . كان يزورنى منذ أيام موظف صغير وقال لى : ان حرية الصحافة خربت البلد ! وسألته عن السبب فقال : كنت فى الماضى استدعى اى مواطن الى مكتبى فيهرول دون تردد أو سؤال ! أما اليوم فهو يقول لمن ذهب يستدعيه : لماذا يريدنى ؟ !

فهذا الموظف يرى أن البلد خرب ، لان المواطن يسأل أحد موظفى السلطة التنفيذية لماذا يستدعيه قبل أن يلبى النداء ! وهو لا يعلم ان فى كل بلاد العالم لا تستطيع السلطة استدعاء مواطن الا بعد ان تسجل فى طلب مكتوب اسباب استدعائه . ولم نسمع أن هذه البلاد خربت لهذا السبب ! والبلد ملىء ببقايا المماليك الصغار الذين تعودوا الاستبداد بالمواطنين ، والذين يرون فى تقييد حريتهم فى « الفرعنة » خرابا للبلد !

وموظف كبير آخر تنتقده الصحف قال لى : فى الماضى كنا نرى الكابوس بالليل ، واصبحنا الان نرى الكابوس فى الصباح ! وهو يشير الى الصحف الصباحية التى تنتقده .. ونسى هذا الموظف الكبير أنه قبل حرية الصحافة كان بعض المواطنين يعيشون فى كابوس بالليل والنهار !

وهكذا سيبقى بعض الناس يتربصون بحرية الصحافة ويكيدون لها ويتآمرون عليها . وواجب الصحافة ان تمضى فى طريقها ممارسة حريتها مؤمنة برسالتها . وليس معنى الحرية ان نقول ان كل شئ زفت وقطران . فهذه ليست حرية . وانما هى مؤامرة على الحرية . فان الذين يحكمون اليوم يدفعون ثمن اخطاء لم يرتكبوها . ويؤدون عقوبة لجريمة لم يقترفوها . ولا شك انه يوجد عمل ضخم يحدث الآن . ولكن الخسائر الفادحة التى تكبدناها فى الماضى تأكل كثيرا من الارباح .

ان الحرية هى ان نقول الحقيقة كاملة . »

* * *

وتصور القراء أن الصحافة انتصرت فى المعركة النهائية للحرية ! وأن خصومها وأعداءها دخلوا الشقوق بعد هزيمتهم ! ولكن أعداء الحرية لم يرفعوا أيديهم ولم يسلموا سلاحهم . مضوا يقاومون حرية الصحافة ، ويضعون العقبات فى طريقها . ويدسون الدسائس ضدها ... ويقولون لولاة الامور ان الأمن مهدد بسبب حرية الصحافة . والثورة قادمة بسبب حرية الصحافة

وكتبت فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ فى أخبار اليوم أقول :

« قال لى انيس منصور انه فى رحلته مع رئيس الوزراء الى السعودية والخليج وجد نفسه يحضر فى كل مجلس وكل مدينة حفلة تكريم للسادات فى حديث الناس فى كل مكان عن حرية الصحافة فى مصر . وقال لى ان جميع من قابلهم اجمعوا على أن الصحافة المصرية استردت مكانتها التى فقدتها فى السنوات الماضية بفضل حرية الصحافة .

وأنا أيضا أرى أن حرية الصحافة فى مصر هى حفلة تكريم يومية لأنور السادات ، ولكننى أعلم أن بيننا من يضيق بهذا التكريم اليومى ، ومن يتمنى ان يتوقف ، ومن يتصور ان حرية الصحافة هى نهاية لحكم المماليك والاغوات البيض . هذه الطبقة من الطغاة الصغار ومن حولهم من المتفعين وسماسرة الظلام الذين يرون ان الليل الطويل هو الوسيلة

الوحيدة للاثراء الحرام ولاقامة مراكز قوى جديدة . وهؤلاء يعتقدون ان حرية الصحافة قطعت ارزاقهم أو قضت على مستقبلهم . أو انها تهددهم ، أو انها قد تقطع عليهم الطريق وتنشر على الناس ما يحاولون عقده من صفقات فى الظلام . وهم يعتبرون اعلان الحرب على حرية الصحافة دفاعا شرعيا عن حياتهم . فحرية الصحافة تعنى الشمس والهواء الطلق . ولا مكان للميكروبات فى الشمس والهواء الطلق . وهى تعنى الكشف عن كل ما يجرى فى الخفاء . وهم لا يستطيعون ان يعملوا فى النور . ولهذا فهم لا يكفون عن الدس للصحافة الحرة والكيد لها والايقاع بها وكتابة التقارير ضدها . وتحميل الصحافة الحرة مسئولية الحوادث المؤسفة . وشكوى الناس من الغلاء . وهم يحاولون ان يوهموا من يريدون ان يصدقوهم انه لولا حرية الصحافة لما ارتفع صوت بالشكوى أو بالنقد . ولما جرؤ احد ان يفتح فمه ويهاجم مسئولا أو غير مسئول ! وان كل كلمة نقد هى هدم . وكل كاتب يبدى رأيا مخالفا هو خصم للحكومة أو عدو لها !

والمقصود من هذا كله هو قطع لسان صحفى واحد حتى يصاب جميع الصحفيين بالذعر . فتموت الحرية بالسكتة القلبية . وتنطفئ الانوار . ونعود الى الظلام من جديد . وتنتهى حرية الصحافة لتبدأ حرية السلب والنهب والطغيان والاستبداد والعبث بحقوق الافراد !

وهؤلاء لا يعرفون ان عقارب الساعة لا يمكن أن تعود للوراء . وأن اكتوبر بدأ عصرا جديدا فى بلادنا هو عصر الحرية . هو العبور الثانى لشعب آمن بأن النصر ليس نصرا عسكريا فقط . بل إن النصر الذى تحقق باعادة الحريات للشعب لا يقل اهمية عن النصر العسكرى .

الذين عبروا الى الحرية لن يتراجعوا الى الاستبداد .

والذين ذاقوا حلاوة طعم الحرية لن يتراجعوا أمام محاولات الظلام .

.. وسوف يستمر الصراع بين أنصار ٦ اكتوبر وانصار ٥ يونيو !

وكانت المشكلة الكبرى أن بعض كبار رجال الدولة الذين عاشوا فى ظل الصحافة المكممة لم يعرفوا كيف يتعاملون مع الصحافة الحرة ! فى الماضى كان الكاتب يؤمر فيطيع ، أما اليوم فانك لا تستطيع أن تأمر الصحفى ، بل عليك أن تناقشه وتقنعه ! والذين تعودوا على اصدار الاوامر ، نسوا طريقة للمناقشة والإقناع ! عشرون سنة كان الكرباج هو الذى يتكلم ويناقش ويقنع . فماذا يفعل المسئولون بعد أن انتزعت من أيديهم السياط ؟ وكثيرا ما

اقال لى بعض الوزراء : أنا وزير من عشر سنوات ولم يحدث ان توقح علىّ صحفى كما يحدث هذه الأيام ! وكنت أقول لهم ان هذه ليست وقاحة .. إنها الحرية !

وقد تعود المساكين على أن يتأدب الصحفيون فى حضرتهم ، وعندما رفعت الصحافة رأسها لأول مرة منذ عشرين عاما اعتبر الوزراء هذا قلة أدب ! وكان مديرو المكاتب يحرضون وزراءهم على حرية الصحافة ! وكنت أقول أحيانا لبعض كبار المسئولين ان الحل هو أن نفتح مدرسة نعلم فيها الوزراء كيف يعيشون ويتعاملون ويعملون فى ظل الحرية !

فهم أشبه بجماعة من الناس كانوا يعيشون فى الغابات وجاءوا لأول مرة الى المدينة .. فيفزعون من صوت السيارة .. ويصرخون رعبا من منظر القطار .. ويغمى عليهم إذا رأوا طيارة !

ولكن أحداً لم يأخذ باقتراحى بادخال الوزراء فى مدرسة الحرية !

وانتشرت حركة بين الوزراء على ضرورة عمل تنظيمات جديدة فى الصحافة أشبه بقواعد المرور ، بحيث تسير السيارات على اليمين ، ولا تسير على الرصيف ، وتجرى بسرعة معقولة ولا تندفع بسرعة ! وتمتنع عن استعمال النفير حتى لا يزعج صوته الوزراء النائمين !

وكتبت فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ فى «أخبار اليوم» أقول :

- بعض السذج الذين يقرأون الانباء عن تنظيمات الصحافة الجديدة يتوهمون أو يتمنون أن تؤدى الى فرض قيود على الصحافة ، أو أن تكمم أفواه الصحف من جديد بوضع أقفال

جديدة يسمونها «تنظيمات» بدلا من كلمات !

وهم لا يصدقون أو لا يريدون أن يصدقوا ما يؤكده الرئيس انور السادات بان حرية الصحافة اصبحت حقا مقدسا من حقوق الشعب ، وان الرجل الذى حطم سلاسل الصحافة ليس هو الرجل الذى يضعها فى الاقفاص من جديد !

واذا كان معنى «تنظيم» الصحافة هو تكميمها ، فهذه هى «بهدلة» وليست تنظيما .. ولا شك ان الذين يتصورون ان التنظيم هو أن تسير الصحف فى طابور بخطوات منتظمة ، وعلى أنغام واحدة ، لا يفهمون أن حرية الصحافة هى حرية الشعب ، وكما انك لا تستطيع ان تفرض على الناس ان يأكلوا طعاما واحدا ، أو يرتدوا لونا واحدا من الملابس ، فكذلك لا تستطيع ان تفرض عليهم رأيا واحدا ..

ولا شك ان هناك ضحايا لحرية الصحافة ، فلقد جاء وقت كانت مصر محكومة بمديرى المكاتب ، وكان هؤلاء آلهة صغارا ، لا يستطيع صحفى ان ينقدهم ، وكانوا أحرارا يعملون فى البلد ، وبالبلد ما يشاءون . وكان الواحد منهم قادرا على ان يبطش بمن يشاء ، ويرفع من يشاء ، ويجعل من الجاهل عالما ، ومن العالم جاهلا ، ومن الوطنى عدوا من أعداء الدولة ...

واليوم أنهت الحرية سلطان مديرى المكاتب ، وانزلتهم من عروشهم ، وجعلتهم بشرا يستطيع ان يحاسبهم الناس ، وهم يريدون ان يعودوا الى سلطانهم أو يستردوا نفوذهم ، أو يستعيدوا مناصبهم التى فقدوها ، أو يقفزوا الى العروش التى خلعوا منها . ولكل واحد من هؤلاء ذيوله . من حاشية ومحاسيب ومنتفعين . وكل واحد من هؤلاء يشعر أن الحرية والديموقراطية والعدالة هى السدود فى طريقه الى الاستغلال والى عودة حكم المماليك !

ومن حق هؤلاء أن يتآمروا على حرية الصحافة ، وأن يضيقوا بها ، وان يعتبروا كل كلمة حق هى عملية تخريب ، ولكن يجب فى الوقت نفسه ان يدرب كبار الموظفين فى الدولة أنفسهم على الحرية الجديدة ، وان يعرفوا ان عصر «الذات المصونة التى لا تمس»

قد ولى ولن يعود ..

وبعض الناس يتوهم ان الشعب لا تهمه حرية الصحافة ، وكل ما يهمه هو لقمة العيش . ان الحرية هي التي تضمن لقمة العيش ، والذين سرقوا قوت الشعب لم يرتكبوا جرائمهم الا فى الظلام !

وسوف تستمر الحرب بين حرية الصحافة وبين الذين يريدون سرقة قوت الشعب وتلاميذ مدرسة الارهاب واعضاء جمعية المنتفعين بالطغيان .

وستنتصر الحرية !)

* * *

ولكن الحرية لم تنتصر . عاشت تقاوم . تخرج من معركة لتدخل إلى معركة أخرى . وكان أكثر الذين يقاومون حرية الصحافة تلامذة مدرسة الظلام . هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يتحركوا فى النور ، ولا أن يتنفسوا فى النهار ! العلنية تزعجهم وتقلق مضاجعهم . تعودوا أن يجرى كل شىء «فى السر» ! يفهمون أن السياسة العليا هى أن يجهل الشعب كل شىء ! وأن المحافظة على أسرار الدولة أن يحجبوا عن الشعب ما يجرى وراء جدران الدولة ! وهم يتصورون أن «الإظلام» التام هو الذى يعطى اللصوص والسماسرة حرية الحركة وحرية السرقة وحرية الخطف وحرية النهب !

يريدون الجلسات السرية ، والاجتماعات السرية ، ويريدون أن يبقى كل شئ فى الدولة محاطا بالكتمان ! وهم يستكثرون على الشعب أن ينال كل الحرية وكل الديموقراطية وكل العدالة . يخشون عليه أن يصاب بتخمة الحرية ولم يخشوا عليه من الجوع للحرية فى عصر الاستبداد .

وفى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ كتبت فى أخبار اليوم أقول :

«بعض أصحاب السلطة من رأيهم أن تشرب مصر الديموقراطية بالقطارة ! وهم يشبهون الديموقراطية بالخمر ، قليل منها يصلح المعدة ، وكثير منها يذهب بالرؤوس ! وهم

مخطئون فالسلطة هى الخمر ، وكثير منها يذهب بالرؤوس فعلا ، اما الديموقراطية فهى أكسير الحياة ، وإذا كانت الديكتاتورية تموت فجأة ، فان الديموقراطية لا تموت الا بالشيخوخة !

فلا خوف على مصر من الديموقراطية ، بل من كثير من الديموقراطية ، فان مناخ الحرية وحده هو الذى يستطيع أن يجعلنا نعبر من المعاناة التى يعيشها هذا الشعب إلى حياة جديدة ..

ولهذا انا لم أفهم مثلا لماذا عقدت الهيئة البرلمانية اجتماعات سرية وراء أبواب مغلقة ؟ لماذا لم تعلن هذه المناقشات على الناس ؟ لماذا لم تبحث فى مجلس الشعب نفسه فى جلسات علنية ؟ ماذا يضيرها إذا عرف الناس مثلا أن عدداً من النواب طالبوا بإسقاط الوزارة ، وان الوزارة دافعت عن نفسها وأن الاغلبية اقتنعت ببقائها . من حق الشعب أن يعلم كل شئ . من حقه ان يعرف ان ما يقوله رجل الشارع يقال بلهجة أقوى وبصوت أعلى فى مجلس الشعب . من حق الشعب أن يعرف ان الحكومة لديها رد على كل اتهام ، وان تنشر الاتهامات على الناس وتنشر الردود . لتعرف الدنيا كلها أن الأمة أصبحت فعلا مصدر السلطات ..

لقد قيل مثلا ان اعضاء مجلس الشعب تحدثوا عن حالات الانحراف وعن العمولات وعن السمسرة ... و ... و ... إلى آخره ! ومن حق الشعب أن يعرف ماذا قيل وما هو الرد على كل اتهام ان من واجب أى نائب يتأكد ان هناك سمسرة فى صفقة أو عمولة فى مشروع ، ان يتقدم بسؤال صريح الى الحكومة . ومن واجب الحكومة ان ترد علنا على الاتهام . وان تحقق فى كل شئ . وان تحقق فوراً ، وان يعلم الشعب نتيجة التحقيق . فى عصر الحرية لا مكان للهمس ولا للاتهامات الظالمة ..

لقد عشنا فى سنوات الظلام ، نسمع عن عمولات وعن سمسرات ، ولا يجرؤ أحد على أن يفتح فمه فقد كانت الرقابة الصحفية مفروضة ، والسجن الحربى مفتوحاً بابه ، والمحاكم الاستثنائية مستعدة بأحكامها مقدماً !

أما فى عصر النور ، فمن حق كل واحد منا لديه أدلة على فساد أن يتهم من يشاء ، بغير ان يعاقب ، وبغير أن يقتلع من وظيفته ، وبغير أن يذهب وراء الشمس !

لا مكان فى عصر الحرية لسماسرة الظلام ، وللصوص عمولات الليل ، ولهذا لا عجب أن يكون هؤلاء من أول المنادين بضرورة تقييد حرية الصحافة من جديد..

حتى تطلق حرية السماسرة ولصوص العمولات ! »

* * *

ووقف الشعب يؤيد حرية الصحافة ..

ولم ييأس أعداء الحرية . بدأوا يقولون ان كل شئ واقف فى الدولة بسبب حرية الصحافة . كل وزير يخشى أن يوافق على أى مشروع خشية أن تهاجمه الصحف . كل مسئول خائف أن يصدر قراراً حتى لا تنتقده الصحف . الأمن مهدد بالخطر لأن الصحف تقف لرجال الأمن بالمرصاد . تكشف كل من يعذب بريئاً ، أو يخالف قانوناً ، أو يعتدى على متهم ! كأن كل شئ فى الدولة كان يسير على ما يرام فى عهد الاستبداد وتوقف كل شئ عن السير فى عصر الحرية !

وكتبت فى أول مارس سنة ١٩٧٥ فى أخبار اليوم أقول :

« قال لى أحد كبار المسئولين انه كان من نتائج حرية الصحافة ان كبار الموظفين فى الدولة أصبحوا يخافون ان يوقعوا على قرارات خشية أن تهاجمهم الصحافة !

وليس عيبا أن يخاف الموظف الكبير ويتردد قبل أن يوقع قراراً هاماً ، وإنما العيب .. كل العيب ألا يخاف ، ان الذين داسوا باقدامهم على العدالة وعلى القوانين ولم يكونوا يخافون أحداً والذين ارتكبوا جرائم التعذيب وهتك الاعراض لم يخافوا الله .. الذين كانوا يضعون محاسيبهم واقاربهم واصهارهم فى مناصب الدولة لم يخافوا ولم يترددوا ! كانوا دائما على ثقة من ان الظلام سوف يستمر الى الأبد . كانوا واثقين ان احدا لن يحاسبهم . كانوا يعلمون ان جريدة واحدة لن تجرؤ على فضح جرائمهم . ولو خافوا لحظة واحدة من كل هذا

لما ارتكب منهم ما ارتكب ، ولما حدثت كل هذه المذابح ، وكل هؤلاء الضحايا وكل هذه الجرائم !

الذين لا يخافون لا يستحون ، وقد رزئت هذه الأمة بمراكز قوى كانت جريئة فى الظلام ، ورعديدة فى النور . كانت بلاغتها فى انها كممت الأفواه وقطعت الألسنة فأصبح نصف الأبكم فصيح الفصحاء . قيدت الشعب بالسلاسل والقيود لتكون لها وحدها سرعة الحركة !

نحن نريد كباراً لا يخافون الحاكم ، وانما يخافون الله ويخافون الشعب . نريدهم ان يعلموا أن الشعب هو الذى يستطيع أن يرفعهم ويطيح بهم ، وان يقربهم ويبعدهم . ان تولى المناصب الكبرى ليس للذين يجيدون الزلفى للحاكم ، وانما للذين يقدمون الخدمة للشعب . ان معنى الديمقراطية ان يصبح الشعب هو السيد ، وهو مصدر السلطات ، وهو الذى يعين الحكام ويقيل الحاكم . معنى الديمقراطية أن يحاسب كل فرد فى الدولة على ما فعل ، فلا حماية لأحد ، ولا امتيازات لأحد ، ولا قداسة لأحد ، معنى الديمقراطية انه قد انتهى عهد « أهل الثقة » وأصبحت الصفوف الأولى « لأهل الخبرة » ، فلم تعد عبادة الاشخاص تسبق شهادات الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس !

ولقد تصور بعض السذج ان معنى فتح النوافذ ان يطل الحكام على ما فى داخل بيوت الناس ، ولكن فتح النوافذ معناه ان يدخل الهواء والنور إلى كل مكان .

ان يصبح من حق الشعب ان يدخل رأسه من نافذتي الحكام ليرى ما يفعلون ، وليراقبهم ، ويحاسبهم . ويجب أن يتعود كبار الموظفين فى بلادنا على هذا العصر الجديد .. عصر يخاف فيه الحاكم ولا يخاف المحكوم ! » .

وأصبح الشعب قلقاً من أن تصاب حرية الصحافة بسوء . اعتبر حرية الصحافة مكسباً شعبياً كأنه انتصار ٦ أكتوبر الحربى ! أحس أن كل الكوارث التى أصابته كانت نتيجة حرمانه من حرية الصحافة ، وكلما اختفى كاتب لمرضه انهالت الرسائل على الصحف تسأل

لماذا غاب ؟ هل أوقفوه ؟ هل سجنوه ؟ هل قصفوا قلمه !

كان قلق الشعب واضحاً وهو يفتح الصحف كل يوم ، ويبحث عن امضاءات معينة ، كأنه يتوقع ان هذه الامضاءات ستختفي ، وتختفي الحرية معها ، فاذا وجد الامضاء فى مكانه تنفس الصعداء ، وعلم ان الحرية لا تزال بخير !

وذات يوم لم تصدر مجلة روز اليوسف فى موعدها صباح الأحد كعادتها كل أسبوع ..

وانزعج الرأى العام !

ودقت التليفونات فى دور الصحف تتساءل ماذا حدث !

وفى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ كتبت فى «أخبار اليوم» أقول :

انزعجت ، وانزعج الناس لعدم صدور العدد الأخير من مجلة روز اليوسف . ان مصادرة جريدة هى محاولة لقطع لسان الأمة . واعتقد كثيرون أن المجلة صودرت ، لأنها نشرت أشياء لم تعجب الحكومة ، وبدأ البعض يسخر من حرية الصحافة ، ومن المجلس الأعلى للصحافة الذى بدأ أعماله بمصادرة مجلة بعد انشائه بأسبوع ، فكانت أول القصيدة كفراً ! ولم يصدق أحد النبأ الذى نشرته الصحف من أن المجلة لم تصدر لأسباب فنية . واطلعت على العدد الذى لم يصدر فلم أجد فيه ما يمنع صدوره فى موعده .

وسألت الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى رئيس مجلس ادارة روز اليوسف ، فأكد لى أن أحداً لم يصادر المجلة ، وانما هو الذى أمر بعدم توزيعها ، لأنه ظهرت فيها أشياء لم تعرض عليه ، ولم تعرض على رئيس التحرير الذى كلفه بمراجعة المواد . وهذا أمر لا يستطيع أن يختلف فيه صحفى مع الأستاذ الشرقاوى ، فمن التقاليد الصحفية فى كل صحف العالم ـ حتى فى الاتحاد السوفيتى ـ ألا ينشر أى خبر أو تعليق أو مقال فى الجريدة الا بعد موافقة رئيس التحرير المختص . ولم أكتف بهذا الايضاح ، ورجعت الى الدكتور حافظ غانم الأمين العام للاتحاد الاشتراكى فأكد لى أن الشرقاوى نفسه هو الذى منع صدور العدد ، وان أحداً لم يصادره أو يطلب مصادرته . وانه سأل الأستاذ الشرقاوى عن عدم صدور المجلة فأخبره بهذه الحقيقة .

ومن العجيب أن الحكومة لم تشعر بالأثر السيئ الذى أحدثته اشاعة مصادرة مجلة فى الشعب . ان مصادرة جريدة هى أشبه بخنجر أغمد فى ظهر الأمة . والحكومة تتصور أن ما يعلمه الوزراء يعلمه كل الناس فما دام الوزراء يعلمون أنهم لم يصادروا المجلة فالشعب كله يعلم هذه الحقيقة . وقد كان واجب الحكومة ان تشعر بالهزة التى حدثت فى الرأى العام ، وأن تبادر الى اعلان الحقيقة للشعب . الشعب حريص على حرية الصحافة . يرفض كل محاولة لتقييدها . مستعد أن يقطع كل يد تحاول المساس بها . الشعب يعلم أنه كان من أسباب هزيمة ٥ يونيو تكميم الصحافة فى مصر . ان مصر رزقت بالحرية وبالعدالة بعد أن عاشت عاقراً سنوات طويلة ، والأم التى ترزق بمولليد بعد سنوات طويلة من الحرمان والعقم تخاف على الأولاد الصغار من كل لفحة هواء ، تخشى عليهم من النسيم العليل ! وهذا هو سر قلق الناس الدائم على حرية الصحافة وعلى العدالة وعلى سيادة القانون .. وعلى الديمقراطية . اننا مدينون للحرية وللعدالة بانتصار أكتوبر ! ولعل كثيرين لا يعرفون أن كثيراً من أبطال العبور كانوا مسجونين ظلماً وعدواناً فى عهد مراكز القوى ! اللواء أحمد بدوى قائد الجيش الثالث كان مسجوناً . اللواء يوسف عفيفى قائد الفرقة ١٩ كان مسجوناً . اللواء طه المجدوب ممثل مصر فى جنيف والذى قام بدور هام فى العمليات كان مرفوتا ! اللواء أحمد الزمر أكبر رتبة فى الجيش المصرى استشهدت فى حرب أكتوبر كان مسجونا ! اللواء عادل عباس نائب رئيس هيئة العمليات كان مسجونا . اللواء عبد الحميد حمدى رئيس أركان المدرعات كان مسجونا . اللواء جابر عبد الله مساعد رئيس هيئة التدريب كان مسجونا . اللواء أحمد الحديدى .. قائد مدرسة المشاة كان مسجونا . اللواء جمال فؤاد رئيس أركان حرب المنطقة الجنوبية كان مسجونا : العميد ابراهيم رشيد رئيس أركان حرب منطقة البحر الأحمر العسكرية كان مسجونا . المرحوم عميد أركان حرب ممدوح حسنى أركان حرب قائد مدرسة المدرعات كان مسجونا . ان الحرية هى التى صنعت الانتصار . والانتصار هو الذى حقق الحرية للشعب كله ..

ويجب أن نحافظ على حرية الشعب ، لأننا بذلك نحافظ على انتصارنا .. »

وبدأنا نسمع صيحات الاحتجاج على الصحافة من المسئولين ! الصحف لا تعجب المسئولين ! التعليقات لا ترضى المسئولين . النقد يثير غضب المسئولين ! لا تزور وزيراً إلا تسمع منه شكوى من الصحافة المصرية ! انها سبب كل بلاء ! والمسئولة عن كل الأزمات . والمجرمة فى كل الجنايات ! لولا الصحافة الحرة لوجد المواطنون الشقق الخالية فى البيوت ، والأماكن الخالية فى الاوتوبيسات ، ولما شعر الناس بالغلاء ، ولما أحس الشعب بالعذاب اليومى الذى يحس به فى المرافق العامة !

وكتبت فى يوم ١٧ مايو سنة ١٩٧٥ فى «أخبار اليوم» أقول :

«عندما يصرخ بعض المسئولين من الصحافة المصرية ، ويطالبون بتنظيمها أو ترتيبها أو تغييرها . فيجب أن يطمئن الشعب إلى أن صحافته بدأت تصبح حرة . وانها قادرة على أن تقول ما تشاء . لا كما يشاء أصحاب النفوذ والسلطان !

وعندما يبدى بعض المسئولين رضاهم عن أسلوب الصحافة ويحمدون الله على أدبها وحسن سيرها وسلوكها ، فاعلم أن الكمامات وضعت فوق أفواه الصحفيين ، وان القيود والسلاسل كبلت الكتاب !

وكل طاغية قام فى أى بلد من البلاد ، بدأ بالدعوة الى تحرير الصحافة وهاجم الكتاب لأنهم لا يعبرون عما يريده الشعب . ثم انقض بعد ذلك على الصحافة يفقأ عينيها لكيلا ترى . ويقطع لسانها لكيلا تتكلم . ويشل أقدامها لكيلا تتحرك . ويخمد أنفاسها حتى لا تعيش .

وفى عهود الظلام قطعت رؤوس العمالقة لكى يتساووا فى الطول مع الأقزام . أو قطعت ألسنة البلغاء حتى يصبح المحسوب الغبى أفصح الفصحاء . وقد جاء وقت تصور فيه بعض السذج أن فى امكانهم الغاء أم كلثوم بمنعها من الغناء فى الاذاعة . وإصدار قرار بتعيين مطربة أخرى مطربة أولى . وعلى الشعب العربى أن يهز رأسه إعجابا وطربا للمطربة التى عينت بقرار !

ولكن فى الصحافة والأدب والفن لا يستطيع حاكم أن يفرض ذوقه على الناس ، ولقد هوى مركز الصحافة المصرية فى العالم ، عندما أصبحت كلها تصدر بعناوين واحدة ، وبتعليقات واحدة ، وعندما كان الرقيب هو الذى يتحكم فى الخبر الذى ينشر فى الصفحة الأولى ، والخبر الذى ينشر فى الصفحة الأخيرة ، وعندما تقرر وضع كمامات على أفواه جميع الصحفيين والكتاب اكتفاء بالصحفى الواحد ! لقد فقدت الصحافة المصرية قيمتها يوم تحولت الى بلاغ رسمى يصدره الحاكم كل صباح ! وحدث نوع من الانفصال الشبكى بين الشعب والحكم ، ولم يعد الناس يصدقون ما تنشره الصحف ، وكانت الصحف تؤكد كل يوم أن كل شىء عال ، والناس تعلم أن كل شىء زفت وقطران !

ولم يكن هذا ذنب الصحفيين الذين قطعت رؤوسهم ، وإنما ذنب الأوامر الصارمة والقيود الحديدية التى فرضت عليهم ..

والآن بعد ثورة ١٥ مايو ، أصبحت صحافتنا حرة لأول مرة منذ سنوات طويلة . اختفى الرقيب من دور الصحف . ولم تعد الرقابة هى التى تكتب المانشتات وتحدد حجم الصور ، وتفرض التعليقات وسوف نسمع من وقت الى آخر احتجاجات على اضاءة الأنوار خشية أن يرانا الأعداء . وسوف نسمع بعض المسئولين يقولون (طفوا النور) كما كان يحدث أثناء الاظلام التام خلال الغارات ! ولكن لن يعود الاظلام التام أبدا »

* * *

ولم يكن أعداء حرية الصحافة فى داخل مصر فقط ، بل كان لحرية الصحافة فى مصر أعداء خارج حدود مصر ، وكانت اسرائيل هى أول أعداء حرية الصحافة فى مصر ، فقد عاشت على دعوى أنها واحة الديموقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط فى صحراء الاستبداد ! واستطاعت بهذه الدعوى ان تكسب احترام العالم الحر ، واحترام المجتمعات الديموقراطية . وهى لا تريد أن تشاركها مصر فى هذا الشرف الذى تفردت به !

وكانت كل الدول العربية الديكتاتورية تتمنى أن تفشل تجربة حرية الصحافة فى مصر ،

فهى تخشى أن تصيبها دعوى الحرية ، ولو ألغيت الرقابة فى أى بلد من هذه البلاد الديكتاتورية لما بقيت حكومتها أكثر من ٢٤ ساعة ! كل هذه الحكومات تعتمد على شعب مكمم لا ينطق ، وعلى أقلام مقيدة لا تتحرك ، المدفع فيها أساس الحكم . والمعتقلات فيها قلاع الحكام الطغاة المستبدين ! وبدأت فى كل دولة عربية حركة تطالب بحرية الصحافة أسوة بمصر ، الذين استطاعوا ان يكتبوا كتبوا ، والذين لم يستطيعوا أن يكتبوا همسوا .. وبدأت المنشورات توزع سراً فى بعض البلاد العربية تطالب بحرية الصحافة !

وانتقل هذا إلى بلاد العالم الثالث الذى يحكم بالكرباج !

وكتبت فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٧٥ فى «اخبار اليوم» أقول :

«العالم الثالث كله يتتبع ما يجرى فى مصر الآن باهتمام غريب . إن بعض الناس يقف مشدوها . كيف يمكن أن تطلق الحريات فى بلد لا يزال فى معركة ؟

كيف يمكن المحافظة على الأمن بغير أحكام عرفية ولا محاكم استثنائية ، ولا معتقلات ولا تكميم للأفواه ! كيف تنتقل دولة من الحكم البوليسى إلى الحكم الديمقراطى بغير إراقة نقطة دم ؟

ان من السهل جداً أن يحكم شعب بالكرباج ، ولكن من الصعب جداً أن يحكم شعب بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون . من السهل جداً إشاعة الهدوء بتكميم كل الأفواه إلا فم الحاكم . ومن الصعب جداً أن تنطلق جميع الأفواه تناقش وتعارض وتنقد وتؤيد ، دون أن يصاب الحاكم بالصمم ! من السهل جداً وضع عصابات على عيون الشعب ، فلا يرى الا ما يريد الحاكم أن يراه . ومن الصعب جداً أن ترفع جميع العصابات السوداء عن العيون فترى الملايين كل الأخطاء وكل العيوب !

ولكن هذا هو الثمن الباهظ للحرية . انها تقيد الحاكم وتفك قيود المحكوم .. فى حين أن الدكتاتورية هى أن يستمتع الطاغية وحده بالحريات كلها ، ويستمتع الشعب وحده بالسلاسل والقيود !

وفى الديمقراطية ترتفع أصوات المناقشة والنقد ، وفى الدكتاتورية ترتفع كلمات المديح والثناء والطبول والزمر ! فى الديمقراطية أرباح معلنة وخسائر معلنة ، وفى الدكتاتورية تخفى الخسائر الحقيقية وتعلن الأرباح الوهمية .

وبعض الناس يقولون ان بلاد العالم الثالث لا يمكن حكمها الا بالكرباج . ونحن نؤمن بأن الكرباج لم يؤدب شعباً ، وان كل بلد فقد حرية التعبير فقد معها حرية التفكير ، وفقد مع هذا سرعة التقدم . وتكفى المقارنة بين ألمانيا فى عهد هتلر التى انتهت بالهزيمة والخراب ، وألمانيا فى عهد الحرية التى أصبحت من أغنى بلاد العالم وأكثرها رخاء ، وكذلك بين اليابان فى عهد توجو التى انتهت بالقنبلة الذرية ، واليابان فى عصرها الحالى التى أصبحت أكثر دول الشرق تقدماً ورخاء .

ونحن نعتقد أنه إذا نجحت تجربة الديمقراطية فى مصر فسوف تنتقل الديمقراطية إلى بلاد العالم الثالث . وهذا يفسر سبب حرص بعض خصوم الحرية فى البلاد العربية على أن تفشل تجربة الديمقراطية فى مصر. ان من المؤكد أن مصر هى المثل الذى يحتذى فى كل البلاد العربية وفى أكثر بلاد العالم الثالث . إن أول انقلاب عسكرى فى البلاد العربية قام به بكر صدقى فى العراق فى عام ١٩٣٦ ولم يقلده أى بلد عربى . ثم حدث انقلاب حسنى الزعيم بعد ١٣ سنة فى سوريا ، ولم يقلده أى بلد عربى ، ولكن عندما حدثت ثورة ٢٣ يوليو ونجحت قلدتها عشرات البلاد فى المنطقة العربية وفى الشرق الأوسط وفى أفريقيا وآسيا .

فالذى يحدث اليوم فى مصر هو أمر سيؤثر فى بلاد كثيرة فى العالم . وهذا هو السر فى أن شعوبا كثيرة ترقبه باهتمام وأمل ورجاء وهذا يضاعف مسئولية مصر .. » .

ولكن بعض بلاد العالم لم تكتف بالاهتمام ، بل بدأ بعض رؤساء الحكومات التى تكمم الصحافة يرسلون الرسل إلى الحكام المصريين ينصحونهم بالأسراع فى تقييد الصحافة المصرية لأن استمرار حريتها سيؤدى إلى قيام ثورة فى مصر ، ويزعمون ان الحرية الموجودة فى مصر تسىء الى سمعة مصر ! . .

وبلغ الأمر بأحد سفراء الدول الأجنبية أن جاء إلى الرئيس أنور السادات يسأله «متى ستقوم الثورة القادمة فى مصر» !

ولما سأله السادات عن سبب هذا السؤال الغريب ، قال السفير الأجنبي :

من يقرأ صحفكم يتصور أن الثورة ستقوم غداً !

ولم يكن السفير الأجنبي حريصاً على ألا تقوم ثورة فى مصر ، وإنما كان يحرص على ألا تقوم حرية فى مصر ! ولم يكن يريد أن يطمئن على حالة مصر ، وانما كان يريد أن يحرض على صحافة مصر ، لتقيد بالسلاسل والأغلال من جديد ! ..

وحدث ان زار الرئيس السادات بعض بلاد عربية فاذا ببعض بقايا مراكز القوى التى هربت من مصر تحاول ان توصل إلى الذين حول السادات أخباراً بأن حرية الصحافة تضعف سمعة مصر فى البلاد العربية ! وان مصر كانت أقوى كثيراً فى البلاد العربية عندما كانت صحافتها مقيدة ، وان من يقرأ صحف مصر يتصور أن كل شىء فيها أصبح فوضى !

وبدأت تتردد شائعات من جديد أن الاتجاه إلى البطش بالصحافة !

وكتبت فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فى «اخبار اليوم» أقول :

«لم يحدث لى ، خلال السنوات الطويلة التى اشتغلت فيها بالصحافة ، أن رأيت اهتمام الشعب بحرية الصحافة ، ولهفته وقلقه عليها ، كما رأيت فى العام الأخير. عدد كبير من الخطابات التى تصلنى كل يوم تسأل وتستفسر وتطمئن وتشك . ولعل السبب فى هذا القلق هو اقتناع الشعب بأن كل ما جرى له كان نتيجة قطع لسانه ، وحرمانه من حقه فى التعبير ، ومن حقه فى أن يقول (لا) ولقد قلت أكثر من مرة أنه لو كانت فى مصر حرية صحافة لما وقعت هزيمة ٥ يونيو ، ولعرف الشعب حقائق مذهلة لم يعرفها الا بعد أن حدثت الكارثة .. بل إننى أذهب الى القول بأن كثيرين من الذين ارتكبوا جرائم فى حق هذا الشعب كانوا سيترددون ألف مرة فى ارتكابها خشية أن يعلم بها الناس . ان الظلام دائما هو الحليف الأول للظالمين ، وفى سواد الليل يجرؤ المنحرف على ارتكاب جرائم لا يجرؤ على

ارتكابها فى وضح النهار ! فى ظل حرمان الصحافة من حريتها تضاعفت جرائم البغى والعدوان وتضاعفت جرائم الرشوة والاختلاسات . وتضاعفت حوادث انتهاك سيادة القانون . ولاشك أن الرأى العام فى مصر بدأ يؤمن بأن السكين التى ذبحت حرية الصحافة لم تذبح الصحافة وحدها ، وانما ذبحت معها الديموقراطية والحرية وسيادة القانون . فهو إذا أحس باللهفة اليوم على حرية الصحافة ، فإنما يتلهف على حريته وعلى العدالة ، وعلى حقه فى الحياة .

وكان يزورنى منذ أيام أحد رؤساء تحرير صحيفة كويتية ، فقال لى ان الشعب العربى كله فرح بحرية الصحافة فى مصر ، وأنه أحس عندما كان الرئيس السادات فى الكويت أن الرئيس يتباهى بحرية الصحافة فى مصر ، وهذا فى رايه لا يقل أهمية عن إعادة اسم مصر إلى مصر ، أو انتصار ٦ أكتوبر ، أو افتتاح القناة .. وأنه يعتقد أن حرية الصحافة من أعظم أعمال أنور السادات .

ومن حق الشعب أن يطالب بحرية أكبر ، وأن يرفض أى مساس بحرية الصحافة سواء من قريب أو بعيد والذين عاشوا مثلنا مذابح الصحافة يعلمون جيدا أن الذين قيدوها كانوا يتظاهرون بتحريرها . يقولون « الله أكبر » وهم يذبحونها ! يتظاهرون بأنهم يضعون عرشا لصاحبة الجلالة الصحافة وهم يحفرون قبراً لها . كم دعينا فى العهود الماضية لمقابلة مسئولين يحدثوننا عن رغبتهم فى تحطيم قيود الصحافة ، ثم اكتشفنا بعد ذلك أنهم يريدون تحطيم رؤوسنا ! وكم قرأنا تصريحات ضخمة عن « البذلة القصب » التى يفصلونها للصحافة ، ثم عرفنا بعد ذلك أنهم كانوا يعدون كفنا لها !

ان الصحافة الحرة هى الدليل على البلد الحر ، وأن أفراده أحرار . وكل أخطاء الحرية أحسن ألف مرة من كل مزايا الاستبداد .. »

* * *

واستمرت حرية الصحافة ، وتضاعف توزيع الصحف بعد أن الغيت الرقابة ،

وانتهى الانفصال الشبكى بين الشعب وصحافته ، وبدأ الناس يصدقون الصحف ، بعد أن كانوا لا يصدقون فيها كلمة إلا صفحة الوفيات ! وفى بعض الأحيان كانوا لا يصدقون صفحة الوفيات لأن الحكومة كانت تتدخل لمنع نشر أنباء وفاة بعض خصومها المسجونين فى السجن الحربى وتقول انهم فروا من السجن !

وبدأ المظلومون يتجهون إلى الصحف . الأصوات الخافتة تجد من يرفعها ، الفئات المسحوقة تجد من يتبنى مطالبها . الضعفاء يجدون من يقف بجانبهم ويحارب قضاياهم . بدأ الشعب يشعر أنه صاحب الجلالة ، وأنه مصدر السلطات ، وان من حقه أن يقول «لا» لمن يريد أن يقول «لا» .

وكان هذا التغيير الكبير يزعج الذين اعتبروا الاستبداد جنة والحرية جحيماً ، وكانوا يعتمدون فى هذا على بقايا الخوف الذى لا يزال راسخاً فى القلوب . الخوف الذى سيطر على الناس عشرين سنة لا يمكن أن ينتهى فى عشرين يوماً ! بقى كثير من الناس يقدمون خطوة ويؤخرون خطوة ، يقدمون ثم يتراجعون ، ينقضون ثم يرتدون !

وكان الشعب يستحث كتابه أن يكتبوا بلا خوف ، وأن يهاجموا بلا تردد ..

وفى يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ كتبت فى «اخبار اليوم» أقول :

«لا يكفى أن نقول ان الصحافة فى بلادنا أصبحت حرة ، ليصدق الناس أنها تحررت فعلا . بل يجب أن نمارس هذه الحرية ، ونثبت كل يوم أننا أحرار من كل قيد وأنه لا توجد سلاسل منظورة أو غير منظورة تربط أقلامنا .

وأول طريقة لممارسة الحرية هى ألا نخاف . الخوف هو أضخم سلسلة تقيد الكاتب ، قبل البطش والارهاب ، وقبل قطع العيش والحرمان من الرزق ، وقبل السجون والمعتقلات . وعندما ترتعش الكلمات فى يد الكاتب تتوارى الحقيقة ذعراً وجبناً . ويتحول كتاب الشعب إلى كتاب سلطة ، يحملون المباخر ويسبحون بحمد الحكام ، ويتبارون فى تحويل أخطائهم الى أمجاد . ان كبت الحريات كان من معالم الطريق الى هزيمة ٥ يونيو ! !

ولا شك أن هذا الجيل من الصحفيين عانى أكثر مما عانت أى مهنة أخرى . فالصحفى الذى لم يعدم سجن ، والذى لم يسجن اعتقل ، والذى لم يعتقل فصل من عمله ، والذى لم يفصل نقل إلى مؤسسة السردين أو الأحذية أو محلات عمر أفندى ! والذى لم يتعرض لكل هذا البطش عاش مقطوع اليد أو مقطوع اللسان .. والذى كتب ، غير الرقيب ما قصد ، أو حذف كلمات النقد وأبقى عبارات الثناء ، أو غير وبدل وجعل الكلمات بلا معنى ولا روح ! وقد كان الكاريكاتير السياسى المصرى أقوى ما فى صحافة مصر ، ثم ضعف وهزل وأصيب بالخرس . ذلك أن فن الكاريكاتير قام على أساس السخرية من الأقوياء ، وعندما أصبح سخرية من الضعفاء المغلوبين على أمرهم أو المقيدين بالسلاسل والأغلال فقد طعمه وحلاوته ، وأصبح شبيها ببلاغ رسمى مصور ! وكانت القيود التى تعرضت لها الصحافة المصرية سببا فى أن تفقد قراءها فى البلاد العربية ، بعد أن كانت أقوى صحافة فى الشرق الأوسط ، فالقارئ العربى مستعد لأن يقرأ البلاغات الرسمية مجانا ، ولكنه ليس مستعداً لأن يدفع ثمن قراءتها .. وهو مستعد أن- يسمع الاذاعة لمدة خمس دقائق وهى تتحدث عن عبقرية العالم أينشتين ، ولكنه غير مستعد أن يقرأ صفحة كاملة عن عبقرية الأستاذ زقزوق رئيس مجلس ادارة شركة السمك البكلاه ! بل إن المصريين المقيمين فى البلاد العربية كانوا يرفضون قراءة صحف مصر ، فقد كانوا يجدون أخبار مصر الحقيقية منشورة فى كل صحيفة فى العالم الا فى صحف مصر . الآن بدأ يتغير كل هذا عندما ألغيت الرقابة على الصحف ، وعندما بدأت صحف مصر تمارس حريتها . عادت الروح لصحافة مصر . بدأت تسترد مكانها فى الدول العربية وفى دول العالم لا يوجد بلد حر .. بغير صحافة حرة .. »

واستمرت الحرب بين أنصار حرية الصحافة وأعداء حرية الصحافة !

يوما نكسب ويوما نخسر . يوما نتقدم ويوما نتأخر . يوما نحتل إحدى قلاع الحرية . ويوما آخر نجلو عن قلعة من قلاع الحرية . ليحتلها أنصار الاستبداد !

وفى أيام يكفهر الجو ، ويبدو لبعض الناس ان الحرية تتراجع والاستبداد يتقدم ..

ونسمع من ينصحنا بأن نستسلم ما دامت المعركة خاسرة !

ونرفض أن نعترف أننا خسرنا المعركة !

نحن نفضل أن نموت واقفين على أن نعيش راكعين !

ونحن نؤمن بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وأن الحرية ممارسة وتضحية وليست زينة ومكافأة !

ونؤمن بأن النصر للحرية .. باذن الله ..

رقم الإيداع ٧٩/١٩٠٤
الترقيم الدولى ٤ - ٤٣ - ٧٠٥٩ - ٩٧٧ ISBN

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى هاتف : ٥١٢١٤ برقيا : شروق القاهرة

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ برقيا : داشروق

هذا الكتاب

- مجموعة مقالات مختارة .. لكل منها أزمة .. وتروى كل منها قصة تكشف جانباً من ألغاز حياتنا السياسية .. منذ عمل مصطفى أمين بالصحافة .

- ومصطفى أمين ، وشقيقه التوأم المرحوم على أمين ، ظاهرة مصرية ضخمة .. تعكس روح مصر ، وعطاء مصر ، واعجاز مصر وتناقضات مصر !

- فما تجمع لأحد فى حياتنا العامة ما تجمع لهما منذ شبابهما الباكر . حيث ألقيا بنفسيهما فى أتون حياتنا السياسية وثوراتنا الوطنية .. صحفيين عبقريين عملاقين !

وما خاض أحد ما خاضا من معارك ، و « ظفر » بما « ظفرا » به من أضداد : فايمان وكفران ، وحب وحقد . .. وقرب من السلطان ثم بطش وأى بطش من السلطان !

- وهما صامدان بقلميهما .. ماضيان يدعوان إلى التسامح والحب والإخاء .

- ولنقتبس من المقدمة فقرة .. لندرك بها الكثير بالنسبة للكتاب وصاحب الكتاب !

- يقول : « ومن سخرية القدر أننى ما كتبت فى حياتى سلسلة مقالات و« أتممتها » !

« .. وفى عام ١٩٦٠ طلب منى الرئيس عبد الناصر نشر قصة الرحلة الغامضة التى قمت بها فى أثناء العدوان . بشرط أن أقرأ له بالتليفون كل مقال قبل نشره . وكان يحذف من المقالات ما لا يريد نشره ويضيف ما يريد إضافته . وأمر باذاعة هذه المقالات ثلاث مرات كل يوم فى إذاعة البرنامج العام وصوت العرب والاذاعات الموجهة ..

وفجأة .. أمر بوقف المقالات ....

- وأبقانى أنا وعلى أمين فى بيتنا ستة أشهر تحقق معنا لجنة من المخابرات والرقابة الادارية فى مئات التهم !

- وفصل جلال الحمامصى من أخبار اليوم لأنه كتب مقالا ينتقد العيش » ! !



محمد المع...